



((كتاب))

القول الجامع * في اطلاق البدعي والمتتابع *

للفاضل الاستاذ العلامة * الكامل الخبر

البحر الفهامة * الشيخ محمد بنيت

وفقه الحق الجامع المقيت

العضو بالمحكمة العليا الشرعية بمصر

أعذب الله به مياها الشريعة وأجزله الاجر

آمين

٢

طبع على نفقة هذا المؤلف المفضل * الموقر المجل المعظم *

أعز الله شأنه ووقاه * وأطال عمره وبقاه

((الطبعة الاولى))

((بالمطبعة الخيرية * ذات الاستعدادات النقية *

لمالكها ومديرها رفيع الجناب * السيد صهرابن

السيد حسين الخشاب

سنة ١٣٣٠ هجرية

الله

ما شاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بشر عباده الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه * وأجزل
أجره لمن آمن به وعمل عملا صالحا وأحسنه * وهدي من سمع فوعى * ودعا
إلى دار السلام من إلى الحسير دعا * والصلوة والسلام على من إليه يرجع
أمر التشريع سيدنا محمد وعلى أصحابه ألسنة الصدق ونجوم الهدى *
وعلى آله ألو به الحق ومظهر شرعه البديع وسائر من آمن به وافتدى *
(وبعد) فيقول راجي عفوره المقيت في الدارين * محمد المظيعي
الحنفى ابن بخت بن حسين * قد تطاول على الشريعة الإسلامية بعض من
لا أخلاق لهم في هذا الزمان وتكلموا فيها بما لم يحيطوا به علما ولا بسوا
منها في شيء ولكنهم بذلك ظلموا أنفسهم وقد خاب من حمل ظلما واغتروا
بموافقتهم في ذلك لبعض من ينسب إلى العلم من أهل الأعصار الماضية

واهل هذا العصر ظانين انه العلم وجهلوا انفسهم وجهلوه ومادروا
وليتم دروا انهم استسجنوا ذورم وأنه كسر اب ببيعة يحسبه الظمان
ما حتى اذا جاءه لم يحده شيأ ووجد الله عنده فوفاه حسابه

يحسبه الجاهل ما لم يعلم * شيخا على كرسيه مهمما

حتى خاضوا في مسئلة فرغ منها العلماء المتقدمون والمتأخرون وبنوا
فيها الحق بالبراهين فجاء هؤلاء بعد ذلك في آخريات الزمان ينشرون تلك
المسئلة بعد موتها من قبرها فقاموا الا ن يقولون بعد دم وقوع الطلاق
الثلاث بلفظ واحد أو بالفاظ متتابعة في مجلس واحد وأخذوا ينشرون
ذلك بالجرائد اليومية السيارة بين أظهر المسلمين واعمين ان ذلك هو الحق
المبين والشرع القويم المستين متطاولين على الذين قالوا بالوقوع من
الائمة المجتهدين بل على اصحاب رسول رب العالمين ومادري أحدهم
انه كالباحث على حقيقته بظلفه لانه قد يقول كلمة لا يهتم لها فيموى بها
في النار سبعين خريفا قل الله اذن لكم أم على الله تفتنون وأمر الدين
ميمنى على الاحتياط خصوصاً في أحكام الفروج ويحسبونه هينا وهو
عند الله عظيم

والغريب انهم يدعون ان العمل بما زعموه يجعل الناس لا يكثر من
ايقاع الطلاق الذى فشى في هذا الزمان بين الناس وصاروا يحافظون به على
السلع ويلو كونه بالسنة بسبب وبغير سبب لا فرق في ذلك بين الاشراف
والاوساط والسوقة اما دروا أن كثرة الخلف بالطلاق على وجه ما ذكر
في هذا الزمان ناشئة من فساد التربية وسوء الاخلاق وانتشار الفسق
وعدم الوقوف عند حدود الشرع والخروج عن سنته واتباع الرأى

في القول والفعل ولا وازع ولا رادع حتى صار القابض على دينه كالقابض على الجمر يقر به من واد إلى واد

((وعن ابن مسعود)) بأسانية مدة مدة قال ليس عام إلا الذي بعده شمر منه لا أقول عام أمطر من عام ولا عام أخصب من عام ولا أمير خير من أمير ولكن ذهاب خيباركم وعلمائكم ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فيهدم الإسلام ويثلم وفي رواية قراؤكم وعلماءكم يذهبون ويتخذ الناس رؤساء جهلا لا يقيسون الأمور برأيهم وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال يذهب العلماء ثم يتخذ الناس رؤساء جهلا لا يستلون فيفتنون بغير علم فيضلون ويضلون

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة إذا جهلهم سادوا انقلبت في هذا الزمان الحقائق فصار الجهل علما والعلم جهلا والعدل ظلما والظلم عدلا ومدح المذموم وذم الممدوح وقبح الحسن وحسن القبيح وعم واشتهر المنكر ولا زجر ولا منكر وحاد السواد الأعظم عن منهج الهدى والرشاد وسلكوا سبيل الزنا ولربوا بالبغي والفساد ولا يستوى إلا عصى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور ولا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون

تحاكم الذين آمنوا بالله ورسوله إلى الجحيم والطاغوت ولم يحكموا بينهم رسول رب العزة والجبروت والله في كتابه العزيز يقول فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فهل يوجد من يامرؤ في هذا الزمان أمرؤ أومس عن هذه المواقف وزجر هل قام واعظ العقول يناجي النفوس

ان ترجع عن الغي هل ذكرها بكتاب لا يفرط فيه من شيء ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله

ذهب السواد الاعظم أفواجا أفواجا في كل عام يحجون بيت الحرام وكعبة الاتام ولا يحجون بيت الله الحرام وكعبة الاسلام ذهبوا ليقفوا على جبال الملاذ والشهوات والسرف والسفه ويلتزموا ملتزم الباطل وفعل المنكرات لاملتزم الخير والبركات ويسعوا ما بين الضرر والخفة لا بين الصفا والمروة والله في كتابه يناديهم والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ورسوله صلى الله عليه وسلم يقول الحج عرفة فمضى يقيم المسكون من هذه السكرات وعمما قليل تذهب السكرة وتبقى الفكرة

اما تغلب السفهاء على أولى النبي من العلماء ولو لا ذلك ما أمكن لهؤلاء المتطاولين ان يخوضوا فيما ليس لهم فيه أدنى نصيب كان الاجدر بهم هؤلاء أن يقولوا لا يقع طلاق أصل من أصل حتى نعرفهم مخالفين لنا في أصل من أصول دين الاسلام وقطعي من قطعياته ولا يستترون بنشر قول شاذ خارق للإجماع فرغ العلماء سلفا وخلفا من إقامة الحجية على بطلانه كما هي عادتهم في كل المسائل ينقبون على الشاذ المتر ولو منها بعد ان فرغ العلماء من ابطاله وتركوه ظهريا وتبدؤوا بتدويره بالقاذورات على المزابل وينشرونه معجبين به موهمين الناس انه الحق لمرض في قلوبهم وبغض للدين وأهله ويوهمون الناس أنهم بذلك انما ينصرون الدين ويتمسكون به وان ما عدا ما نشروه هو البدعة سبحانه

هذا همتان عظيم

نصرة الدين والتسليم به بالخلق بأخلاقه الطاهرة الكاملة بالإيمان والعمل
الصالح والوقوف عند الحدود واتباع ما أجمع عليه الأمة إذا اتفقوا
واتباع ما عليه الأكثران اختلفوا لأنه أقرب إلى الصواب وإنكار ما أجمع
المسلمون على إنكاره وزجر المجاهر به والمجاهدة في ذلك بالقول والفعل
لا مجرد القول باللسان والتسليم بذهاب المبتدعة أو بالمذاهب الشاذة
المتروكة وإعلانها بين المسلمين بقصد التضليل بها وتشويش الأفكار
الأنثوية أن وقوع الثلاث المذكورة لا يترتب عليه كثرة الخلف به كما أن
عدم وقوعه لا يترتب عليه قلة الخلف به وهم قد زعموا أن القول بعدم
وقوعه يترتب عليه ذلك واستخلصوا من ذلك إلى التشنيع على القائل
بالوقوع من الأئمة ومدادوا أن القائل بالوقوع هم جميع أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع أئمة الدين من بعدهم ولم يحدث
الخلاف من بعدهم إلا من شذ عن الخلف ممن لا يعتد بقوله كهمذين
اصحاب صاحب المغازي ومن تبعه كابن تيمية وتلميذه ابن القيم كاسنينة
إن شاء الله تعالى

أما مدروا أن الناس لا يعدلون عن الخلف بالاطلاق لسبب وغير سبب إلا إذا
وجد من أولى الأمر التفات إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وأقامة الحسبة بين المسلمين وتعزير كل من يرتكب معصية لم يرد فيها
حدم معلوم من الشارع كالاطلاق لغير ضرورة وأقامة الحد على من ارتكب
ما يوجب شراً مالم يولأ الناس بترك ما يعينهم ويتكلمون فيما لا يعينهم
هل يمكنهم أن يخوضوا في علم الطب أو علم الهندسة وهم ليسوا من أهله
ويجادلوا أهله في مسائله ويبحثوا فيها مجرد اطلاعهم على كتاب أو

كتابين من كتب ذلك العلم من غير ان يتلقوه عن أهله وبدون ان
يقفوا تمام الموقف على مباحثه واصطلاحاته ويتروا عليها علما
وعملا ويكون لديهم عزاولته ملكة انتقاد المسائل وقوة الاستدلال
والتمييز بين الصحيح منها والفساد وبين القوى من الحجج والضعيف فانهم
بغير شك بدون ذلك لا يستطيعون ان يرجحوا قولا على قول آخر ولا أن
يعزووا بين حق منها وباطل ولا أن يفرقوا بين حجة قوية وضعيفة ولو تكلم
انسان في شيء من العلوم بشيء مما ذكر قبل ان يتقنه علما وعملا كان
فضوليا ضاللا وعده عقلاء قومه أحق جاهلا بنفسه

اذا كان هذا شأن الانسان في العلوم التي هي ليست مواضع الزلق فما بالنا
بالعلوم الشرعية الدينية التي يكون الباحث فيها دائما على حذر خائفا
وجلا من الزلل يخشى عثرة لا تقال فيقول على الله وأعلى رسوله ما لم يكن
قال وعلى الاخص علم الفقه الذي هو علم الحلال والحرام الذي هو بحر
تلاطمت أمواجه وعلم مبناه وما أخذه قول الله عز وجل وقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومستنبطه أئمة نصبوا أنفسهم لنصرة الحق وفقهم الله
للسداد وحفظهم من التعصب المذهبي ومن الحق والفساد والتباغض
والتمادي فلا يطلب كل منهم الا الحق من اجتهاد منهم وأصاب فله اجران
ومن اجتهاد وخطأ فله اجر واحد واجماعهم في كل عصر حجة من حجج الله
تعالى على عباده يجب عليهم العمل بها ولا يجوز لاحد ان يخالفها

كنا نسمع ان مائدة العلم لا يجلس عليها طغيلي فرائنا في هذا الزمان كل
جالس عليها طغيليا ماعدا النزاليسير اللهم غفر اغفرا ان مائدة العلم في
الواقع ونفس الامر لم يصل اليها ولن يصل هؤلاء وأمثالهم وان ادعوا

الاول وانما في الواقع لم نزل ولن نزال عند أهلها على ما كانت عليه زمن
 بيت الصالح بعيدة التناول عن كل غبي جهول لا يضرها من نطفيل
 لا يصل اليها ولكن اكنفي بما النقطة من فضلات اهلها ظانا انه
 يوافق وما درى انه لقطعة الحجـ لان * ولما رأيت أمر هؤلاء القوم قد
 تم واكثر وامن نشر المذاهب الشاذة المتروكة ونحشيت ان يخرق
 لخرق قولهم بعض العوام وكان من أهم المسائل التي خاضوا فيها وأحيوا
 فيها ميت البدعة مسألة الطلاق المذكورة تعلقها بكل طبقات الناس
 أردت ان أذكر لك كل ما قيل في هذه المسئلة مع بيان ماهو الحق على القدر
 المستطاع لتسكون على بصيرة من نفسك ونفقتها ولو اقاتك المفقون
 وتندارك في يومك ما فائد في امسك ولا تغتر بقول ذي جنة مفتون
 * وقبل الشروع في المقصود أذكر لك ثلاث مقدمات تزيدك بينا وتخصيلا
 للمطلوب المقدمة الاولى في مسائل الاجتهاد والتقليد على وجه الاجمال
 والمقدمة الثانية في بيان المذاهب في الطلاق الثلاث بلفظ واحد والفاظ
 متتابعة والطلاق البدعي وتلخيص الادلة لكل مذهب وبيان الحق على
 وجه الاجمال ليسهل حفظه والرجوع اليه والمقدمة الثالثة في بيان
 المفاصل التي تترتب على اعتياد الحلف بالطلاق وكثرة ايقاعه فأقول

﴿ المقدمة الاولى ﴾

اعلم ان الله سبحانه وتعالى لم يكلف احدا من عباده ان يكون حنفيا أو
 مالكيا أو شافعيا أو حنبليا أو زيديا أو أشعريا أو معتزليا أو ماتريديا أو
 غير ذلك من المذاهب وانما كلف العباد ان يؤمنوا به سبحانه وبكل ما بهت

به اليهم رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وألزمهم العمل بشريعته غير أن
العمل بالشريعة يتوقف على علم المكلف بها ووصولها اليه ولذلك طرق
تختلف باختلاف الناس والاحكام فما كان منها من العقائد فطر يق
العقل والنظر فيما نصبه الله من الآيات والدلائل في الآفاق وفي الانفس
أنفسكم أفلا تبصرون وقد فصل ذلك في القرآن على أكمل وجه وأنتم تبار
كما هو مفصل في آياته الخاضعة على النظر في مذكوت السموات والارض
وسائر الاكوان وما كان منها يقصده العمل والاعتقاد معا فطريقه
المنقل عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قال تعالى فان تنازعتم في شئ
فردوه الى الله والرسول قال الشافعي رضى الله عنه يعنى والله تعالى أعلم
الى ما قال الله والرسول وقال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا
تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله قال مجاهد البدع والشبهات وقال الربيع
والمزني قال الشافعي ليس لاحد ان يقول في شئ حلال ولا حرام الا من
جهة العلم ما نص في الكتاب أو في السنة أو في الاجماع أو القياس وقال
الربيع قال الشافعي العلم من وجهين يعنى علم الشريعة اتباع واستنباط
فالاتباع اتباع كتاب الله فان لم يكن فيه فسنه فان لم يكن فقول عامة من
سلفنا لانعلم له مخالفا فان لم يكن فقياس على كتاب الله وان لم يكن فقياس
على سنة رسول الله وان لم يكن فقياس على قول عامة من سلفنا لا يخالف
ولا يجوز القول بالقياس الا في هذه الحالة وقال سديد بن عنان في شرحه
على مدونة مهنون والفقهاء مأخذ الكتاب والسنة والاجماع والعبارة
يعنى القياس اه وقد اتفق أهل الاسلام على ان الدين يكون معرفته على
ثلاثة أقسام معرفة خاصة الايمان والاسلام وذلك معرفة التوجب

والاخلاص ولا يتوصل الى علم ذلك الا بالنبي صلى الله عليه وسلم فهو المؤدى
عن الله والمبين لمراده تعالى وبما في القرآن من الامر بالاعتبار في خلق الله
والنظر في دلالة آيات صنعته في ربه على توحيده وأزليته وكماله وتنزهه
عن كل نقص والاقرار والتصديق بكل ما في القرآن وبإلائكة الله وكتبه
ورسله ثانيا معرفة مخرج الدين وشرائعه وذلك معرفة النبي صلى الله
عليه وسلم الذي بين الله شرعه على لسانه ويده بأقواله وأفعاله ومعرفة
أصحابه الذين نقلوا ذلك عنه وأدوه إلينا ومعرفة الرجال الذين جلاوا ذلك
وطبقا لهم الى زماننا ومعرفة الحديث الذي يقطع العذر لتواتره وظهوره
وقد وضع العلماء في كتب الاصول ما يكفي الناظر فيه ويشفيه وثالثها معرفة
طرق الشريعة وإيجاباتها وآدابها وسائر أحكامها ويدخل في ذلك خبر
الخاصة العدول ومخارج الحق والتداعي ومعرفة الإجماع ويميز
المعروف من الأقوال عن الشذوذ والواو لا يتوصل الى الفقه إلا بعرفة
ذلك كله وعلى هذا فما كان منقولا بطريق التواتر معلوما من الدين
بالضرورة لا يحتاج الى نظر واستنباط قد استفاض العمل به بين المسلمين
سلفا وخلفا كالعالم بفرضية الصلوات الخمس وفرضية الزكاة
والصوم والحج والوضوء والعلم بمشروعية الطلاق وجوازه على وجه
الاجمال في ذلك كله وكالعالم بحرمية الخمر والزنا والبالواطئة وقتل
النفس والسرقة وقطع الطريق والغدر والخيانة ونحو ذلك من كل
ما انعقد عليه إجماع الأمة وعلم من الدين بالضرورة فذلك كله مما
يترك فيه العامة وأهل النظر والاجتهاد ولا يتوقف وجوب العلم والعمل
به على اجتهاد أو تقليد مجتهد ومذهب معين بل يجب على كل مكلف اعتقاد

ذلك والعمل به لان الغرض من الاجتهاد أو تقليد المجتهد هو العلم بالحكم
بنفسه ان كان مجتهداً أو بواسطة المجتهد ان كان مقلداً وهذه الاحكام
معلومة لا تحتاج الى شيء مما ذكر لوضوح الدليل الدال عليها السلك مكلف
بدون حاجة الى نظر واجتهاد اما من كان من أهل العصر الاول فلا يخفى
وضوح ذلك في حقه وأما من كان من أهل الاعصار التي بعده الى عصرنا
هذا وما بعده فلو صولها اليه بطريق التواتر والاجماع عليها في كل عصر
ومجماع الآيات القرآنية والاحاديث النبوية المستفيضة المصرحة
بذلك نصريحا لا يحتمل التأويل وهذا القسم هو الذي يجب اعتقاده على
كل مكلف ويكفر جاحداً شيء منه ويجب الانكار على كل من لم يعتقد شيئاً
منه أو لم يعمل بشيء منه

اما ما لم يكن منقولاً بطريق التواتر بل كان لا يتوصل الى العلم به الا بطريق
من النظر والاستدلال فمن كان قادراً على ذلك بان توفرت لديه آلات
الاجتهاد بتمامها وجب عليه ان يجتهد وان يعمل بما يؤديه اليه اجتهاده
فيها خطأ كان في الواقع ونفس الامر أم صواباً لانه الحق في ظنسه وقد بذل
ما في وسعه للوصول اليه من الدليل ولا يكلف الله نفسه الاوسعها وانما يجب
على المجتهد ان يأخذ الحكم من الكتاب أو السنة أو القياس أو الاجماع
وان يقف على أسباب النزول ونواحيجه وعلى أحوال رواة الاحاديث
والمتقدم والمتأخر وحقائق الانفاذ اللغوية وحقائقها الشرعية وان
يعرف كل العلوم التي يتوقف عليها فهم الكتاب والسنة وان يعرف العام
وحكمه والخاص وحكمه والنص وحكمه والظاهر وحكمه والمفسر
وحكمه والمجمل وحكمه والخفي وحكمه ومهرية كل دليل وان يعرف

الناسخ والمنسوخ وما يقبل النسخ وما لا يقبله من الأحكام وإن يعرف
 عبارة النص ودلالته وإشارته واقتضاه ومفهومه ومنطوقه وخواتمه
 وسياقه ونسقه وغير ذلك من آلات الاجتهاد التي لا يوفق إليها إلا ذوو
 الفطرة السليمة الذين نصبوا أنفسهم لخدمة الدين وقاموا بهذا المنصب
 الجليل دون غيره حق القيام وكذلك يجب على المجتهد أن يعرف أجماع من
 قبله من المجتهدين وما يتعلق به من الأحكام والشروط والأقسام وإن
 يعرف القياس وحده وماله من الشروط والأركان وما يقبل منه وما
 لا يقبل فإن كلام الأجماع والقياس من الأدلة الشرعية التي يجب
 العمل بمقتضاها قال سندين عنان في شرحه على مدونة مكنون ولما كان
 الاستقلال بعلم الفروع مستندا على أمرين لا بد منهما أحدهما معرفة
 مذهب أهل العصر من أهل الفقه والعقد والحل والثاني معرفة
 أصول الفقه والتصرف فيها بردها إلى الأصول فالأول كان شرطاً
 لياً من المتصرف من خرق الأجماع وينهج منهاج الاقتداء والاتباع
 والثاني كان شرطاً للحصول العلم لأن العلم لا يحصل إلا بطريقه لانه
 لا يثبت ضرورة إذ لو ثبت ضرورة لاستوى الكفاية فيه وما لا يثبت
 ضرورة فأنما يثبت نظراً ولما كانت الشريعة مستندة إلى الرسول صلى
 الله عليه وسلم وجب أن يكون النظر فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والذي جاء عنه فومان أقوال مسموعة وأحكام موضوعة والذي
 نقل من الأقوال فمان القرآن والسنة فوجب النظر فيما بالاستنباط
 والاستخراج وقد قال الله تعالى ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم
 أعلمهم الذين يستنبطونه منهم وقد يوجد الوفاق من أهل الآفاق على حكم ما

وان لم يلق في كتاب ولا سنة عليه نص فيكون الموافق طريقا الى اثباته
لانا نعلم ان العقلاء في مجاري العادات مختلفة والرتب والدرجات في قوة
الفراغ وميل الاغراض ويتفاوتون في سبل النظر وتعدد الفكر فيه بعد
عادة ان يتفق الجهم والجمع الكثير في مسألة فرعية الا ان توفيره هذا
برهان القطع بحجية الاجماع وبالجملة ان العمل بالاجماع يرجع الى
العمل بالنص لان الاجماع اغماية ضمن الجهة ووجهه ما بيناه أو يكون هو
في نفسه حجة فيستند اثباته الى السمع من قوله تعالى ويتبع غير سبيل
المؤمنين قوله ما نقول ونصله جهنم وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال
طائفة من أمتي على الحق ظاهرين وفي البخاري ولن تزال هذه الامة
قائمة على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله اه

ولذا المارأي العلماء انه لا بد لمن يتجرد في طلب العلم من معرفة أصوله
وفروعه ووجه ارتباط فروعه بأصوله والحق مسائله بأخرى وقطعه عن
أخرى وترجيح الأدلة عند تعارضها جمعوا لذلك مسائل نظرية تشتمل على
سائر فنون مسائل الفروع من مسائل الطهارة والصلاة وسائر العبادات
ثم المعاملات من البيوع والائتمار والاقضية والشهادات والجراحات
ومسائل الجنائيات والمواريث وغير ذلك ورسموها بذكر الخلاف بين
المذاهب المشهورة في مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله
تعالى فذكروا في كل مسألة ما ورد فيها من الكتاب على وجه الاحتجاج
به من نص أو ظاهر أو عام أو مفهوم أو دلالة خطاب وغير ذلك والكلام في
نسخ ذلك ومنسوخه ومجمله ومبينه ومطلقه ومقيده وظاهره ومحملة
وصريحه وكنايته وما حظ ذلك من جهة النحو كالألف في الجمع وشم في الترتيب

والقاء في التعقيب والباء في التبعض وما حظ ذلك من جهة اللغة حقيقتها
ومستعارها كاللمس في الجماع ونحوه ويذكرون ملاباة في السنة من
حديث صحيح ومشهور أو مضطرب أو معلل ويميزون درجات الاخبار
ووجه مقابلة الخبر بالخبر والآية بالخبر وكيف يخص الكتاب بالسنة
أو بقيد وترجيح نص السنة على ظاهر القرآن وغير ذلك من وجوه النظر
التي لا يتوصل اليها الا بالجهد والكد ويذكرون حظها من جهة الاجماع
وموقع الوفاق والمطابقة بتحقيق ذلك ووجهه ويذكرون أيضا حظ
المسئلة من الاعتبار وترتيب درجاته من قياس جلي وغير جلي وترجيح
العلل بعضها على بعض ومعرفة ما يفسدها من نقض أو كسر وعدم تأثير
وتعليق من المقتضى وفساد اعتبار ومقابلة الجمع بالفرق وغير ذلك كما هو
مفصل في كتب أصول الفقه وإياك ان تظن ان ما فصل في كتب أصول
الفقه مما يتعلق بالكتاب والسنة والاجماع والقياس وغير ذلك مما يتوقف
عليه أخذ الاحكام العملية من اداتها التفصيلية لم يكن معلوما على وجه
التفصيل لدى كل مجتهد من المجتهدين بل الامر على العكس مما تظن كل ذلك
كان معلوما لدى كل واحد منهم على وجه التفصيل واعلم ان يكون في العصر
الاول مسدونا فناما مستقلا على حديثه فهو موجود بذاته ومسانه في كل
عصر من أعصارهم وان كان لم يدون فناما مستقلا بابواب وفصول الا في
زمن بعض المجتهدين كالامام الشافعي رضي الله عنه ومما يدلك على ان
منصب الاجتهاد منصب جليل حال جسد الا يصل اليه الا الافراد الذين
اختصهم الله بفضله وفقهم له أنك ترى اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورضي عنهم مع علوم مكانتهم وصفتهم به صلى الله عليه وسلم وانهم

يزيدون عن مائة ألف لم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق منهم الا قليل
لا يزيدون عن عشرين منهم والباقيون كانوا يرجعون اليهم ويستفتونهم
كاسياني يمانه

وأما من كان غير قادر على النظر والاستدلال بان لم تتوفر لديه آلات الاجتهاد
بتمامها وعجز عن القيام بوظيفة الاجتهاد المطلق وجب عليه ان يتابع
مرشداً مجتهداً يعتمد عليه في أخذ الأحكام من الكتاب والسنة والقياس
والاجماع ويرجع الى قوله في العلم والعمل بتلك الأحكام ويسقط عنه
العجزه فرض البحث والنظر في الأدلة الأربعة المذكورة لان ذلك ليس في
وسعه ولا يكلف الله نفساً الا وسعها وقال تعالى فاسألوا أهل الذكر ان
كنتم لا تعلمون وقد جاء على ذلك عمل الصحابة بالانكير كان من لم يبلغ منهم
مرتبة الاجتهاد المطلق يرجع فيما لا يعلم من الأحكام الى من بلغها وهكذا
كان عمل التابعين وتابع التابعين ونوازل ذلك العمل بالانكير في القرن
الاول وما يليه من القرون واذا علمت ان من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد ليس
في وسعه الاجتهاد بل في وسعه الاخذ بقول المجتهد فيكأن المجتهد يتكبر
الدليل ولا يعمل به الا بعد أن يسلم مما يمنع العمل به ويفرغ ما في وسعه في
ذلك حتى يخرج عن عهده ما كلف به كذلك من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد
يجب عليه أن يبذل الوسع حتى يكون مرشده الذي جعله امامه وتبعه
من أهل النظر والاجتهاد المطلق وأهل العدالة واليقظة التامة لان هذا
المرشد باجتهاده يقول لمن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد حكم الله في هذه الحادثة
على مقتضى الدليل الذي يجب العمل به كذلك ان شرط في قبول قوله
وجوب العمل به ان يكون أهلاً لاخذ الحكم من الدليل عدلاً لنفسه في

دينه مأمونا عليه غير متعصب لبدعة يظا وهذا القسم لا يشكر أحد على
أحد في عمل بحكم اجتهادى مادام العامل قد بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق
أو وافق عمله قول مجتهد

وكما ان المجتهد لا يمكنه ان يأخذ الاحكام من الادلة الا بعد الوقوف عليها
ونقلها اليه بواسطة أخذها بالسند عن العدول الثقات كذلك من لم يبلغ
مرتبة الاجتهاد المطلق لا يستطيع أن يأخذ بقول مجتهد الا بعد الوقوف
على قوله ونقله اليه وأخذه عن العدول الثقات

وطريق ذلك ان كان عالما فبأن يتلقى مذهبه من المشايخ الذين تلقوه
بالسند المتصل بذلك المجتهد بواسطة قراءة الكتب المدونة في ذلك المذهب
المتداولة بين الناس على شيخ ثقة فطن من مشايخ ذلك المذهب أو سمعها
من ذلك الشيخ ويعرف الطريق الذي به أخذ ذلك المجتهد مذهبه
من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ان استطاع ذلك حتى
يكون قد علم ما هو منقول بطريق التواتر أو الشهرة أو الاتحاد عن ذلك
المجتهد بالسند الموصل اليه فان فعل ذلك خرج عن عهده ما كلف به
وان لم يكن عالما فباخبار ذلك العالم الذي تلقى المذهب بالطريق المذكور
وهذا العالم هو الذى يقول حكم الله على مذهب فلان المجتهد كذا فيشترط
في قبول قوله وجوب العمل به أن يكون أيضا عدلا ثقة يظا لا يرتكب
شيئا مما يخل بالمرءة فضلا عن معصية بل يكون قدوة للناس في كل
عمل صالح مع البقطة التامة في دينه ومعاملاته حتى لا يخرج فان تعدد
العلماء الموصوفون بهذه الاوصاف في جهة فان اتفقا على حكم لم يجز

لغيرهم من المكلفين مخالفتهم وان اختلفوا أخذوا المستفتى بقول أكملهم
 في تلك الاوصاف فان تساوا وأخذ بما أطمئن اليه نفسه من أقوالهم فان لم
 أطمئن نفسه الى قول واحد منهم يعنيه كان مخيرا بأخذ بقول أى واحد
 شاء منهم فان لم يكن ذلك العالم عدلا أو كان عدلا لكن كان غير مأمون على
 النقل بان كان يخطئ كثيرا ولا يدري انه أخطأ لم يعمل بقوله وقتواه
 وبالجملة فرواة الاحكام عن المجتهدين وهم العلماء بالنسبة الى المستفتين
 كرواة الاحاديث والاخبار بالنسبة الى المجتهدين فكما أن المجتهد
 لا يعمل بالحديث الا اذا رواه الدول الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مقدما في ذلك المتواتر ثم المشهور ثم خبر الاحاد ولا يجوز له أن يعمل في
 الاحكام الا بالرواية الصحيحة دون الرواية الشاذة الضعيفة كذلك المستفتى
 والمقلد لا يعمل بقول المجتهد الا اذا كان منقولا اليه بطريق صحيح كقول
 الاحاديث للمجتهد فيقدم المقلد ما نقل عن المجتهد فواتر اثم ما اشتهر عنه
 ثم ما نقل احاد فاذا تعارض في مذهب واحد قولان فان كان عالما بكنهه أخذ
 الحكم من الكتاب والسنة والاجماع والقياس أخذ بما انرجح عنده انه
 موافق للدليل وان كان لا يستطيع ما ذكر أخذ بما نقله الاكثر من
 علماء ذلك المذهب وصححه من القولين وان تعارض مذهبان نقل
 كل منهما عن مجتهد فان كان عالما من أهل الترجيح والنظر في الادلة
 أخذ بما ترجح عنده انه موافق للدليل وان لم يكن كذلك أخذ بما لم يذهب
 المسنون المنقول عن ذلك المجتهد ولا يعمل بما لم يدون من المذاهب ولا
 المذهب الشاذ المتروك ولو مدونا لان طريق النقل فيه منقطع ونسبته
 الى ذلك المجتهد غير معلومة بطريق يجوز للمقلد الأخذ به فكما ان في وسع

من يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق ان ينظر ويشير الادلة ويقدم الارجح
منها على الراجح ويقدم الراجح على المرجوح ويعطى كل دليل حكمه
حتى يخرج بذلك عن عهدة ما كلف به ولذلك لا يعمل المجتهد بالنص العام
بمجرد سماعه بل يبحث عن الراوى ودرجته في الرواية وما قيل فيه من
الجرح والتعديل وغير ذلك مما هو مبين في الاصول ايضا

كذلك في وسع من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد ان كان من أهل الترجيح والنظر
ان يشير مذهب وأدلة المجتهدين فيأخذ بما وافق الكتاب والسنة ولم
يخرق اجماعا وان لم يستطع ذلك ولكن قد أخذ أحكام مذهب أحد
المجتهدين بالسند الصحيح المتصل بصاحب المذهب ففي وسعه ان يقدم
ما توافقه ما اشتهر ثم ما نقل آحادا بطريق صحيح ولا يأخذ بالشاذ من المذاهب
فان تساوت المذاهب في النقل بطريق الشهرة أو التواتر كالمذاهب الائمة
الاربعة كان له ان يأخذ بأي مذهب شاء منها فان كان ممن تلقى ذلك
المذهب فالامر ظاهر وان لم يلق اعتمد على قول عالم ثقة ممن تلقوا ذلك
المذهب ولا يجوز لاحد أن ينسكرك عليه في ذلك لان كل مذهب منها شرع
الله وصراطه المستقيم الذي يجب العمل به على من أداه اليه اجتهاده
وأخذه من أحد الادلة الاربعة المذكورة أو تابع أو قلد مجتهدا ولو لم
يكن ذلك شرعا ماوجب الله العمل به على أحد والاجماع قائم على وجوب
عمل المجتهد بما أدى اليه اجتهاده فكان رأى كل مجتهد شرعا لله في
حقه وحق متابعيه ومقلديه وكان اختلافهم رحمة بالناس وبذلك اتسع
بساط الشرع وكانت ملة الاسلام خيرية سمحة لم يجعل الله علينا فيها
من حرج ولا يجوز لاحد أن يأخذ بمذهب شاذ متروك الا اذا كان مجتهدا

وأداء اجتهاده الى ذلك المذهب فيجوز له العمل به من حيث انه اخذ من
الدليل اجتهادا لكن بشرط أن لا ينقصد اجماع المجتهدين في عصر قبل
عصر ذلك المجتهد على خلاف ذلك المذهب فان انعقد الاجماع على ذلك
ارتفع الخلاف السابق ولا يجوز للمجتهد بعد ذلك أن يخالف ذلك الاجماع
ويحدث الخلاف بعد الوفاق فان أحدث الخلاف بعد الوفاق وغرق
الاجماع لم يجز العمل بقوله لان الاجماع حجة قاطعة وخرقه سرامه وتكسب
ذلك يكون عاصيا فلا يقبل قوله واجتهاده وذلك لان اجماع المجتهدين في
كل عصر حجة شرعية يجب العمل بها على كل مكلف كما يجب العمل
بالكتاب والسنة والقياس وكما لا يجوز للمجتهد أن يخالف قطعي الكتاب
والسنة لا يجوز له ان يخالف قطعي الاجماع وكما أنه لو خالف قطعي الكتاب
أو السنة لا يقبل قوله ولا يجوز العمل به كذلك لو خالف قطعي الاجماع
السابق عليه لا يقبل قوله ورأيه وذلك لان كل ما اقتضاه الدليل القطعي
صواب يبين يجب العمل به ولا مساغ للاجتهاد فيه فيكون ما خالفه
خطأ يبين فلا يجوز العمل به ولكن الاجماع دليل لا قطعي يكون مأجورا
عليه صوابا يبين ويكون ما خالفه خطأ يبين والمجتهد انما ينظر في الأدلة
ويبدل وسعه ليصل الى ما هو الصواب وذلك فيما يحتمل الصواب والخطأ
ليؤديه نظره واستدلالة الى ما هو صواب في ظنه وأما ما لا يحتمل ذلك بان
كان صوابا يبين أو كان خطأ يبين فليس محلا للاجتهاد والنظر أصلا بل
متى وصل الى المجتهد الدليل القطعي بطريقه وجب عليه العمل فلا بحث له
فيه الا من طريق الوصول اليه والعلم به
وعلى ذلك يكون في وسع عوام الامة أن يأخذوا بقول عالم من علماء أى

مذهب من المذاهب الاربعة المشهورة حيث دونت كتبها ونقلت نواتر
في كل طبقة وعصر وان لا يأخذوا الا بقول عدل ثقة مأمون في النقل
حتى يخرجوا بذلك عن عهد ما كافوا به فكما ان من يريد أن يحافظ على
صحة دينه لا يأخذ الدواء الا من طبيب حاذق عدل ثقة وان لم يفعل ذلك
كان مخاطرا بنفسه كذلك من يريد المحافظة على صحة دينه لا يأخذ
ما يحفظ به دينه الا من عالم ثقة عدل يقظ والا كان مخاطرا بنفسه أيضا بل
هذه المخاطرة أشد وأنكى من تلك لان هذه المخاطرة قد يترتب عليها اهلاك
الروح الابدي الدائم وزوال الحياة الابدية وتلك المخاطرة لا يترتب عليها
الاهلاك الجسم وزوال الحياة القانية فلا يجوز للعامة أن يأخذ بقول
غير عالم ثقة ولا يقول من يفق بالاقوال الضعيفة الشاذة المتركة لانهم لم
يكن منقولة بسند صحيح لا بطريق التواتر ولا الآحاد فهي منقطعة الاسناد
فناقلها ينقلها من غير سند يوصله الى قائدها بخلاف المذاهب الاربعة
المشهورة فان كل مذهب منها تلقاه جماعة عن امام ذلك المذهب يؤمن
نواظروهم على الكذب وتلفاه في كل عصر جماعة كذلك عن جماعة
كذلك وذلك الامام قد أخذ مذهبه بالرواية الصحيحة عن أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم اما بواسطة وبلا واسطة كما في حنيفة رضي الله عنه
واما بواسطة كغيره من الائمة الاربعة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أخذوا الاحكام عنه صلى الله عليه وسلم والرسول عليه الصلاة
والسلام أخذها بطريق الوحي عن الواحد القهار ولا ينطق عن الهوى ان
هو الا وحى يوحى وكان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أخذ بكتاب الله فالتم
أجد فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم أجد في كتاب الله ولا سنة

رسول الله أخذت بقول أصحابه من شئت منهم وأدع قول من شئت منهم
ولا أخرج من قولهم الى قول غيرهم فاما اذا انتهى الامر الى ابراهيم والشعبي
وابن سبرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب وعدد رجالا يقوموا اجتهدوا
فأجتهد كما اجتهدوا ومعنى هذا على ما قالوا انه يرجح قول بعض الصحابة
على قول الآخر بالدليل لا أنه يأخذ بقول البعض ويترك قول الآخر
شهوة من غير دلالة

نعم ان تلقيت مذهبا المجتهد غير الاربعة ممن لم تشتهر مذهبهم عن شيخ
ثقة عدل مأمون وهو قد أخذ ذلك عن شيخ كذلك وهكذا نقله ثقة عدل
عن ثقة عدل الى أن وصل المقل بالاسناد الى ذلك المجتهد وكان ذلك المجتهد
أيضا معروفا بالعدالة والوثوق والامانة لم يخالف كتابا ولا سنة ولا
اجماعا قبله جازلك أن تعمل بذلك المذهب في خاصة نفسك ولا يجوز لك
أن تفق به غيرك لانه انما وصل اليك بطريق النقل آحادا لا بطريق التواتر
وأقوال المجتهدين بالنسبة للمقلدين كالادلة بالنسبة الى المجتهدين ولهذا
قال بعض العلماء

وواجب تقليد حبر منهم * كذا حكى القوم بلفظ يفهم

وجائز تقليد غير الاربعة * في غير افتاء وفي هذا سعة

ومن هذا تعلم انه لا يجوز العمل بما يوجب عدم كونه في بعض الكتب من
المذاهب الشاذة المتركة اعتمادا على ذكرها في تلك الكتب خصوصا
اذا كانت تلك الكتب غير متداولة ولم يشتهر راسمها لاولا يؤمن
تخبر فيها وازيادة فيها والنقص منها ويجوز النقل من الكتب بدون
تلقينها عن الاشياخ على الوجه الذي قلنا ليس طريقا من طرق النقل

التي يعتمد عليها فلا يجوز العمل بما ينقله بعض الناس في هذا العصر من
المذاهب الشاذة في الطلاق وغيره من المسائل التي فرغ العلماء من بيانها
في كل عصر وبينوا ما هو الحق فيها بأبلغ وجه وأقوى برهان وهؤلاء
الذين فسدت أذهانهم يرددون صدق تلك المذاهب الباطلة المندرسة
ويعتونها بما عدهم منها من قبورها اعتمادا على ما يجحدونه منها في بعض
الكتب من غير أن يتلقى واحد من هؤلاء شيئا منها عن شيخ ثقة ولا وصلت
إليه بسند صحيح لا توافر ولا آحادا ولا بأدنى سند يصل به نقله إلى صاحب
ذلك المذهب ومن غير أن يقفوا على درجة صاحب هذا المذهب من الثقة
والعدالة والامانة في النقل ومن غير أن يقفوا على ما قاله العلماء سلفا
وخلفا في بطلان تلك المذاهب فضلا عن أن ذلك الكتاب الذي وجد فيه
ذلك المذهب ربما لا يكون معروفا ولا متداولا ولا تلقى ما فيه أحد عن
أحد بسند وصل إلى مؤلفه ولم يعلم درجة مؤلفه في الامانة والعدالة
والوثوق وبدون الوقوف على ما ذكر لا يجوز العمل بما يوجب صدق
الكتب فكيف جاز لهؤلاء أن ينقلوا تلك المذاهب وينشروها بين المسلمين
في مشارق الارض ومغاربها فضلا عن نشرها بالجرائد الاخبارية
السياسية

وكان الاجدر أن لا تنشر الا اقوال الحقبة الصحيحة والمذاهب المشهورة
ويكون نشرها بالمجلات العلمية المعدة لمثل ذلك فان كانوا يريدون أن
الموجود الآن من تلك المجلات غير مستعد لنقل المباحث العلمية لزم
أن يتخذ مجلات مستعدة لنشر تلك المباحث ويلزم أن ينشرها من المباحث
العلمية ما يعود على جميع الامة بارشادها إلى ما يصلحها في معاشها ومعادها

وفي نظامها الداخلي ونظامها الخارجي

أما نظامها الداخلي فيبحثون فيه عما يربط اتحاد الامة الواحدة ويجعلهم
شخصا واحدا ويبين لهم حقيقة الانخاف في الايمان وحقيقة المساواة في
الاعمال وحقيقة الحرية فيها فان التسلسل بهذه القواعد الثلاث يجعل
كل واحد من اتحاد الامة عضوا عاما ذا وظيفة يؤديها في اتمته يعود
نفعها عليه وعلى سائر اتحاد الامة بدون أن يعارضه فيها أحد يقطع عليه
خط العمل بوظيفته وبدون أن يشاركه غيره في وظيفته فتسكون الامة
حينئذ جسما واحدا يعمل كل عضو ومنه لمنفعته ومنفعته سائر الاعضاء
ويتألم كل عضو بالآخر

انصب الله لنا في اتحادنا ومبادئنا الاعمال وانما نأومسوا واتناوسر يتنا
مثالا هو الجسم الواحد من نوع الانسان فجعل له عينا تبصر ولا يعارضها
في ذلك غيرها من الاعضاء ولا يشاركها فيه فالعين تبصر النافع التي
الرجل وتاخذ اليد وهكذا جعل لكل عضو من أعضاء الانسان
وظيفة تختص به يؤديها وحده ويساوي في منفعتها غيره فمن حيث
اشتراك الاعضاء في جسم واحد كانوا اخوة لان أخا من يشاركك في
أب وأم أو في أحد هما ومن حيث ان لكل واحد من أعضاء الجسم
وظيفة يؤديها يعود نفعها عليه وعلى باقي الاعضاء بدون أن يستأثر بنافع
وظيفته كان بين الكل مساواة في العمل والمنفعة ومن حيث أن كل عضو
يؤدي وظيفته بدون أن يشاركه غيره ولا أن يعارضه فيها كان لكل
واحد من الاعضاء الحرية التامة في أداء وظيفته وجعل للانسان بعد
ذلك عقلا يدبر حركة الاعضاء ويميز بين الضر والنافع ويستعمل

الاعضاء فيما يجلب المنفعة ويدفع المضرة تلك فطرة الله التي فطر الانسان
 عايبا جعلها فودجا للامم تعمل عليه في اخائها ومساوئها وحريتها
 وكل أمة أرادت أن تكون حية بالحياة الابدية يجب أن تعمل آحادها
 على هذا النموذج وان تفسح على منواله فيكون شأن هيئتها الحاكمة في
 الهيئة الاجتماعية شأن العقل في اعضاء الانسان تميز بين الضار والنافع
 وتستعمل آحاد الامم فيما يجلب المنفعة للكل ويدفع المضرة عن الكل
 زاجرة من يستحق الزجر مرشدة من يستحق الارشاد وتضع كل شئ في
 موضعه وتعطي كل وظيفة ان هو أهل لها وتقف بالمصاد لكل من حاد
 عن طريق السداد وكما انه اذا مرض عضو من اعضاء جسم الانسان
 أوجب العقل علاجه بأن يجع الادوية فاذا فسد ولم يقد فيه علاج وخيف
 منه أن يمدى غيره من الاعضاء اوجب بتره وقطعه كذلك يكون العمل
 في اعضاء الهيئة الاجتماعية فيجب على الهيئة الحاكمة فيها أن تستعمل
 العلاج النافع مع كل عضو فسدت أخلاقه وساءت معاملته فان لم يقد فيه
 العلاج وخيف عدوى شره وجب ابعاده عن الهيئة الاجتماعية وكما انه
 لا يجوز عقلا علاج العضو المريض ان أفاد فيه العلاج أو قطعه ان لم يقد
 فيه العلاج الا بما ينسبه علماء الطب وصفوه لكل مرض من الادوية
 وبما أوجبوا امراته واستعمله عنده عملية البستر وقطع العضو الذي
 يخشى منه كذلك لا يجوز للهيئة الحاكمة ان تستعمل في علاج من يفيد
 معه العلاج من آحاد الهيئة الاجتماعية أو في ابعاده من لم يقد معه العلاج
 الا الطرق الشرعية التي أوجب الشارع استعمالها في مثل ذلك وكما ان
 لو عدلت عن الادوية التي بينها علماء الطب لكل مرض واستعملت

ما وصفوه لمرض في غيره أو سلكت في طريق قطع العضو الفاسد غير
 ما أوجبوا عمله في ذلك كان عملاً هذا أهلاً كاللجسم واضراراً لا منفعة
 وعلاجاً وان ظننته كذلك واستحسنته بعقلك كذلك الهيئة الخاكمة اذا
 استعملت في علاج فساد اخلاق بعض الهيئة المحكومة أو اباد عضو منها
 غير الطرق التي وصفها الشارع ووضعها ليستعمل كل طريق منها لاصلاح
 خلق مخصوص أو استعملت ما وضعه الشارع لاصلاح خلق وعلاجه
 في اصلاح خلق آخر وعلاجه كان ذلك اضراً بالهيئة المحكومة وأهلاً
 لها فالواجب على الهيئة الخاكمة اذا أرادت اصلاح افراد الامة ان تسير
 فيها سير العقل في اعضاء الانسان وان تستعمل في الزواجر والعقوبات
 ما وضعه الشارع الالهي لذلك وان تحكم الامة بما سنه لها الخالق جل
 شأنه ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير

ويكون شأن هيئة الامة بأجمعها كهيئة اعضاء جسم انسان واحد بحيث
 يكون لكل فرد من افراد الامة وظيفة عمل يعود نفعها عليه وعلى سائر
 أمته ويقف كل واحد منهم عند حدود وظيفته لا يتعداها الى غيرها
 من وظائف غيره ويحب كل واحد منهم للآخر ما يحب لنفسه ويكره
 له ما يكرهه لنفسه متضرراً بضرره متأسلاً لأمته فالواجب على افراد
 الامة الواحدة أن يعمل كل واحد منهم كل ما يعود عليه وعلى أمته
 بالمنفعة ويدفع عنه وعن غيرها الضرر

انظروا الى حكمة الشارع الحكيم جل شأنه جعل بعض الاعمال فرض
 عين وذلك فيما لا يكفي لعود المنفعة فيه على العامل وأمته عمل العامل
 وحده بل لابد في عود النفع على كل واحد من عمل كل واحد وذلك

كالإيمان به ورسوله والصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها من فرض
 العين وجعل العلم بالأحكام المتعلقة بفروض العين فرض عين أيضا
 وجعل بعض الأعمال فرض كفاية وهو ما يكفي في عود النفع على العامل
 وأتمه عمل ذلك العامل وحده وذلك كالإمامة والقضاء والافتاء والذب
 عن حوزة الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصنائع والحرف
 وكل ما يكفي في القيام به بعض أفراد الأمة وتكون محتاجة إليه وجعل
 الله سبحانه العلم بأحكام هذه الأعمال فرض عين على كل من قام بعمل من
 تلك الأعمال وفرض كفاية بالنسبة لغيره
 فحق وجب في الأمة من علماء الشريعة القدر الكافي للقضاء والافتاء
 والذب عن حوزة الإسلام وفي الرجوع إليهم في كل ما يتعلق بالأمور
 الشرعية ووجد من علماء الطب القدر الكافي للداواة المرضى ومن علماء
 كل صنعة من الصنائع وحرفة من الحرف القدر الكافي للقيام بتلك الصنعة
 أو الحرفة على قدر حاجة الأمة سقط عن الأمة فرض الكفاية وكانت غير
 آتية وإن خلت الأمة عن القدر الكافي من علماء كل علم من تلك العلوم ولو
 من القدر الكافي لعلم واحد منها وقعت الأمة بجميع أفرادها في المعصية
 والاثم المبين وما ذلك إلا لتبادل المنافع بين أفراد الأمة فيرجع العالم
 بالشرعية فيما يتعلق بصحة بدنه إلى العالم بعلم الطب والعالم بعلم الطب فيما
 يرجع إلى فروق الفقه إلى العالم بعلم الشريعة وكل واحد من أحاد الأمة
 يرجع إلى الآخر فيما لا يعلمه من علم صاحبه فيرجع التاجر إلى العالم فيما
 يخصه من أحكام تجارته ويرجع العالم إلى التاجر فيما يحتاج إليه من
 تجارته وبالجملة يرجع كل ذي علم وذى صنعة وسرعة إلى ما يخصه من علم

وصنعة وسرفة الآخر لانه من المستحيل عادة ان يحيط واحد بجميع العلوم العقلية والاشقية والصناعية ويتقنها غاية الاتقان وانه يقوم بجميع الصنائع والحرف بحيث لا يحتاج الى غيره في شيء من العلوم والصنائع والحرف كما يشهد بذلك الضرورة وينبغي لكل واحد من افراد الامة ان يسلم لكل عالم بقرن وصنعة وسرفة فيما يرجع الى نفسه وصنعتة وسرفته وان لا يمارس أحد علما فيما يجهر له من علمه ولا يجادل فيه الا اذا كان مشاركا له مساويا له فيه وبالجملة ان تسلم آحاد الامة لكل أهل علم وصنعة فيما يرجع الى علمهم وصنعتهم وأن لا يعارضوا بالمقدمات العقلية مع الجهل بقواعد الفن وأصول الصنعة فاذا كان افراد الامة قائمة بما ذكرنا كان كل فرد منها عاملا بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وبقوله تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا وقوله تعالى وتعارفوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان فالؤمن أحوال المؤمنين في الايمان فهو نظيره وشريكه فيه ويحتمل ان فيه فهو لهما الاب الديني والاصل الذي يلتفتون حوله كما ان أخاك في النسب نظيره وشريكه في أب وأم اوفى أحدهما فلكما يجب عليك ان تصل رحلك الديني ويحرم عليك مقاطعة كذلك يجب عليك ان تصل رحلك الديني ولا تقطعه انما المؤمنون اخوة فأصلحو اباين أخويكم وهذا هو معنى الاخوة في الدين والمؤمن لا يتعدى على أخيه في شيء من حقوقه ولا يصادره في وظيفته في الهيئة الاجتماعية ولا يتعرض اليه في عرضه ونفسه وماله ولا في شيء مما يختص به ولا يسترق أحد أحدا ولا يستعبد في شيء مما ذكر وكل فرد من الافراد مبسر لما خلق له فلا يصادر عالم في وظيفته من ارشاد الامة

ووعظها رابعا ظها الى جلب ما ينفع بها ودفع ما يضرها والحث على مكارم
 الاخلاق وتعليم العلوم ونشرها في سائر الالات فاني ولو كره المبطلون ولا
 يمرض الطبيب في تعاطي صناعته ولو كره الجاهلون وبالجملة لا يمرض
 عالم في تعاطي علمه النافع ونشره ولا يخوض واحد من افراد الامة الا فيما
 يعلم ولا يشتغل من الصنائع الا بما يحسن ويتقن فهذه الطريقة في العمل
 والنصيحة لله ولرسوله ولجماعة المسلمين وليست الطريقة هي الوقاحة
 وقلة الادب ونجاوز كل انسان حده وخروجه عن حد الاعتدال في
 القول والفعل وعدم المبالاة بما يصنع حتى يصدق عليه اذالم تسخ
 فاصنع ماشئت

والمؤمن ينبغي أن لا يستأثر ويختص بفوائد العمل الذي يعمل به أو
 أن يكون حالة على غيره عضوا ميتا لا يعمل بل ينبغي أن يتساوى الكل
 في العمل ويشتركون في فوائده ويتعاونوا عليه ولا يعمل البعض دون
 البعض ولا يجعل العامل فوائده قاصرة عليه بل يعمل كل واحد منهم
 العمل الذي يعود عليه وعلى سائر أمتيه بالمنفعة ودفع المضرة ويجعل
 نصب عينيه ما جعله الله غوفاً فينجح على منواله ويمثل نفسه دائماً في أمتيه
 واداء وظيفته بالعضو من جسم الانسان واداء وظيفته حتى يكون له من
 نفسه واعظ يأمره وينهاه وهذه هي المساواة في الاعمال العمومية
 والخصوصية وليست المساواة أن يتطاول الحقيق على العظيم ولا أن لا يوقر
 الصغير الكبير وأن لا يرحم الكبير الصغير وأن يدعى كل واحد ما ليس فيه
 فيتطاول الجاهل العالم ولا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون

أما نظام الامة الخارج جى فهو ان يبينوا ما يجب عليهم ان يتخذوه من الوسائل

حال السلم مع الامم الاخرى وما يجب عليها ان تتخذه في حال غير السلم وانه متى تقدم ومتى تتحجم حتى يكون اقدامها في موضع الاقدام واجامها في موضع الاجام بحيث تكون الامم مع غيرها في عالم العمران كرجلين يعيشان معاً في طريق واحد ولكل منهما مقصد يريد الحصول عليه فما دام الذي يشارك في السير في تلك الطريق لا يمانعه ولا يعترضه في الحصول على مقصوده فهو يسير معه وياخذ عنه كل طريق تنفعه في غرضه ولا يتعريض له بشئ يجر ضرراً على نفسه فان اعتدى عليه السالك معه في الطريق عام له بالطرق الحكيمه بالترغيب تارة والترهيب تارة أخرى وبالوعد والوعيد بحيث يضع كل واحد من هذين المتقابلين في موضعه ويعتد كل من حالتي السلم والحرب عدتها على الوجه الذي يحترمه السالك معه في طريق واحد ولا يضع نفسه في موضع التابع من المتبوع بل يضعها موضع النظير أو أعلى مالم تقتض مصلحة الحصول على غرضه غير ذلك وان يتخذ عدة السير على الوجه الذي يغلب على ظنه مع الامم في السير والحصول على المطالب وبالجملة يشخصون الامم باكملها بشخص رجل واحد يسير في طريق المقصد مشرف ومعه من يراجه ويسير معه في تلك الطريق ويبينون ما يلزم لذلك ويتبادلون الأفكار فيه حتى بذلك يصبح كل واحد من افراد الامم طرفاً بغير مركزاً متنه بين الامم عاملاً على سلامة أعضائها بالقدر المستطاع أخذاً عن الامم الاخرى ما يعود عليهم بالمنافع ويدفع المضار عنهم اذ أخذ ما يلائمه ويلائمها وترك ما عدا ذلك ويطلب محاسن كل اممة وفوائدها فيمنقلها لآمنته ولا يبيع بشئ من أسرارها ولا يطلع غيرها على

شيء من عيوبها وانما اذا رأى ما يعاب في أمته تداركه ان أمكنه والا
 أطلع عليه من رجال أمته من يكون قادرا على ذلك واتخذ الوسائل لجمع
 كله الا ممة على ازالة عيوبها ومداركة خللها واتحادها قلبا ويداعلى
 ذلك ويبينون انه يلزم ان يكون للامة مجمع عام من أعيانها الامناء
 يدرون فيه شؤونهم ويتفقون فيه على ما يلزم اجزائه لذلك ويتذاكرون
 في مواضع الخلل وطرق الاصلاح ويعهدون ما أجعوا عليه الى رجال
 منهم قادرين على اخراج ما قرروه من القوة الى الفعل ومادامت الهيئة
 الحاكمة آخذة بيد الاصلاح ساعية فيه على قدم التجاح فهم معها بالعلم
 والعمل فان رأوا منها ما يخالف ذلك استعملوا التصالح واطرقوا الى
 تغيير الهيئة الحاكمة سائرة فيها سير العقل في أعضاء الانسان على
 ما وصفنا فاذا سارت الامة سير احسن جعلت لها بين الامم من تراحمنا في
 السلم والعمل والعدد والعدد وكانت امة حية عاملة على مصلحتها
 لا ينظر هؤلاء الذين اعتنوا بنشر المذاهب الباطلة الى ان أكثر شبان
 الامة في هذا العصر أصبحوا لا يأخذون عن الامم الاخرى الا ما يفسد
 الاخلاق فيأخذون ما قبح ويتركون ما حسن الا ينظرون الى ان مجامع
 هؤلاء سارت في مواضع المنسكرو تبتذرو الاموال وضياع العقول نقودهم
 اشهوة البهيمية بالاسل والاعمال فتقبض على أزمة عقولهم
 فيسبون خلفها كالانعام خاضعين لاحكامها فتوقعهم في هوة الهلاك
 وتوقعهم موافق الذل والهوان فيصبح غنيهم فقيرا وعظيمهم حقيرا
 ومنهم خائنا وصادقهم مائنا وعزيزهم ذليلا وكثيرهم قليلا
 لا ينظر هؤلاء الذين اعتنوا بنشر المذاهب الباطلة الى ان أكثر شبان

الامة تعلموا في المدارس العلوم الرياضية وغيرها مما يعلم في تلك
المدارس وهم باجمعهم خلون العلوم الدينية لا يفقهون منها شيئاً وأن
تكلم واحد منهم فيها بشئ ركب من عجماء وخبط خبط عشواء وظنوا أنهم
بما تعلموه بلغوا الغاية القصوى في العلوم والمعارف مكتفين ب ورقة الشهادة
التي تعطى لذلك الشاب من تلك المدارس ومادروا ان الانسان قابل للعلم
يقبل الترقى فيه من كامل الى اكمل في جميع أطوار حياته الدنيوية
والبرزخية والاخرية فهو في كل طور منها لا يدرك الغاية بل مامن
درجه الا وفوقها ما هو اعلى منها وما أوتيت من العلم الا قليلا

قد تعلموا من العلوم ما جعلهم قادرين على انشاء الكلام في المواضيع
المختلفة باحسن اسلوب وكل نظام يستطيعه البشر ولكن خلوه من
العلوم الدينية عقلية كانت أو نقلية لا يستطيعون ان يستعملوا شيئاً
من تلك القدرة في شئ منها مع ان العلوم الدينية هي المقصد الاقول وهي
التي بها يعرف الانسان نفسه وربّه وهي الميزان الذي به يزن الانسان
مقادير أعماله ويضبط به كل أحواله وأقواله فلا يعمل جزاءها ولا يقول
جزافاً

وهي التي تكفلت ببيان الفضيلة والزيلة فمدحت الفضيلة وذمت
الرذيلة وحشت على مكارم الاخلاق وسنت لكل شئ يحظر على بالك
من العقائد والاقوال والاعمال والاخلاق طريقا يسير عليه الانسان
حتى يكون انسانا لاجدادا ولاحيوانا

وقد قال العلماء ان العلوم ثلاثة علم اعلى وعلم اوسط وعلم اسفل
فالعلم الاعلى عندهم علم الدين الذي لا يجوز لاحد الكلام فيه بغير

ما أنزل الله في كتبه وعلى السنة أنبيائه والعلم الاوسط كعلم الطب
والهندسة مما يكون معرفة الشيء منه معرفة نظيره ويستدل عليه
بجنسه ونوعه ويكون له ارتباط بعلم الدين والعلم الاسفل علم الصناعات
وضروب الاعمال التي هي أكثر من ان يجمعها كتاب أو يأتي عليها
وصف وبالجملة فالعلم الاعلى علم الاديان والاوسط علم صحة الابدان
والهندسة وما شابههما والاسفل ما دربت عليه الجوارح من الاعمال
أما علم هؤلاء الذين استعملوا عباراتهم الحسنة في نشر أقبح المذاهب
انهم بذلك يفرقون كلمة المسلمين في وقت نحن أحوج الامم الى جمع
الكلمة ولم الشعث والاتحاد ونسبواهم الى القول ببعض الرأي على خلاف
السنة الصحيحة الصريحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
دروا ان السواد الاعظم من الامة في مشارق الارض ومغاربها اتباع
أولئك الائمة والكل على خلاف تلك المذاهب

أما درى هؤلاء ان صنيعهم هذا يوجب سوء الظن والعقيدة باصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبسائر الائمة المجتهدين والذين نسبوا اليهم
تلك المذاهب فانه اذا صح ان عمر بن الخطاب ومن وافقه من الاصحاب
والتابعين والائمة المجتهدين خالفوا سنة رسول الله ببعض الرأي فماذا
يكون حال أولئك الذين نسبوا اليهم تلك المذاهب مع انهم لم يبلغوا درجة
واحد من مخالفتهم ولا يقربون منها كيف وعمر بن الخطاب كثيرا
ما يرجع عن رأيه عندما يبلغه السنة وكذا غيره من الاصحاب والتابعين
وسائر المجتهدين فلا يعمل أحد منهم بالقياس الابدان يبحث ويبدل الوسخ

في البحث عن النص فهل يجوز ان يعدل عمر عن سنة صحيحة بمحض رايه
والاصحاب يوافقونه وهو الذي كان يقول ماتك الحق لعمر من صديق
وهم القائلون له لو رأينا فيك عوجا قومناه بسيوفنا
كان هؤلاء الذين اعتنوا بنشر تلك المذاهب يريدون الطعن على رجال
الدين بأكلهم ولكن بالانتصار الى تلك المذاهب ستروا ذلك وزعموا
انهم نصراء الحق والملة اللهم زدنا علما وایمانا وتسليما
كان الواجب على هؤلاء أن يعتنوا بالمباحث العلمية النافعة وأن يضمّنوا
مباحثهم ان استطاعوا كل ما يفيد الامّة في تهذيب دينهم وتبقيف
عقولهم ويجعلهم يدرجون على حب الفضيلة وبقض الرذيلة وان يدينوا
لهم مضارا لحقد والحسد والتباغض والتسداب وان يدينوا قبيح ما دمن
عليه الكثير من المنكرات والتجاهر بها بلا مبالاة زاعمين ان هذه هي
الحرية وما هي الا استرقاق واستعباد للشهوات البهيمية وان يدينوا
أحكام المعاملات التجارية التي خفيت كلها أو جلها على متعاطي
التجارة حتى دخل الرابى بيت كل مسلم من حيث لا يشعرون أو من حيث
يشعرون وغفلوا عن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى
من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله فمن
لم يترك الربا فليس بمؤمن كامل ان لم يستعمله أو ليس بمؤمن أصلا بل هو
مرتد ان استعمله وعلى كلاً الخالين فالله ورسوله قد أعلمناه بالحرب
من قبلهما ومن حارب الله ورسوله فهو مغلوب مقهور رهالك البتة
أما كان الاجدر بهؤلاء أن يحشوا مما يلزم لكل فرد من افراد الامّة
أن يكون عليه من الاخلاق ويجعله يحسن سياسته في منزله وخارج منزله

وان يبينوا ذلك بما أوتوا من حسن التعبير وأساليب الانشاء فيبينوا ما يجب
على كل انسان أن يعامل به نفسه في عرضة وماله وما يجب أن يعامل به
زوجته وعياله وأمه وأباه وأقاربه وأخوانه وأصدقائه وسائر أفراد أمته
حتى يتفطن أفراد الأمة لمواضع النقص والحلل فيهم لئلا يفتروا
ويستدركون في يومهم ما فات في أمسهم ولا ينبغي لمن أراد أن ينصح
فتقبل نصيحته ان يتعرض لآظهار النقص والقبائح في شخص معين أو
أشخاص معينين فان ذلك ربما نفر القلوب وعادت النصيحة فضيحة وذهبت
ادراج الرياح وأتعب الناسخ نفسه فيما لا يفيد ولكن يقتصر على بيان
مكارم الاخلاق والحض عليها وبيان المنافع التي تسترب على التخلق بها
والمضار التي تسترب على التخلق بالاخلاق الفاسدة فيذكر كل خلق جيد
وشره وكل خلق مذموم وفتأبجه ويرسل ذلك أو سالا فلا يعين شخصا ولا
أشخاصا لا بالعبارة ولا بالإشارة فان فعل ذلك كان ناصحا حقوا وعادت
نصيحته بالفوائد

أما كان إلا جدرهم ولا ان يحضوا أغنياء الأمة على تأليف لجنة
تتكفل بما يلزم لجنة علمية تنشر فيها انصائح أفاضل العلماء لعامة الأمة
وافكارهم ومباحثهم على الوجه الذي يشاء وتوزع على فقراء المسلمين
بلا مقابل فان في ذلك أكبر خدمة وهذا أقرب طريق الى جمع كلمة الأمة
واتحادها على كل ما يعود عليهم بالنفع الدنيوي والديني وتترك تلك
المساذب الشاذة لقائلها يسألهم الله عنها فان الاشتغال بنشرها
والانتصار لها لا يعودان على الأمة بشئ من النفع بل يعودان عليها بالضرر
مثلا لو قلنا ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثا أو واحدة أو لا يقع

به شيء أصلاً أو أن عيسى عليه السلام ينزل كما جاءت به الأحاديث
 الصحيحة أو لا ينزل كما هو رأي لبعض الناس أو قلنا أن شروط الواقفين
 يجب مراعاتها كما أجمع عليه الأئمة أو لا يجب كما هو قول شاذ متروك
 خارج للأجماع أو ما عاين ذلك وكررنا نشر أمثال هذا الكلام آباء الليل
 وأطراف النهار في جميع أنحاء الأرض فما الذي يفيد الأمة من ذلك
 في تهذيب أفرادها فهل ينزيل شيئاً من فساد الأخلاق أو يمنع من كثرة
 الحلف بالطلاق كلاثم كلاله كن لو بينا مفساد كثرة الحلف بالطلاق
 مثلاً وما ينشأ عن ذلك من المضار ونادينا في الناس أجمعين أن الطلاق
 ولو واحداً لبعض المباحات إلى الله وأنه لا ينبغي لعاقلاً أن يقدم عليه
 إلا ضرورة تدعو إليه فإنه لا يقدم عليه ويحلف به بلا ضرورة إلا
 فاسق أو منافق ولم نتعرض إلى خلاف الأئمة في ذلك لكان هذا هو المفيد
 في منع الناس عن كثرة الحلف بالطلاق واعتياده واتخاذهم عينا يحلف
 به على السلع ولكان ذلك أوفى بالغرض المقصود وأنفع للأمة وأبعد عن
 مظان التهم والرياسة وإثارة الضغائن والاحقاد في القلوب وعمالقة
 الفتنة ويحیی البدعة ويفرق الكلمة فمن ننصح لهؤلاء نصيحة
 أخ محب صادق إن يكفوا عن تلك المذاهب الشاذة بأن يتركوها كما
 تركها الأسلاف وأن يتسكروا بما أجمعت عليه الأمة في موضع الاجماع
 وبما عليه الأكثر في موضع الاختلاف وإن يقتصر على نشر المباحث
 العلمية على الوجه الذي ذكرنا فإنهم ان فعلوا ذلك فقد خدموا الأمة
 ووجدوا كل أفاضل العلماء معهم على قلب رجل واحد وقاموا جميعاً بما
 يجب عليهم لأنفسهم ولا متهمهم وإن أصر هؤلاء على ما هم عليه فاني أقول

الهم لكم دينكم ولي دين

﴿ المقدمة الثانية ﴾

اعلم أنهم اختلفوا في الطلاق الثلاث اذ وقع بلفظ واحد أو بالفاظ متتابعة في مجلس واحد هل يقع ثلاثا وهو قول جمهور الصحابة وجميع مجتهدي أهل السنة من بعدهم أو يقع واحدة وهو قول بعض أهل الظاهر أو لا يقع به شيء أصلا واحدة ولا أكثر وهو مذهب الرافض والخوارج وكذلك اختلفوا في الطلاق البديعي بان يطلق في زمن الحيض أو الطهر الذي جامع فيه فقال الجمهور يقع وشذ البعض وقال لا يقع أما الصائون بوقوع الطلاق الثلاث ثلاثا كما أوقعه مطلقا سواء كان بلفظ واحد أو بالفاظ متتابعة في مجلس واحد أو في مجالس وبوقوع الطلاق البديعي فقد استدلوا على مذهبهم بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى الطلاق مرتان فان الطلاق قد عرفت باللام وهي اما للجنس واما للعهد فان كانت للجنس كانت الصيغة صالحة للحصر أي حصر المسند اليه وهو الطلاق المعترف بلام الجنس في الخبر وهو مرتان وكان المعنى حينئذ ان جنس الطلاق لا يكون الا مرة بعد مرة أي لا يكون الا مفرقا ولا يكون مجموعا مرة واحدة وحينئذ اما ان يراد جنس الطلاق المشروع لا يكون الا كذلك أو يراد جنس الطلاق الذي يعقبه الرجوع أو تجديد العقد لا يكون الا كذلك أو يراد جنس الطلاق الجائز الذي لا يتم في ايقاعه لا يكون الا كذلك وعلى كل الاحتمالات المذكورة فالآية لم ينص فيها على ميقات التفريق بل افادت باطلاقتها انه متى تفرق الايقاع وتكرر وصار الطلاق مرة بعد مرة وكان مرتين حقيقته وقع وكان هو

الطلاق المشروع على الاحتمال الاول أو هو الطلاق الذي يعقبه الرجعة
أو تجديد العقد على الاحتمال الثاني أو هو الطلاق الجائز الذي لا أثر
فيه على الاحتمال الثالث ولا فرق في ذلك كله بين أن يفرق الإيقاع
ويكرره متعاقبا بالافاصل في مجلس واحد أو متراخيا متفرقا في مجالس
متعددة ولا فرق في ذلك كله أيضا بين أن يكون الطلاق المفروق في طهر
واحد أو في أطهار جامع فيها أولا أو في حيض أم لا لكن لما رأينا أن قوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن يقتضي أن الطلاق لغير العدة منهي عنه وليس
فيه ما ينفي ما اقتضته آية الطلاق من أن من الوقوع قلنا بوقوع الطلاق في
جميع الوجوه المذكورة عملا بالآية الطلاق من أن وقلنا أن الطلاق لغير
العدة معصية عملا بالآية فطلقوهن لعدتهن ولا يمنع من القول
بوقوع الطلاق لغير العدة عملا بالآية التي بين المذكورين كونه بدعيا
ومعصية عملا بالآية الأخرى فدل هذا على أن كون الطلاق معصية
لا يمنع من وقوعه فيكون مثله في الحكم ما لو وقع الثنتين بلفظ واحد
لعدم القائل بالفرق بين إيقاع الثنتين بلفظ واحد وإيقاعه بلفظين في
مجلس واحد وقد دلت الآية على وقوعهما في الثاني فتدل على وقوعهما
في الاول لأن كل من قال بوقوع الثنتين بلفظ واحد فهو قائل بوقوعهما
بلفظين في مجلس وكل من قال بعدم وقوعهما بلفظ واحد فهو قائل بعدم
وقوعهما بلفظين في مجلس وإذا دلت الآية على وقوع الثنتين كما
ذكرنا دلت على وقوع الثلاث كذلك بطريق القياس لعدم القائل
بالفرق بين جمع الثنتين وجمع الثلاث فإن كل من قال بوقوع الثنتين
مجموعتين فهو قائل بوقوع الثلاث مجموعة وكل من قال بعدم وقوع الثنتين

مجموعتين قائل بعدم وقوع الثلاث مجموعة لأن منشأ الخلاف هو ان كون
الطلاق معصية لا يمنع وقوعه أو يمنع وقوعه والعمل بالآيتين المذكورتين
يقتضي أن كونه معصية لا يمنع وقوعه

على ان الحصر المستفاد من آية الطلاق مرتان غير مراد اتفاقا والا
لاقتضى ان الطلاق لا يكون مرة واحدة ولا قائل به بل اتفقوا على ان
الاولى والارجح انه اذا دعت الضرورة للطلاق ان يطلق طليقة واحدة
فقط في طهر لا جماع فيه وحينئذ لا يكون معنى الآية ان جنس الطلاق
المشروع لا يكون الا مرة واحدة أي مفرقا لان من مقتضى التفريق
ان يكون الطلاق متعددا ولا يلزم في الطلاق ان يكون كذلك بل كما يكون
كذلك يكون أيضا مرة واحدة فان قال قائل ان المراد حصر الطلاق اذا
أراد أن يوقعه متعددا في انه لا يكون الأمفرقا قلنا حينئذ لا يكون
المحصور جنس الطلاق بل انما هو الطلاق المتعدد فقط دون غيره وقد علمت
انه اذا كان كذلك تكون الآية دالة على وقوع كل طلاق متعددا متى
كان مفرقا ولو كان معصية فتدل على وقوع المتعدد كذلك اذا كان
مجموعا بلفظ واحد بطريق القياس

على اننا اذا قلنا ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو بألفاظ متتابعة في
جاس واحد لا يقع الا واحدة أو لا يقع به شيء أصلا لم يكن معنى لجعله
معصية وبدعيًا لانه لم يكن معصية عند من جعله كذلك الا من حيث
وقوع المتعدي به ولو لم يقع لم يبق الا مجرد التلفظ بالطلاق ولا معنى لكون
ذلك التلفظ معصية اذ لم يقع به الا المشروع وهو الواحدة أو لم يقع به
شيء ومثل ذلك الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي حصل فيه الجماع اذا

قلنا بعدم وقوعه لم يبق معنى لكونه معصية لانه حينئذ لم يكن الا مجرد التلطف بالطلاق في غير وقت العدة فتبين حينئذ ان كونه معصية يستلزم وقوعه متعددا كما اوقعه ووقوعه في زمن الحيض وزمن الطهر الذي حصل فيه الجماع

على اننا لو قلنا ان المراد من الآية ان جنس الطلاق المشروع او الجائز الذي لا اثم فيه لا يكون الا مفردا لدلت الآية على انه متى حصل التفريق ولو في مجلس واحد او في طهر واحد كان مشروعا او جائزا لا اثم فيه مع ان المقاتل بوقوع الثلاث واحدة او بعدم وقوعه أصلا والمقاتل بعدم حل ايقاع المتعد من الطلاق في طهر واحد لا يقولون بعشر وعية كل مفرد من الطلاق وحده فيكون ما دلت عليه آية الطلاق من ان من كون كل طلاق مفرد مشروعا او جائزا لا اثم فيه منافي للمادات عليه آية فطلقوهن لعدتهن من ان كل طلاق لغير العدة منهي عنه فهو غير مشروع أو غير جائز فحتاج الى الجمع بين الآيةين بان قوله الطلاق من ان يدل على مطلق وقوع المفرد من الطلاق أعم من ان يكون موقعه عاصيا أم لا وقوله فطلقوهن لعدتهن يدل على بيان الطلاق الذي يكون موقعه عاصيا بايقاعه والطلاق الذي لا يكون موقعه عاصيا بايقاعه

أما اذا قلنا ان معنى الآية ان جنس الطلاق الذي يعقبه الرجعة أو تجديده العقد من أي طلقتان فلا يكون بينهما وبين آية فطلقوهن لعدتهن تلك المنسافة فيكون ذلك الاحتمال اسلم حيث لا يحوجنا الى تكلف الجمع بين الآيةين فالذي يقتضيه النظر ان يكون المراد ان جنس الطلاق الذي يعقبه الرجعة ان كان رجعا أو تجديدا العقد ان

كان بائنا امرتان أي طلقتهما ويعلم منه بالطريق الأولى ان الطلاق
الواحدة يعقبها الرجعة أو تجديد العقد وتكون الآية حينئذ مسوقة
ليبين عدد الطلاق الذي يكون بعده الرجعة أو تجديد العقد وهي مع
قوله تعالى بعد ذلك فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
ليبين العدد من الطلاق الذي لا تحل له المرأة من بعده الا ان تنكح زوجا
غيره فالمدار في ذلك على ايقاع العدد من الطلاق لا على تعدد المرات فعلى
أي وجه أوقع عددا من الطلقات ثنتين أو ثلاثا بمرة أو مرتين أو مرات
وقع وترتب عليه حكمه ولذا قال أهل العلم بالفسير ان المراد بقوله
الطلاق مرتان أكثر الطلاق طلقتان

وان كانت اللام للعهد كان معنى قوله الطلاق مرتان الطلاق المعهود
الذي يعقبه الرجعة أو تجديد العقد مرتان أي طلقتان ثنتين فهو على
حسب قوله تعالى يؤنها أجرها مرتين اذ ليس المراد مرة بعد مرة لعدم
الانفصال في ثواب الآخرة فليست الآية دالة على تفريق الطلاق بل
يكون المعنى انه اذا أوقع مرتين أي طلقتين لا أكثر منهما كان له الرجعة في
الرجعي أو تجديد العقد في البائن سواء أوقعهما مجتمعين بلفظ واحد أو
متتابعين باقفا متعددة أو مفروقين على طهرين واذا دلت الآية على
وقوع الثنتين بلفظ واحد أو بالفاظ متتابعة في مجلس دلت على وقوع
الثلاث كذلك بطريق القياس على وقوع الثنتين اذ لا قائل بالفرق بين
وقوع الثنتين ووقوع الثلاث وهذه الآية لم يتعين فيها زمان ايقاع الطلاق
فدلت باطلاقها على انه يقع في كل زمان ولولا ما جاء في آية فطلقوهن لعدنهن
ما علمنا وجوب ايقاع الطلاق للعدة ولولا حديث ابن عمر حين طلق امرأته

وهي حائض ما علمنا معنى الطلاق للعدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء
وهو أن يكون الطلاق في طهر لا وطء فيه فلا يكون في الآيتين
دلالة على أن إيقاع المتعدد من الطلاق سواء كان بلفظ واحد أو بألفاظ
متعددة معصية بل تدلان على حل إيقاعه واحد ومتعدد
ومجموعا ومفردا في طهر وفي أطهار ولا يكون معصية إلا إذا وقع في
حيض أو طهر قد وطئ فيه فتبين أنه قد يعرض للطلاق باعتبار الوقت
الذي وقع فيه على هذا الوجه ما يجعله معصية لكن كونه معصية في
بعض الأحوال لا يمنع من وقوعه لأن النهي إنما هو لأمر عارض خارج
غير لازم ولا يرجع لذات النهي عنه ولا جزئه ولا لوصفه اللازم
فإن الطلاق في ذاته كما يكون للعدة يكون لغيرها ولا يلزم أن يكون
للعدة دائما فهو كالنهي عن الصلاة في الأرض المغطاة وعن الوضوء بالماء
المغصوب

على أننا لا نسلم في كل الأحوال أن النهي إذا رجع لشيء مما ذكر يقتضي
الفساد بمعنى عدم الوقوع وعدم ترتيب الحكم بل إنما يقتضي عدم الحل
ولزوم الأثم فقط كما سيأتي مفصلا

وقوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن هذه
الآية دلت على أنه متى طلقها طلقه ثالثة بعد ثنتين لا تحل له حتى تنكح
زوجا غيره فأفادت أن المدار في ذلك الحكم على أن تكون الطلقة الثالثة
واقعة بعد ثنتين مطلقا سواء كانت الثنتان اللتان قبل الثالثة وقعا بلفظ
واحد أو بألفاظ متعددة في مجلس واحد أو في مجالس فدللت الآية على
أن المدار في ذلك على عدد الطلقات لا على عدد المرات وأنه متى أوقع ذلك

العدة من الطلاق وقع وترتب عليه حكمه لافرق في ذلك بين أن يكون
مجموعاً أو مفروقاً ولا بين أن يكون في زمن العدة أو لا

وقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية فإن
صدر هذه الآية أفاد أننا مأمورون إذا أردنا أن نطلق النساء أن
نطلقهن للعدة بأن نطلق واحدة في طهر لا جماع فيه وإنما إذا أردنا أن
نوقع طلاقاً متعدداً أو قعناً كذلك للعدة وفرقناه على الإطهار التي لا جماع
في واحد منها على القول بأن إيقاع المتعدد من الطلاق غير مفروق كما
ذكر بدعي وانا لا نوقع الطلاق واحداً كان أو متعدداً مجموعاً كان
أو مفروقاً في زمن الحيض ولا في زمن الطهر الذي حصل فيه الجماع كما بينته
السنة في حديث ابن عمر الآتي

وقوله بعد ذلك في نسق الخطاب ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه قد دل
على أنه إذا وقع الطلاق بغير العدة واحداً كان أو أكثر مجموعاً كان أو
مفروقاً كان واقعاً على الوجه الذي أوقعه لأنه لا يكون ظالمًا لنفسه إلا إذا
كان متعدداً حدود الله ولا يكون متعدداً حدود الله إلا إذا كان عاصياً
ولا يكون عاصياً إلا إذا وقع ما أوقعه من الطلاق كما أوقعه ثلاثاً كان أو
ثنتين في حيض أو في طهر جامع فيه مجموعاً كان أو مفروقاً لأن مجرد التلفظ
بالطلاق في الثلاث بلفظ واحد أو بألفاظ متعددة إذا لم يقع به شيء أو وقع
به واحدة لا معنى لأن يكون معصية حتى يكون به متعدداً حدود الله وظالمًا
لنفسه وكذلك إذا وقع الطلاق في زمن الحيض أو في زمن الطهر الذي جامع
فيه لا يكون متعدداً حدود الله وظالمًا لنفسه إلا إذا كان عاصياً ولا يكون
عاصياً إلا إذا وقع ما أوقعه ولا معنى لأن يكون مجرد التلفظ بالطلاق زمن

الحيض أو زمن الطهر الذي جامع فيه معصية بدون أن يقع به شيء
وقوله بعد ذلك في نسق الخطاب أيضا ومن يتق الله يجعل له مخرجا بل على
انه اذا لم يتق الله وأوقع الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو بإفظام متتابعة في
طهر واحد لم يكن له مخرج مما أوقع بخلاف ما اذا أوقع الطلاق للعدة فإنه
يكون له مخرج مما أوقعه اذ الحقه الندم بعد ما أوقع الطلقة الاولى فيراجع
أو يحدد العقد وعلى هذا المعنى الذي قلنا تأول الآية ابن عباس رضى
الله عنهما وهو ترجمان القرآن حيث قال لمن سأله وقد طلق امرأته ثلاثا
معا ان الله يقول ومن يتق الله يجعل له مخرجا أنت لم تتق الله فلا أجده لك
مخرج جاعصيت ربك وبانت منك امرأتك ولهذا قال على رضى الله عنه
لو أن الناس أصابوا أحد الطلاق ما ندم رجل طلق امرأته وسيأتي
المقام مفصلا

وأما السنة فباروى عن سهل بن سعد قال لما لعن أخو بنى عجلان امرأته
قال يا رسول الله ظلمتها ان أمسكتها هي الطلاق وهي الطلاق وهي الطلاق
وقد روى الشيخان انه طلقها ثلاثا قبل أن يخبره صلى الله عليه وسلم بحرمتها
عليه فدل ذلك على ان عويرة أخا بنى عجلان طلقها ثلاثا وهو يعتقد انها
زوجه ففسوا قلنا ان الفرقه تقع بين المتلاعنين بمجرد حصول اللعان
بينهما بدون تطليق الزوج أو تفريق الحاكم كما هو مذهب مالك والشافعي
أولنا ان الفرقه بينهما لا تقع الا بتطليق الزوج ان طلق أو تفريق الحاكم
ان لم يطلق الزوج كما هو مذهب أبي حنيفة وأحمد فالحد يثدال على ان
عويرة أوقع الطلاق الثلاث وهو يعتقد قيام الزوجية بينه وبين امرأته
فهو يعتقد ان الطلاق الثلاث وقع بهذا الايقاع وقد سكت النبي صلى الله

عليه وسلم على ذلك وأقر عويمراً عليه ولو كان حكم الله على خلاف ما يعتقده عويمراً لا رثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الحكم كما هي وظيفة الشارع ولا يجوز أن يترك النبي صلى الله عليه وسلم عويمراً يعتقد حكماً في الطلاق غير حكم الله المشرع وفيه فذل سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك على أن الحكم في الطلاق الثلاث هو ما فهمه واعتقده عويمراً على ما يأتي مفصلاً

وحديث ابن عمر حين طلق امرأته وهي حائض فإن جميع الروايات قد اتفقت على أن ابن عمر قد أمره صلى الله عليه وسلم بمراجعة امرأته وحقيقة المراجعة شرها هي المراجعة بعد الطلاق خصوصاً وقد أضيفت المراجعة في الحديث إلى المرأة ولا يجوز أن يقال راجع الرجل أمراً أنه إذا كان قد طلقها وقد جاء في أكثر الروايات أن ابن عمر احتسب تلك التطليقة وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر يا رسول الله أفحسب بتلك التطليقة قال نعم وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب وابن اسحاق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وهذا نص في محل النزاع لا يقبل تأويلاً مقبولاً وقد رواه الحسن وقال في آخره فقلت يا رسول الله أرايت لو طلقته ثلاثاً أكان يحل لي أن أراجعها قال لا كانت تبين منك وتكون معصية رواه الدارقطني وفي إسناد عطاء الخراساني وهو مختلف فيه ولكن تابعه على تلك الزيادة غيره فقد رواه الطبراني من طريق آخر وهذه الرواية تدل دلالة واضحة على أن ابن عمر لو كان طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض بلفظ واحد لبانت منه ولم تحل له مراجعتها

وكانت معصية وهذا نص أيضا في محمل النزاع ودليل على أن كون
الطلاق معصية لا يمنع من وقوعه

وما أخرج الطبراني والبيهقي عن سويد بن غفلة قال كانت عائشة الخثعمية
عند الحسن بن علي رضي الله عنهما فقال لها قتل علي كرم الله وجهه
قالت لهنك الخلافة قال يقتل علي وتظهرين الشماته اذهبي فانت طالق
ثلاثا لم تغتبي شيئا بها وقعدت حتى قصت عدها فبعث اليها ببقية بقيت
لها من صداقها وعشرة آلاف صدقة فلما جاءها الرسول قالت متاع قليل
من حبيب مفارق فلما بلغه قولها بكى ثم قال لولا أني سمعت جدي أو
حدثني أبي انه سمع جدي يقول أيمار جيل طلق امرأته ثلاثا عند الأقراء
أو ثلاثا مبهمه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعته

وما أخرج ابن ماجه عن الشعبي قال قلت لفاطمة بنت قيس حدثيني عن
طلاق قالت طلقني زوجي ثلاثا وهو خارج الى اليمن فأجاز ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم

وماروي في حديث ركانة الآتي انه طلق زوجته البسة فاستخلفه النبي صلى
الله عليه وسلم انه ما أراد الا واحدة فخلف انه ما أراد الا واحدة فان ذلك
يدل على انه كان قد طلقها بلفظ البسة وهو من كنايات الطلاق يقع به
واحدة ان فوي واحدة ويقع به ثلاث ان نواها واستخلاف النبي صلى الله
عليه وسلم له انه ما أراد الا واحدة يدل على انه لو أراد ثلاثا لو قعن بهذا اللفظ
الواحد ولو لم يكن كذلك لم يكن في الاستخلاف فائدة وسيأتي ما يتعلق بهذا
الحديث وان ما عدا هذه الرواية لم يعرفه الحفاظ من رجال الحديث كما
قال الترمذي

وما أخرج أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق بها وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك

ومارواه الطحاوي من حديث الأعمش عن مالك بن الحارث قال جاء رجل إلى ابن عباس فقال إن عمي طلق امرأته ثلاثاً قال إن عمك عصي الله فأنه وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً فقلت فكيف ترى في رجل يحطها له فقال من يخادع الله يخدعه وسيأتي فيما بعد

وأما الإجماع الذي ارتفع به الخلاف فهو الذي انعقد في زمن عمر بن الخطاب حين نادى في الناس بامضاء الثلاث وذلك أنه لما بلغ عمر أن بعض الناس يقول بوقوع الطلاق الثلاث المتتابع واحدة أو بعدم وقوعه لعدم العلم بالناسخ وتتابع الناس على ذلك وكان عمر كغيره من الأصحاب قد علموا نسخ ذلك نادى عمر في الناس جميعاً بامضاء الثلاث عليهم عملاً بالناسخ ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة والتابعين في عصره وعلى ذلك انعقد الإجماع وارتفع ما كان من الخلاف ومن نقل الإجماع على هذا الوجه الامام الطحاوي في شرح معاني الآثار والامام أبو بكر الرازي الجصاص في كتاب أحكام القرآن والامام الكيا الهرامى في كتابه أحكام القرآن أيضاً والامام أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن له والحافظ ابن حجر في فتح الباري والبدر العيني في عمدة القاري والكمال ابن الهمام في فتح القدير والالوسي في تفسيره وبالجملة فجميع علماء المذاهب الأربعة قد اتفقوا على نقل هذا الإجماع وعلى أنه لا يخالفه إلا كل مبتدع شاذ وسيأتي مفصلاً في موضعه

واستدل القائلون بان الطلاق المتعدد بلفظ واحد أو بألفاظ متتابعة
لا يقع الا واحدة بالكتاب والسنة والاجماع والقياس
أما الكتاب فقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروف أو نسرج
باحسان قالوا اللام للجنس فدللت الآية على الحصر وان المشروع
من الطلاق المتعدد لا يكون الا مفرقا للعدة فكل طلاق متعدد وقع على غير
هذا الوجه المشروع الذي بينه في قوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم
النساء فطلقوهن لعدتهن وفي حديث ابن عمر لم يكن طلاقا مشروعا فيرد
الى المشروع وتقع به واحدة فاذا طلق ثلاثا بلفظ واحد أو بألفاظ متتابعة
في مجلس واحد لم يكن هذا الطلاق مشروعا ولا تسريحا باحسان فيرد الى
الطلاق المشروع والتسريح باحسان فيقع به واحدة
وأقول اما استدلالهم بهذه الآية على الوجه المذكور فهو مردود بما
بينناك من قبل من ان الآية المذكورة على فرض انها تدل على ان
الطلاق المتعدد لا يكون الا مفرقا لم ينص فيها على ميقات التفريق فتدل
على وقوع كل طلاق متعدد مفرقا على أي حال فرقه وانه لا ينافي ذلك
مادل عليه قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن من ان الواجب ايقاع الطلاق
للعدة متعديا كان أو غير متعدد مفرقا كان أو مجعوا وان ما جاء في نسق
الخطاب في آية فطلقوهن لعدتهن يدل على وقوع الطلاق لتفسير العدة على
ما بيناه من قبل في دليل المذهب الاول على اننا لو سلمنا جلا ان الآية
تدل على ما ذكره فيكون اللام للجنس الذي بنوا عليه استدلالهم
بالآية هو احتمال فيها ويحتمل أيضا أن تكون ال للعهد كما بيناه
وحينئذ لا تدل الآية على ان الطلاق لا يكون الا مفرقا بل تدل على ان

الطلاق الذي تعقبه الرجعة أو تجديد العقد هــتان أى طلقـتان ثـتان
أعم من أن تكونا مجتمعـتين بلفظ واحد أو مفـرقتين ومع احتمال الآية
لكلا الوجهين يسقط الاستدلال بها على أنك قد علمت مما سبق أن هذه
الآية وقوله فإن طلقها وقوله فطلقوهن الآيات الثلاث دالة على
وقوع الطلاق كيف ما وقع ولا ينافي ذلك كونه معصية في بعض
الاحوال

وأما التسريح باحسان فعنه كما قال أهل العلم بالـتفسير اما الطلاق محـموبا
بأداء الحقوق وجبر الخاطر واما ترك المرأة بعد الطلاق حتى تنقضي
عدتها محموبا ذلك بأداء الحقوق وجبر الخاطر وليس معنى كون التسريح
باحسان أن يكون الطلاق على الوجه الذي بينه في قوله فطلقوهن
لعدتهن لانه لم يتعين أن يكون المراد بالتسريح في الآية هو الطلاق بل
يحتمل أن يكون المراد به هو التـرك حتى تنقضي العدة وعلى فرض أن
يكون المراد بالتسريح الطلاق فلا يتعين أن يكون المراد بالاحسان الذي
يجب الطلاق كون الطلاق على الوجه المشـروع بل يـحتمل أن يكون
المراد بالاحسان المـد كورماذ كـرنا من اداء الحقوق وجبر الخاطر ومع
الاحتمال يسقط الاستدلال أيضا

على أننا إذا جعلنا آل في المسند اليه وهو الطلاق للجنس وهو الذي بنوا
عليه استدلالهم كان قوله تعالى فامسك بهـرف أو تسريح باحسان
بيانا لحكم مبتدأ وان الله بعدان بين ان جنس الطلاق هــتان بين ان
المكلف بعد ذلك مخير اما ان يمسك بهـرف ويـعاشر ولا يطلق أصلا واما ان
يسرح ويطلق تطليقا محموبا بأداء الحقوق وجبر الخاطر وعلى هذا

يكون التسريح ماما للمتعدد وغير المتعدد والمجموع والمفرق فتكون
الآية دالة على وقوع الطلاق مطلقا وسيأتى لهذا المقام زيادة ببيان
وأما السنة التي استدلل بها القائلون بان الطلاق المتتابع يقع واحدة فما
رواه محمد بن اسحاق صاحب المغازي عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد
فخرن حزنًا شديدًا فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقتها قال
ثلاثا في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما تلك واحدة
فارتجعها ان شئت فارتجعها واخرجه أجد وأبو يعلى وصححه من طريق
محمد بن اسحاق وهذا الحديث نص في موضع النزاع

وأقول ما رواه محمد بن اسحاق المذكور لا يصح الاحتجاج به فانه حديث
معول محمد بن اسحاق وشيخه فانهما مختلف فيهما وما أجابوا به عن هذا
الاعلال بانهم احتجوا في عدة من الاحكام بمثل هذا الاسناد كحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم رد على أبي العاص بن الربيع زينب بنته
بالتكاح الاول فهو جواب ساقط لا يفيد لان محل جواز الاحتجاج بمثل
هذا الاسناد انما هو اذا لم يعارض بما هو مثله فكيف اذا عارضه ما هو
أصح منه وأثبت فان أصح الروايات في قصة ركانة انه طلق امرأته البتة
وانه طلق الثانية في زمن عمر وابثاشة في زمن عثمان وان الثلاث
ذكرت فيسه على المدعى كما قاله البخاري وقد أخرج رواية انه طلقها
البتة الترمذي وصححها الحاكم وابن حبان وأبو داود وحسنها وقال
الترمذي لا يعرف الا من هذا الوجه على ان أبابكر الجصاص والكنيا

الهراسي قد قال ان ماروا ابن اسحاق عن داود بن الحصين قد قال فيه
 أهل الحديث انه حديث منكر وسيا تيل مفصلا

ومن السنة أيضا التي استدل بها القائلون بوقوع الطلاق المتتابع
 واحدة ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن
 طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة
 الحديث وكل رجال اسناده أئمة وله ألفاظ وأسانيد قالوا فهذا الحديث
 يدل على ان طلاق الثلاث كان واحدة الى ستين من خلافة عمر وأن
 عمر رضي الله عنه هو الذي ألزم الناس بالثلاث اجتهدا منه والذي يجب
 العمل به هو قول النبي صلى الله عليه وسلم وحديثه لا قول المجتهد وقالوا
 ان التمسك بما في بعض الروايات من تقييد الطلاق المذكور بالطلاق
 قبل الدخول لا وجه له فان الطلاق لا يتفاوت الحال فيه قبل الدخول
 وبعده واذا ثبت الحكم في أحدهما ثبت في الآخر ومن ادعى الفرق
 عليه البيان

وأقول ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق من الحديث المذكور
 هو الحجة التي اعتمد عليها هؤلاء في هذا المقام والجواب عن الاستدلال
 به من وجوه كثيرة سيأتي بيانها تقتصر منها ههنا على ثلاثة

أولها أننا نختار ان الروايات التي لم يقيدها الطلاق بالطلاق قبل الدخول
 محمولة على التي قيدها الطلاق بذلك نظر الاتحاد الحادثة والرواية
 المروية عنه وجبئنا بحمل الطلاق الثلاث المذكور على ما كان
 منه قبل الدخول بالفاظ متتابعة كان يقول لغير الدخول بها أنت طالق

أنت طالق أنت طالق ولا شئ في الفرق حينئذ بين المدخول بها وغير
المدخول بها فان غير المدخول بها تبين باللفظ الاول لاني عدة فيجب
ما بعده وهي اجنبية فيلغوكا وهو مذهب الحنفية وغيرهم من الائمة
بخلاف المدخول بها فانها تطلق باللفظ الاول واحدة وجميعية وهي باقية
في العدة فيلحقها الطلقة الثانية والثالثة فتقعان وهذه المسئلة لم ينقل فيها
شئ صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وسياق حديث ابن عباس المذكور
من قوله جعلوها واحدة كما هو في بعض رواياته لا يدل على ان جعل الثلاث
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم واحدة كان يبلغه عليه الصلاة والسلام
فهى مسئلة اجتهادية فبعض الائمة كعمر لم يفرقوا في الطلاق الثلاث
اذا كان بالفاظ متتابعة بين المدخول بها وغيرها فأوقعوه ثلاثا قياسا على
ما اذا أوقع الثلاث بلفظ واحد وبعض الائمة فرق وقال اذا كان الطلاق
الثلاث بلفظ واحد وقع ثلاثا في المدخول بها وغيرها لعدم الفرق بينهما
حينئذ لانه كلام واحد متصل فلا يصح ان يجعل كلمتين ويعطى لكل كلمة
حكم وان كان الطلاق الثلاث بالفاظ متتابعة وقع في المدخول بها ثلاثا
وفي غير المدخول بها يقع واحدة لما يبيننا من الفرق وهو مذهب أبي حنيفة
ومن وافقه وسيأتى تفصيل ذلك

الوجه الثاني ان رواية طاوس المذكورة شاذة تفرد بها واحد عن واحد
على خلاف ما تواتر عن ابن عباس وسياتر رواية طاوس المذكورة
يقتضى لو صححت ان معظم الصحابة كانوا يرون وقوع الطلاق الثلاث
المتتابع طلقة واحدة والعادة في مثل ذلك ان يفسوا الحكم ويستمر
وينقله جماعة عن جماعة ولا ينفرد به واحد عن واحد وما رواه

طاوس قد تفرد به واحد عن واحد فروايتهم آحادا يخالف ما يقتضيه
سياقه خصوصاً وان الذي اشتهر عن ابن عباس وتواتر نقله عنه وعن
غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وقوع الطلاق
الثلاث المتتابع ثلاثاً فلا يجوز العمل بهذه الرواية وترك ما عليه
الاكثر

الوجه الثالث ان قول ابن عباس كان الطلاق الخ يجب حله جمعاً بينه
وبين ما نقل عنه وعن غيره تواتراً على أن الذي كان يفعله ويوقع الطلاق
الثلاث المتتابع طلقة واحدة في عهد النبي وأبي بكر وصدر من خلافة
عمر هو من لم يبلغه الناسخ فالمعنى ان الطلاق الثلاث كان يقع واحدة
قبل نسخها وان الدليل على أنه كان كذلك قبل النسخ ان من لم يبلغه الناسخ
كان على العمل والفتوى بذلك الحكم المنسوخ في عهد النبي وأبي بكر
وصدر من خلافة عمر اعدم علمه بالناسخ الى ان تنابح الناس على ذلك
واشتهر العمل والفتوى بذلك الحكم المنسوخ وبلغ ذلك عمر بن الخطاب
وغیره ممن يعلمون الناسخ فعند ذلك نادى عمر في الناس جميعاً بوجوب
العمل بالناسخ وامضاء الثلاث عليهم ومعنى قوله رضى الله عنه ان الناس
قد استجهلوا ما جعل الله لهم فيه انا ان الله أمرهم بإيقاع الطلاق المتعدد
مفروقاً للعدة وان الناس لم يعرفوه كما أمروا وأوقعوه مجعولاً ومتتابعاً فهو
بيان منه رضى الله عنه انه لا فرق في المعنى بين الطلاق المتعدد اذا كان
مفروقاً للعدة وبين الطلاق المتعدد اذا كان مجعولاً ومتتابعاً الا من حيث
ان من أوقعه للعدة لم يستجمل انا الله ومن أوقعه مجعولاً أو متتابعاً
فقد استجمل انا الله وان كان الكل واقفاً فهو بيان لحكمة الناسخ

الذي اقضى التسوية في الوقوع بين المجموع والمتتابع وبين المفرق للعدة
ويكون معنى قوله انه امضاء عليهم انه صنع فيسه ما كان يصنعه رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الحكم

ولهذا ساغ لعمر رضي الله عنه ان ينادى في الناس جميعا بامضاء الثلاث
عليهم ولم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين الذين كانوا وقت نداء عمر
بما ذكر في الناس جميعا انه خالف في ذلك أو أفتى به ذلك بخلافه ولم
ينقل أيضا عن أحد ممن كان موجودا وقت النداء المذكور انه احتج
على عمل عمر المذكور بهذا الحديث الذي رواه طاووس مع انه لو كان
ثابتا والحكم باقيا لم ينسخ لاحتج به واحد منهم على عمر وما كان يسكت
جميع الصحابة والتابعين ويسلمون لعمر ما صنعه على خلاف السنة
الصحيحة وهم القائلون لعمر لورأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا
وكثيرا ما رأى عمر رأيا باجتهاده فاحتج عليه غيره بالحديث فبرجع عمر
للحديث ويستترك رأيه من ذلك ما ورد ان رجلا من ثقيف أتى عمر بن
الخطاب فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر الها
أن تنفر قبل أن تطهر فقال عمر لا فقال الثقيف فان رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفتاني في هذه المرأة بغير ما أفتيت به فقام اليه عمر يضربه
بالدرة ويقول لم تستفتني في شيء قد أفتى فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم رواه أبو داود وما روى عن ابن المسيب ان عمر كان يقول
الدية للعاقلة ولانث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الخياط بن سفيان
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب اليه ان يورث امرأة الشيم
الضبابي من دية فرجع عمر اليه وروى ابن عيينة عن عمر وبن

دينار وابن طاوس ان عمر قال اذ كر الله امر اسمع عن النبي صلى الله عليه
وسلم في الجنين شيأ فقام جـل بن مالك بن النابغة وقال كنت بين جارتين
لي فضربت احدهما الاخرى بمسطح فألقت جنينا ميتا فقضى فيه
رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة فقال عمر لولم نسمع فيه هذا لقضينا
فيه بغيره هذا وفي رواية ان كدنا للنقض فيه برأينا ونظائر هذا كثيرة
عن عمر وغيره من الصحابة والتابعين كما لا يخفى على المتتبع وقد تواتر النقل
عن اصحاب والتابعين وظهرت فتواهم واشتهرت بعد ذلك بوقوع
الطلاق الثلاث بلفظ واحد والفاظ متتابعة ثلاثا فكان اجماعا ويكون
قول ابن عباس كان الطلاق الخ فيما ذكرنا كقول عائشة رضي الله
عنها كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم
نسخ بخمس رضعات معلومات يحرم من وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهي فيما يقرأ من القرآن رواه مسلم فان امر ادعاء شدة الاخبار بان ذلك
كان قرأنا وان كانت قد نسخت تلاوته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وان الدليل على ان ذلك كان قرأنا ان لم يبلغه نسخ التلاوة استمر على
قراءته الى أن توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بلغه الناسخ فهي
تريد أن تستدل على انه كان قرأنا باسمرار من لم يبلغه النسخ على قراءته
الى ان بلغه ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وليس المراد من سياق
هذه الرواية انه بقي قرأنا عند الكل معسروفا بذلك لم ينسخ الى ان توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم لان التلاوة بعد وفاته عليه الصلاة
والسلام لا تنسخ باجماع المسلمين وآية خمس رضعات المذكورة
منسوخة التلاوة اجماعا وانما الخلاف في نسخ حكمها فقالت الحنفية

نسخ الحكم كما نسخ التسلاوة وقال الشافعي حكمها باق لم ينسخ وان
نسخت تلاوتها

وعلى هذا نقول ابن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم الخ لا يدل على ان ذلك كان حكما مقرر امعروفا عند الكل لم ينسخ
الى ان أمضاء عمر رضى الله عنه حتى يقال ان عمر هو الذى نسخ ذلك
بمحض رأيه وحاشاه بل مراد ابن عباس بمثل هذا السياق كاذب كزنا الاخبار
بأن ذلك الحكم كان مشروعا وان الدليل على انه كان كذلك قبل نسخه
هو انه كان يفعله من لم يبلغه الناسخ في زمنه عليه الصلاة والسلام وزمن
أبي بكر وصدر من خلافة عمر الى ان اشتهر العمل بذلك وتتابع الناس
عليه وبلغ ذلك عمرا مضى الثلاث عليهم عملوا في ذلك بالناسخ وأجمع الكل
عليه كما مر غاية الامر انه لم يشتهر قبل الناسخ اكتفاء بالاجماع الذى هو
أقوى منه ودليل على وجوده فان الاجماع على الناسخ اجماع على وجود
الناسخ ومع ذلك فقد بينا لك الناسخ بالروايات الصحيحة

ومن هذا القبيل أيضا ما أخرجه مسلم وغيره عن جابر قال كنا نستمع
بالقبضة من الدقيق والتمر الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى نهانا عمر فانهينا فانهما قالوا ان ذلك
النهي عن حل نكاح المتعة انما ساغ لعمر وساغ لغيره ان يوافقه عليه
لو جرد الناسخ لحل نكاح المتعة وهو النهي عنها نهيا مؤبدا في الحديث
الصحيح وحاولوا ما أفاده حديث جابر من انه -م كانوا يفعلون ذلك في عهده
عليه الصلاة والسلام وأبي بكر وصدر من خلافة عمر على انه كان
يفعله منهم من لم يبلغه الناسخ حتى بلغ ذلك عمر وكان ممن يعلم الناسخ

فنهى عنها من كان يفعلها منهم لعدم علمه بالتناسخ فعلم الناسخ الكل وانتهوا عنها

ومن هذا القياس أيضا ما قال ابن عمر كنا نختار ولا نرى بذلك بأسا حتى زعم رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركناها من أجل ذلك

وتظاير هذا كثيرة لمن تتبع ومن ذلك تعلم أن سياق قول ابن عباس المذكور كسياق قول عائشة المذكور لا يقتضي كل منهما أن ذلك في حكم المرفوع ولا يدل على أن ذلك الفعل كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم أو أباه بكر لأنه لو بلغه ما قره بل كان يعضى وقوع الثلاث كما فصل عمر ذلك حين بلغه ذلك الفعل فلا يصح قياس قول ابن عباس هذا على قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يدل ظاهرا على أن ذلك كان يبلغه عليه الصلاة والسلام فيكون في حكم المرفوع على الراجح للفرق بين السياقين في القولين فإن قول الصحابي كنا نفعل أسند الفعل إلى نفسه وغيره من الصحاب وفي مثل سياق ابن عباس ليس كذلك والالكان قول عائشة المأزوك في حكم المرفوع وهو غير صحيح بالإجماع ومما قالوه في حديث جابر كنا نستمع الخ وحديث ابن عمر كنا نختار الخ تعلم أن قول من قال أن قول الصحابي كنا نفعل الخ في حكم المرفوع ليس على إطلاقه بل ذلك فيما إذا لم يدل دليل على أن ظاهر هذا القول غير مراد كما في حديث جابر وابن عمر المذكورين ولا شئ أن مثلهما حديث ابن عباس المذكور لوجود الدليل الدال فيه أيضا على عدم إرادة ظاهر سياقه على

فرض تسليم ان سبأقه يساوى قول الصحابي كذا نفعل وان كان بينهما فرق كما ذكرنا

وكيف يسوغ لعمران يعمل برأيه اجتهادا ويترك الحديث الصحيح الذي يقتضى سبأقه ان الحكم كان معروفا مشهورا وهو رضى الله عنه الذى قد روى عنه أنه قال أصبح أهل الرأى أعداء السنن اعيتهم الاحاديث ان يعوها وتفلت منهم ان يردوها فاستبقوا الرأى وفى رواية أنه قال اتقوا الرأى فى دينكم وفى رواية عنه انه كان يقول ان أصحاب الرأى أعداء السنن اعيتهم ان يحفظوها وتفلت منهم ان يعوها واستحيوا حين يسألون ان يقولوا لا نعلم فعارضوا السنن برأىهم فاياكم واياهم وفى رواية عنه قال اياكم واصحاب الرأى فانهم أعداء السنن اعيتهم الاحاديث ان يحفظوها فقالوا بالرأى فضلا واوضا وروى عنه انه قال وهو على المنبر يا أيها الناس ان الرأى انما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيبا لان الله كان يريه وانما هو منا الظن والتكلف وبالجملة فقتل هذا عن عمر وغيره من الأئمة كثير فكيف مع ذلك يمكن له اقل ان يفهم او يحظر له على بال ان عمر بن الخطاب ومن معه من الاصحاب والتابعين يتركون سنة معروفة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعملون ببعض الرأى اجتهادا على خلافها ان هذا الاشئ عجاب

واما الاجماع الذى استدل به القائلون بوقوع الطلاق الممتنع طلقة واحدة فاحكامه ابن القيم بعد ان زعم انه أثبت ذلك القول بالكتاب والسنة وما قضى به لغة العرب وعرف الخطاب حيث قال فهذا كتاب الله وهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه لغة العرب

وهذا عرف الخاطب وهذا خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم والعبادة
كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب فلو
عدمهم العاد باسماؤهم واحدا واحدا لو جد أنهم كانوا برون الثلاث واحدة
اما بفتوى واما بقرار عليهم ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فانه
لم يكن منكرا للفتوى بل كانوا ما بين مفت ومقر بفتوا وما كنت غير
منكر وهذا حال كل صحابي من عهد الصديق الى ثلاث سنين
من خلافة عمر وهم يزيدون على الالف قطعا كاذكر يونس بن بكر
فكل صحابي كان على ان الثلاث واحدة بفتوى أو اقرار أو سكوت
ولقد ادعى بعض أهل العلم ان هذا اجماع قديم ولم يجمع الامة والله
الحمد على خلافة بل لم يزل فيهم من يفتي به قرنا بعد قرن والى يومنا هذا
فأفتى به جبر الامة ونزج ان القرآن عبد الله بن عباس كزار واهما
ابن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس اذا قال أنت طالق ثلاثا
بفم واحد فهي واحدة وأفتى بانها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن
ابن عوف حكاه عنهما ابن وضاح وأما التابعون فأفتى به عكرمة وطاوس
وأما تابعو التابعين فأفتى به محمد بن اسحاق وحلاس بن عمر والحرب
العسكري وأما اتباع تابعي التابعين فأفتى به داود بن علي وأكثروا حكاية
وأفتى به بعض أصحاب مالك وأفتى به بعض الحنفية وأفتى به بعض أصحاب
أحمد والمقصود ان هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس
والاجماع من قديم ولم يأت بعده اجماع يبطله ولاكن رأى أمير
المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه ان الناس استهوا فاباها بالطلاق وكثر
منهم إيقاعه جلة واحدة فرأى من المصلحة عقوبتهم بامضائه عليهم

فرأى عمران هذا مصلحة أهـم في زمانه والذي ندين الله تعالى به ولا يسعنا غيره وهو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه ان الفرض علينا وعلى الأمة الاخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا تترك خلاف أحد من الناس كما نأمن كان اهـ

وأقول ان ما قاله ابن القيم بجميع وجوهه مردود عليه أما قوله فهذا كتاب الله فقد علمت ان كتاب الله يدل على خلاف قوله وأما قوله فهذا سنة رسول الله فقد نباه على حديث محمد بن اسحاق عن ابن عباس في قصة زكاته وعلى ما رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن ابن عباس أيضا من قوله كان الطلاق الخ وقد علمت ما في الحديثين وأما قوله وهذا خليفة رسول الله والحكاية كلهم معه الى ان قال في كل صحابي كان على ان الطلاق الثلاث واحدة بفتوى أو اقرار أو سكوت فلم يعتمد في قوله ذلك على نقل صريح صحيح وانما اعتمد في ذلك على ظاهر سياق قول ابن عباس كان الطلاق الخ فان هذا السياق يفيد بظاهره ان هذا الحكم كان معروفا مشهورا بقي ويعمل به بلا انكار من أحد على من أفتى وعمل به وانه كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ويقره وكان يبلغ أبا بكر في حياته ويقره وانه كان يبلغ كل الصحابة في زمنه ويقرونه وانه كان يبلغ عمر وسكت عليه ثلاث سنين من امارته وقد علمت انه لا يجوز العمل بظاهر هذا السياق لانه لو كان الحكم مشهورا كما اقتضاه السياق لرواه جماعة عن جماعة ولم ينفرد به واحد عن واحد ولم يتواتر النقل عن الصحابة على خلافه وقد علمت ان رواية طاوس قد دروت آحادا

فوجب التوقف عن العمل بظاهرها ان لم يقطع بطلانه كما يأتي فيستعين
ان يكون سياق هذا الحديث كسياق حديث عائشة وجابر وابن عمر
المأز كرها وان ظاهره غير مراد وان ذلك ما كان يبلغ النبي صلى الله
عليه وسلم ولا أبابكر ولا عمر ولا كان معروفا مشهورا عند جميع
الاصحاب بل ان القول بوقوع الثلاث واحدة كالقول بحل المتعة وحل
الخبايرة وقراءة آية الرضاع كان يفعله من لم يبلغه الناسخ الى ان علم بالناسخ
كما سبق بيانه والعجب كيف ساغ لابن القيم بناء على ظاهر هذا السياق ان
ينسب ذلك القول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والى أبي بكر وجميع
الاصحاب في زمنه وثلاث من خلافة عمر ويدهي ان كل الاصحاب على ان
الثلاث واحدة ما بين مفت ومقر وساكت فان مثل هذا القول لا يليق
بذي مسكة ان يقوله الا اذا نقلت الفتوى بذلك ونقل اشتهارها وبلوغها
للشكل حتى يصح ان يقال ذلك والامر على خلاف ما قال وكيف ساغ لابن
القيم ان يترك الأحاديث العديدة الصحيحة الصريحة التي ذكرناها
واظنها لا تخفى عليه وهي تدل على خلاف ما يقتضيه سياق ما روى عن
ابن عباس المذكور وكيف يترك النقل الصريح المتواتر عن الاصحاب
والتابعين المروى بالسند الصحيح كما استشهد منقول عنهم بما سيده ويعتمد في
نسبة ذلك القول اليهم على ظاهر هذا السياق وهل يستطيع ابن القيم أو
غيره ان ينقل لنا فتوى أحد من الصحابة أو التابعين بالسند الصحيح بعد نداء
عمر في الناس جميعا بامضاء الثلاث بما أدعاه من الفتوى كلا ثم كلا وأما
ما أدعاه من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس اذا
قال أنت طالق ثلاثا الخ فهو معارض بما تواتر نفسه عن ابن عباس من فتواه

على خلافها قال الامام أحمد بن حنبل كل أصحاب ابن عباس روى عنه
خلاف ما قال طاوس وقال أبو داود في سننه صار قول ابن عباس فيما حدثنا
أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبياس ان ابن
عباس وأبا هريرة وعبد الله بن عمر وابن العاص سئلوا عن البكر بطلقها
زوجها ثلاثا فكلهم قالوا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وتستمعه أيضا
منقولاً عن الامام الطحاوي ومنثقي الاخبار وغيرهما بالسند الصحيح فيما
يأتي ولذلك سلم ابن القيم كغيره ممن هو على شاكلته ان رأى ابن عباس
ومذهبه مخالف لروايته ولما قيل لهم ان رأيهم يخالف روايته قالوا ان المعتبر
رواية الراوى لا رأيهم فهذا اعتراف من ابن القيم كغيره بان مذهب ابن
عباس هو لزوم الثلاث فكيف ساغ له ان ينسب لابن عباس الفتوى بما
ادعاه نعم قدر روى عنه ما ذكره ابن القيم ولما كان خلاف المعروف من
مذهبه قد اختلفوا في تأويله ورده الى المعروف من مذهبه فقال بعضهم
ان ما رواه حماد بن زيد المذكور محمول على فتوى ابن عباس قبل
العلم بالناسخ وان ما تواتر نقله عنه وعرف انه مذهبه واشتهر من الفتوى
بلزوم الثلاث فذلك هو الذى استقر رأي عليه من بعد علمه بالناسخ
وهذا هو الذى يظهر مما قاله الامام الطحاوي وسننقه لك فيما بعد
وقال بعضهم ان قول ابن عباس ثلاثا من قوله اذا قال انت طالق ثلاثا
راجع الى قال متعلق به لا بقوله انت طالق والمعنى اذا قال ثلاثا انت طالق
ويكون معنى قوله بفهم واحدة متتابعة ويصير تأويل ذلك اذا
قال ثلاثا انت طالق متتابعة فهى واحدة ويحمل ذلك على طلاق غير

المدخول بها فلا تخالف ما تواتر عنه وعرف انه مذهب به من وقوع
الثلاث وأما ما داه ابن القيم من فتوى الزبير بن العوام وعبد الرحمن
ابن عوف كما حكاه ابن وضاح فقد اعتمد فيه على روايات شاذة حكاه
ابن مغيث في كتاب الوثائق ولم يقتصر في ذلك على الرواية عن الزبير
ابن العوام وعبد الرحمن بن عوف بل روى ذلك أيضا عن علي وابن
مسعود مع ان المنقول عن الجميع خلافه كما ستجد في ههنا امارايات
شاذة لا يعمل بها كما قلنا وأما ان تحمل على ان ذلك منهم كان
قبل العلم بالناسخ أيضا جعنا بين تلك الروايات وبين ما اشتهر نقله عنهم على
خلافها وعرف انه مذهبهم

وأما ما داه من فتوى عكرمة وطاوس فقد اعتمد فيه على ما حكاه
صاحب البحر ونقله ابن المنذر ولكنه صاحب البحر وابن المنذر لم يقتصر
على النقل عن عكرمة وطاوس بل حكاه صاحب البحر عن أبي موسى
وعن علي وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد ونقله ابن المنذر
عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار ولكنه صاحب البحر
صاحب البحر ونقله ابن المنذر روايات شاذة عن ذكرها مخالفة لما
تواتر نقله عنهم فلا يعمل بها أو تحمل على ان ذلك كان منهم قبل العلم
بالناسخ

وأما فتوى محمد بن اسحاق ومن معه فلا يعمل عليها لانه مختلف فيه وفي
شيخه كما هو سيأتي فان صح ما نقل عنه في تلك الفتوى فهو أول من ابتدع
تلك المقالة وخرق الاجماع ومثله من وافقه وقد طعن فيه هشام
ابن وايتسه عن فاطمة بنت المنذر وقال كيف يراها وان أجاب عنه

المبعض وكذلك طعن فيه مالك وقال انه دجال من الدجاله وان قيل
روى عنه انه رجع عن ذلك وعلى كل حال فقد اتفقوا على انه له غرائب
ربما تستنكر وانها انكر عليه ما كان يأخذ من اولاد ابيه ووالذين
اسلموا من بعض ما ذكر في الغزوات من عورات المسلمين وأشعار الهجاء
فيهم

وأما ما أفتى به داود بن علي وأكثر أصحابه فهم من الظاهرية ولا يعتمد
بخلافهم

وأما ما ادعاه من أن بعض أصحاب مالك أفتى بذلك وان بعض الحنفية
أفتى به وبعض أصحاب أحمد أفتى به فهو افتراء منه على من ذكروا
فسيأتي التصریح بأن مالك وأصحابه وأبا حنيفة وأصحابه والشافعي
وأصحابه وأحمد وأصحابه على وقوع الثلاث المتتابع ولعله اعتمد فيما ادعاه
على ما نقله ابن مغيث في كتابه اللوائح من انه أفتى بذلك جماعة من
مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما مع ان هذا
النقل غير صحيح وعلى فرض صحته فهو لاء الجماعة ليسوا هم أصحاب مالك
فلا يعول على فتواهم ان صح بل تكون خارقة للجماع ولم ينقل عن
أحد من الحنفية انه أفتى بذلك وأما أصحاب أحمد فلم ينقل عنهم أيضا
شي من ذلك نعم نقل عن بعض من ينسب الى مذهبه كالحمد بن تيمية ولكنه
خالف بذلك مذهب أحمد وأصحابه وبالجملة فحق لا تنسكرو انه كان يوجب
من يفتي بهذا المذهب من الصحابة والتابعين ولكن كان ذلك منهم قبل
العلم بالناسخ ولما ان نادى عمر في الناس جميعا بامضاء الثلاث عند ما علم
رضي الله عنه انه يوجب من الاصحاب والتابعين من لم يبلغه الناسخ فكان

يعمل ويفتي على خلافه فبعد ان نادى عمر في الناس وعلم الكل بالناسخ
لم ينقل عن أحد من الصحابة أو التابعين بعد ذلك أنه أفتى بغير ما صنعه عمر
ولولا وجود الناسخ ما ساغ لعمر ان ينادى في الناس بامضاء الثلاث وما
ساغ لأحد من الصحابة والتابعين في زمنه ان يوافق على ذلك وهذا شيء
لا يستطيع ابن القيم ولا غيره انكاره فهل يستطيع ابن القيم أو غيره ان
ينقل انما فتوى أحد من الصحابة أو التابعين بما زعمه وان تلك
الفتوى اشتهرت مثل اشتهار مناداة عمر بامضاء الثلاث وعلم
بها الكل والبعض اقر والبعض سكت كما نقل ذلك في مناداة عمر
بما ذكر

وأما دعواه الاجماع القديم وانه لم تجمع الامة على خلافه فهي
دعوى عجيبه غريبة لا أدري كيف ساغ لابن القيم ان يتوكل عليها
ويتخذها حجة مع ان انعقاد الاجماع لا يكون الا اذا صحت اشتهار
الفتوى بما زعمه وبلوغها للكل والاقرار والسكرات عليها
وكل ذلك لم يثبت وانما أخذ ذلك من سباق رواية ابن عباس وقد
علمت ما فيه

على انه لو صح ان فيه اجماعا قديما سابقا على مناداة عمر يلزم ان عمر رضى
الله عنه خالف السنة الصحيحة وخالف الاجماع أيضا بمحض رأيه ويلزم
منه ان كل من في عصر عمر وكان موجودا وقت المناداة ووافقه على
ما امضاه قد خالفوا السنة والاجماع أيضا مع ان الذين وافقوه على ذلك
هم جميع المجتهدين في عصره من الصحابة والتابعين اذ لم ينقل عن أحد
منهم انه خالفه فقد يكون الامة قد اجمعت ثانيا على خلاف ما اجمعت عليه

أولا فيلزم أن تكون الامة قد أجمعت على خطأ اما أولا واما ثانيا بما ركل ذلك باطل واما قوله ولكن رأى أمير المؤمنين عمران الناس استهافوا بأمر الطلاق الخ فهو قول باطل لان العقوبة لا يجوز أن تكون بما يخالف السنة والاجماع واحداث حكم على خلافها وحاشا لعمران يرى من المصلحة عقوبة الناس باحداث حكم على خلاف السنة والاجماع مع ان احداث ذلك أكبر جرما مما فعله الناس لو صح

وأما قول ابن القيم والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فهو كلام حق أراد به إيقاع الناس في باطل لانه يوهم ان حديث ابن عباس الذي صح في هذا الباب لم يصح حديث آخر ينسخه ولكن قد علمت ان ما أفاده حديث ابن عباس من ان الطلاق الثلاث كان واحدة على فرض تسليم ظاهره منسوخ بجملة أحاديث قد ذكرناها كما نصح حديث جابر في المتعة بحديث تحريرها وقد اعترف بذلك ابن القيم وغيره وقد علمت ان حديث ابن عباس في الطلاق مثله وان ما وقع من عمر بن الخطاب في المتعة وقع مثله في الطلاق الثلاث فالذي سوغ لعمران ينهى الناس عن نكاح المتعة وسوغ لغيره أن يوافقه وسلم ذلك ابن القيم وشيخه ومن على شاكلة ما سوغ لعمر أن يعصى الثلاث على الناس ولغيره أن يوافقه أيضا فالذي ندين الله عليه انه قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث تنسخ ما أفاده حديث ابن عباس وان اجماع الامة قد انقعد على ذلك

وأما القياس الذي احتجوا به فقياس الطلاق الثلاث المتتابع على طلاق الوكيل اذا خالف أمر الموكل فيكأن الوكيل في الطلاق واحدة اذا

خالف أمر الموكل وطلق ثلاثا لم يقع ثلاثا لأنه خالف ما هو مأثور به فكذلك
إذا طلق المكلف ثلاثا بلفظ واحد أو بألفاظ متتابعة لم يقع ثلاثا لأنه
خالف ما أمره به به فبقي ما أمره به به وهو واحدة

وأقول هذا القياس مردود بالفرق بين الوكيل الذي يطلق عن موكله
ولا يطلق عن نفسه والموكل يتضرر إذا ألزمه فعل الوكيل على خلاف
أمره وبين المكلف الذي يطلق لنفسه عن نفسه لا عن ربه ويفعل ما يملكه
ويعود ضرره عليه فقط وسيأتي كل ذلك مفصلا

واحتج القائلون بعدم وقوع شيء بالطلاق البسدي مطلقا سواء كان بدعيًا
من حيث العدد وعدم التقريب أو من حيث الوقت بالكتاب والسنة
أما الكتاب فقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن
وأحصوا العدة والطلاق للعدة قد بينته السنة الصحيحة وهو حديث ابن
عمر حين طلق امرأته عائضا قالوا قد أمر الله بالمكلفين أن يطلقوا النساء
للعدة والامر بالشئ نهى عن ضده كما تقرر في الأصول فيكون الطلاق غير
العدة منهيا عنه والنهي عن الشئ نهى لذاته أو لجزئه أو لوصفه اللازم
يقضي الفساد والفساد مطلوب الإعدام شرعا فلا يثبت له حكم فإذا
طلق المكلف ثلاثا بلفظ واحد أو بألفاظ في طهر واحد أو طلق في زمن
الحيض أو زمن الطهر الذي وطئ فيه لم يكن طلاقه للعدة التي أمر الله أن
يطلق لها النساء كما صرح بذلك السنة الصحيحة في حديث ابن عمر المذكور
فيكون الطلاق الذي أوقعه على وجهه من الوجوه المذكورة
منهيا عنه فهو فاسد والقول بعدم وقوعه أصلا أقرب إلى عدمه شرعا
وهو المطلوب

وقوله تعالى الطلاق مرتان قالوا قد دلت هذه الآية على ان الطلاق لا يكون الا مرتين مرة بعد مرة على حد قوله فارجع البصر كرتين أى كرة بعد كرة ولم يرد منها الا الطلاق المأذون فيه فدلّت على ان ماعدا الطلاق المأذون فيه وهو ان يكون لغير العدة ليس بطلاق شرعا وانما دلت الآية على ما ذكرنا فى تركيها من الصيغة الصالحة للحصر أعنى تعريف المسند اليه وهو الطلاق بالام الجنس فاقترنت حصر الطلاق فيما يكون للعدة فدلّت على ان ماعداه ليس بطلاق فلا يقع به شئ

وقوله تعالى فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان أى تطليق بإحسان فأفادت ان المكلف اذا اختار التطليق فليكن تطليقا بإحسان وان التطليق الذى حرمه الله تعالى وهو ان يكون لغير العدة قبيح وليس تسريحا بإحسان لان الله قد حرمه ولا أقبح من التسريح الذى حرمه الله فيكون منهيا عنه فيكون فاسدا فلا يقع به شئ

وأقول أما ما احتجوا به من قوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء الآية فلا حجة لهم فيه لانهما ان سلما ان الأمر بالشئ نهى عن ضده فلا نسلم ان النهى هنا راجع للذات أو للجزء أو للوصف اللازم لما علمت ان النهى هنا اغما هو لا أمر عارض خارج غير لازم وهو كونه لغير العدة فكان كالنهي عن الصلاة فى الارض المغصوبة ولو سلما ان النهى هنا راجع للذات أو للجزء أو للوصف اللازم فلا نسلم ان النهى يقتضى فى كل الاحوال الفساد بمعنى الحكم بعدمه شرعا وعدم ترتب حكمه عليه بل نقول ان النهى فى مثل ما هنا اذا كان لواحد من الثلاثة المذكورة اقتضى فقط كون

المنهي عنه معصية اذا وقع وكونه معصية لا يمنع من ترتب حكمه عليه
 شرعا فان الظاهر منك من القول وزور بنص الكتاب فهو معصية ومع
 ذلك لو ظاهر الرجل من امر أنه كان الظاهر معتبرا شرطا وترتب حكمه
 عليه وان كان المظاهر عاصيا ولم يمنع من ذلك كونه معصية وكذا
 الرجل اذا ارتد والعباد بالله تعالى فردته أكبر المعاصي ولم يمنع كونها
 كذلك من اعتبارها شرعا وترتب أحكامها عليها اذا حصلت على انك
 قد علمت ان نبيك الخطاب في هذه الآية يدل على وقوع الطلاق اذا وقع
 لغير العدة

وأما احتجاجهم بقوله تعالى الطلاق مرتان فلاحتمالهم فيه أيضا لان
 كون ال في المسند اليه وهو الطلاق جنسية أحدا احتمالين كما سبق
 ومع الاحتمال يسقط الاستدلال وعلى فرض تسليم ان اللام جنسية فهو
 لا يدل على ما زعموه لان الحصر المستفاد من الآية غير مراد اجماعا
 اذ لو كان مرادا لكان جنس الطلاق محصورا في المرتين أى فيما يكون
 مفترقا مرة بعد مرة فيكون كل الطلاق المعتبر شرعا ما يكون مرتين
 أى مرة بعد مرة فيقتضى حصر الطلاق في المتعدد المفرق ولا قائل
 به لانه يقتضى ان الطلاق اذا كان مرة واحدة بطلقة واحدة فليس
 من الطلاق المعتبر شرعا وهو خلاف الاجماع فان قالوا أردنا بالحصر
 المستفاد من الآية حصر جنس الطلاق في الوصف وهو التفريق وقالوا
 ان المعنى ان جنس الطلاق لا يكون الا مفترقا وليس المراد الحصر في عدد
 معين وهو المرتان قلنا ان كون ال للجنس في المسند اليه يقتضى حصره
 في المسند فيقتضى حصر الطلاق في المرتين فهذا الذى قلتم غير مستفاد

من الآية وعلى فرض التسليم فالآية حينئذ تدل على ان الطلاق متى
كان مفترقا مرة بعد مرة وقع لانك قد علمت ان الآية لم ينص فيها على
ميتات التفريق فشملت ما اذا كان مفترقا في مجلس واحد وفي طهر واحد
وما اذا كان في حبض وفي زمن طهر رجوع فيه وهم لا يقولون بوقوع
الطلاق في شيء من الوجوه المذكورة فان قالوا ان الآية لم يرد منها
الا الطلاق المأذون فيه وهو ما كان للعدة فتقتضى حصر الطلاق
فيما كان لها فدللت على ان ما عدا الطلاق المأذون فيه وهو ما لم يكن
للعدة ليس بطلاق فتدل على عدم وقوع الطلاق في الوجوه المذكورة
وقالوا آخذنا ان المراد في الآية بما ذكر من قوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن ومن حديث ابن عمر حين طلق امرأته طائفا قلنا حينئذ
يكون احتجاجكم بقوله تعالى الطلاق مرتان فقط على زعمكم غير تام
وقد بينا ان ما اقتضته آية فطلقوهن لعدتهن من وجوب الطلاق للعدة
على الوجه الذي بين في حديث ابن عمر لا ينافي ما اقتضته آية الطلاق
مرتان من وقوع الطلاق في الوجوه المذكورة كلها وبيننا انه لا حجة لهم
في قوله تعالى فطلقوهن على عدم الوقوع وسنبين انه لا حجة لهم على
ذلك ايضا في حديث ابن عمر على ان كون المبراد بالحصر في الآية هو
الحصر في الوصف دون العدد غير مسلم وذلك لان سبب نزول الآية
على ما بينته السنة الصحيحة ان الرجل منهن كان يطلق ما شاء ثم ان راجع
امرأته قبل ان تنقضي عدتها كانت امرأته وهكذا بدون ان ينحصر
الطلاق في عدد دفعه ب رجل من الانصار على امرأته فقال لا أقربك
ولا تخلين مني قالت له كيف قال أطلقك فاذا نادا أبجلك راجعتك

ثم أطلقك فإذا نأجلك راجعتك فشكت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل الطلاق مرتان الآية أي أن الطلاق الذي يعقبه الرجعة أو تجديد العقد طلقتان فإن طلقها الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وحينئذ يكون قوله تعالى الطلاق مرتان مسوقا للبيان الطلاق الذي يعقبه الرجعة أو تجديد العقد وحصر ذلك في الطلقتين فعلى أي وجه أوقع ذلك العدد وقع وترتب عليه حكمه فعلى احتمال كون ال في المسند إليه للجنس يكون المعنى جنس الطلاق الذي يعقبه الرجعة أو تجديد العقد مرتان أي طلقتان ويعلم منه حكم ما إذا طلق مرة واحدة أي طلاقة واحدة بالطريق الأولى ويكون قوله الطلاق مرتان وقوله بعد ذلك فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره مسوقين معا لبيان منتهى عدد الطلاق الذي به تحرم المرأة على زوجها حرمة غليظة

وأما احتجاجهم بقوله تعالى فامسك بعصمك أو تسريح باحسان فلا حجة لهم فيه لأن كون الطلاق غير العدة ليس تسريحا باحسان لا يستلزم عدم وقوعه لأنه إذا لم يكن باحسان كان منهيا عنه وقد علمت أن النهي لا يستلزم عدم الوقوع بل يستلزم كون المنهي عنه معصية على أنك قد علمت أن أهمل العلم بالنفسير نفوا في معنى التسريح باحسان وجهين فقد روى بعضهم أن المراد به ترك المرأة بالمرأجة حتى تنقضي عدتها مع أداء حقوقها رجوعا بغير خاطرها وروى البعض أن المراد به الطلقة الثالثة بعد الشئتين مع أداء حقوقها وحينئذ خاطرها أيضا وروى البعض أن المراد بالتسريح الطلاق مطلقا

سواء كان بعد الثنتين أم لا وهذا البعض الأخير هو الذي قال أن ال
 في المسند اليه وهو الطلاق جنسية وقال ان قوله تعالى فامسك بمعروف
 أو تسريح بإحسان ليس المراد به تخيير المكلف بعد ايقاع الثنتين بين
 الامساك أي الرجعة بمعروف وبين التسريح أي التطليق أو التبرك
 حتى تنقضي العدة مع الاحسان بل المراد بيان حكم مبتدأ مبتني على
 الحكم الذي بينه قبله فبعد ان بين ان جنس الطلاق مرتان بين بعد ذلك ان
 المكلف مخير اما ان يمسك زوجته ويعاشرها بمعروف ولا يطلقها أصلا
 واما ان يطلق طلاقا معكوبا باحسان أي بأداء حقوق وجبر خاطر فعلي
 احتمال ان المراد بالتسريح الطلاق فمعنى كونه باحسان ان يعجبه أداء
 الحقوق وجبر خاطر كما هو التفسير المأثور فلا تدل الآية على شيء
 مما ذكره بل تدل على أنه متى كان الطلاق معكوبا بأداء الحقوق وجبر
 خاطر كان طلاقا باحسان سواء أوقعه على الوجه المشروع أو على غير
 الوجه المشروع وان كان لو أوقعه على الوجه الغير المشروع يكون
 عاصيا من هذا الوجه كما أنه لو أوقعه على الوجه المشروع ولم يكن
 معكوبا بأداء الحقوق يكون عاصيا من هذا الوجه أيضا على ان هؤلاء قد
 زعموا ان ال في المسند اليه وهو الطلاق جنسية وبنوا استدلالهم بهذه
 الآية على ذلك مع انه متى كانت ال في المسند اليه جنسية كان قوله
 فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان كلاما مستقلا مستقلا ببيان حكم
 مبتدأ وهو تخيير المكلف بين ان يعاشر بالمعروف ولا يطلق وبين ان
 يطلق طلاقا معكوبا باحسان أي أداء حقوق وجبر خاطر كما ذكرنا وسيأتي
 وعلى هذا يكون التسريح في الآية عاما شاملا لكل طلاق مفردا كان أو

مجموعاً في زمن حيفض كان أوفى زمن طهر
وأما ما احتجوا به من السنة فقوله عليه الصلاة والسلام من عمل عملاً
ليس عليه أمر نافع ورده وحديث صحيح قالوا هذا الحديث عام شامل
لكل عمل مخاف لا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسئلة النزاع من
هذا القبيل فان الله تعالى لم يشرع الا الاطلاق للعدة فالطلاق لغيرها غير
مشروع ولا مأذون فيه فهو عمل ليس عليه أمر النبي وشرعه فهو
مردود على من تكلم به فلا يقع به شيء

وما أخرجه أحد وأبو داود والنسائي عن ابن عمر بلفظ طلق عبد الله
ابن عمر أمر أنه وهى حائض قال عبد الله فردها على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يرها شيئاً وهو من رواية أبي الزبير وروى سعيد بن منصور
من طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء وروى ابن حزم بسنده
المتصل الى ابن عمر من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهى حائض لا يعتد
بذلك وروى ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال اذا طلق الرجل امرأته
وهى حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر قالوا هذه الروايات نص في محمل
النزاع

وأقول أما احتجاجهم بقوله عليه الصلاة والسلام من عمل عملاً ليس عليه
أمر نافع ورده فلا حجة لهم فيه لان هذا الحديث عام مخصوص لان الاطلاق
ثلاثاً بلفظ واحد والفاظ متتابعة في مجلس واحد من دون تخلل رجعة
يقع واحدة عند ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ومن قال كقولهما وان كان ذلك

الطلاق بدعي فتكون هذه الصورة من صور الطلاق البدعي واقعة مع
اثم المطلق عندهم دون سائر صور البدعي فلا يقع الطلاق فيها على رأيهم
وانت اذا تأملت في الحديث المذكور الذي قالوا انه شامل لكل عمل
ليس عليه امر النبي صلى الله عليه وسلم تجدده شامل لتلك الصورة على
زعمهم أيضا وقد أخرجوها من عموم هذا الحديث بحديث ابن عباس
المار ذكره والامساخ لهم القول بوقوعها واحدة فالذي سوغ لهم
تخصيص عموم هذا الحديث بحديث ابن عباس المذكور مع ما علمت فيه
من انه منكر يسوغ لغيرهم تخصيص عموم هذا الحديث بما هو أصح
وأثبت وأصرح من حديث ابن عباس كما هو يأتي أيضا واذا تأملت
أيضا قول هؤلاء انه يقع واحدة ويأثم المطلق تعلم ان كون المطلق عاصيا
بطلاقه لا يمنع من وقوعه على رأي ابن نيمية ومن معه أيضا مع انه
يجرى فيه قولهم ان النهي للذات أو للجزء أو للوصف اللازم يقتضي
الفساد الى آخر ما زعموه فقد تخلف مقتضى هذا الدليل هنا فدل
على بطلانه

وأما احتجاجهم بما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن ابن عمر من
رواية أبي الزبير فلا يصح الاخذ به فقد قال فيه أبو داود روى هذا
الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير
وقال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئا منكر لم يقله غير أبي الزبير وهو ليس
بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح فعنه عندى
ولم يرها شيئا مستقيما لكونه المرفع على السنة وقال الخطابي قال أهل
الحديث لم يرو أبو الزبير حديثا أنكر من هذا وقد يجهل ان يكون معناه

ولم يرها شيئاً تحرّم معه المراجعة أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في
الاختبار وإن كان لازماً له مع الكراهة ونقل البيهقي عن الشافعي رضي
الله عنه أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من أبي الزبير والاثبت
من الحديثين أولى إن يؤخذ به إذا تخالفاً وقد وافق نافعاً غيره من أهل
الثبت قال البيهقي وبسط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله ولم يرها شيئاً
على أنه لم يعد شيئاً صواباً غير متطابق بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه
أمره بالمراجعة

وأما مارواه ابن حزم من قوله لا يعتد بذلك ومارواه ابن عبيد البر من قوله
لم يعتد بها فليس معناه كإخراجها فلا حاجة لهم فيه فقد قال فيه ابن عبيد البر
نفسه ليس معناه ما ذهبوا إليه وإنما معناه لم تعتد المرأة بتلك الحيضة
في العدة كما روي ذلك عن ابن عمر منصوصاً أنه قال يقع عليها الطلاق
ولا تعتد بتلك الحيضة اهـ على أنك قد علمت أن رواية أبي الزبير
معارضة بما أخرجه ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب عن نافع
وأخرجه أيضاً الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب
وابن اسحاق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
هي واحدة وليس في سياق الحديث ما يعود عليه الضمير سوى الطلقة وما
عند الدارقطني من رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة
فقال عمر يا رسول الله افتحسب بتلك الطلقة قال نعم ورجاله إلى شعبة
ثقات وهذه الرواية أصرح وأثبت وأصح من رواية ولم يرها شيئاً ومن
رواية وليس ذلك بشيء بل هي نص في المقصود فيجب رد ما خالفها إليها على
الوجه الذي بينه ابن عبيد البر فيتم عين الجمع به وهو أولى من تغليب بعض

الحفاظ كما صنعه الجصاص فانه جزم بان رواية ولم يرها شيئاً غلط

﴿ المقدمة الثالثة ﴾

اعلم ان الطلاق جائز بالكتاب ومواتر السنة واجماع المسلمين فهو
قطعي من قطعيات الشريعة الاسلامية ويكفر جاحد ذلك انكن
مع ذلك قد اتفق العلماء المحققون على كراهته وانه يمين الفساق
وأهل المنفاق وكيف لا يكون كذلك والاكثر من الخلف بالطلاق
وجريان العادة به وعدم المبالة بوقوعه كل ذلك يجبر الى مفساد
كثيرة فان الذين يكثرون الطلاق لسبب وغير سبب ويكثر
الزواج يكونون منقادين لاشهواتهم البهيمية ولا يقصدون اقامة
تدبير المنازل ولا التعاون في المنافع والارتفاقات ولا تبادل الاعمال
بين الزوجين ولا يقصدون تحصين الفرج واعفاف النفس عن
الحرمات وانما مطمح انظار هؤلاء الذين يكثرون الطلاق والزواج هو
التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة فيسوقهم ذلك الخلق السيئ وتقودهم
تلك الشهوة الجليشة الى ان يكثر وامن الطلاق والزواج وحينئذ
لا يكون بينهم وبين الزناة فرق من حيث انقياد الكل الى الشهوة
البهيمية والسعي وراء حصولها واتباع ما يرجع الى ملاذ النفوس وترك
ما يرجع الى السكال الانساني وانتقي في مدارج المعارف والسعي وراء
ما يعود الى ملاذ الروح وان تميز هؤلاء عن الزناة بان هؤلاء قد اتبعوا
فيما يفعلون سنة الشكاح ووافقوا سياسته الدينية لكنهم بذلك لم
يخرجوا عن كونهم بالاكثر من الطلاق والزواج صاروا بالهمائم أشبه ألا
تري انه اذا جرت العادة بالطلاق ولم يبال الرجال به توطئت النفوس

على اهمال المعاونة الداعية لنظام المعاش بين الزوجين واقامة حدود الله بينهما وقيام كل منهما بما يجب عليه للآخر فاذا اعتاد الناس الطلاق وانفتح بابه ترى الزوجين كلما ضاق صدر أحدهما من شيء ولو من محقرات الامور يندفعان من غير ترو ولا تدبر في العواقب الى الفراق فيقعان في آحراج الامور يندمان حيث لا ينفع الندم وشتان بين هذه الاخلاق السافلة الرذيلة وبين الاخلاق الكاملة الفاضلة التي توجب على الزوجين احتمال اعباء العصبية واجماع الرأي والعزيمة على ادامة هذا النظم الذي جعله الله بينهما ليقوما حدود الله ويكونا بذلك سببا في الوجود الذي هو نور محض ومبدأ الآثار وفي اكثر الناس بل الانسان وبقاء نوعه الذي هو أشرف الانواع وليستعاونوا ويتبادلا في العمل ألا تنتظران النساء متى علمن ان الرجال اعتادوا الطلاق ولم يسالوا به ولم يحزنوا اذا وقع انفجأهن باب الوقاحة كما انفجأ للرجال باعتماد الطلاق وحينئذ لا يعمل كل واحد من الزوجين ضرر صاحبه ضرر نفسه بل يخون كل واحد منهما الآخر ويضارره كلما انتهز الفرصة ويرقب كل واحد منهما حصول الفراق ساعة فساعة فجهد كل واحد منهما نفسه ما يضربه صاحبه ويغلبه ان وقع الفراق فيصير الزوجان عدوين يعد كل واحد منهما للآخر ما استطاع من عدة الحرب العوان عند المباشرة للفراق ويضمركل واحد منهما السوء للآخر قسوة العشرة ويختل نظام المعيشة ولا تقام حدود الله بينهما وليس لذلك كله من سبب الاعتماد الرجال على الخلف بالطلاق وابقاعه اسبب وغير سبب ولذا قال تعالى أسكنوهن

من حيث سكتكم من وجعكم ولا تضاروهن اتضيقوا عليهن
وقال تعالى فان اطعتمكم فلا تبغوا عليهن سبيلا وقال صلى الله عليه وسلم
أبغض المباحات الى الله الطلاق رواه أبو داود وقال صلى الله عليه وسلم
ما أحل الله شيأ أبغض اليه من الطلاق وقال صلى الله عليه وسلم لعن الله
كل ذواق مطلاق وقال عليه الصلاة والسلام إيا امرأة اختلعت من
زوجها بغير نشوز فعليها العنة والملائكة والناس أجمعين وقال عليه
الصلاة والسلام إيا امرأة سألت زوجها الطلاق بغير بأس فحرام عليها
رائحة الجنة وقال عليه الصلاة والسلام المختلعات هن المنافقات وقال
صلى الله عليه وسلم ترقجوا ولا تطلقوا فان الطلاق به ترمنه العرش وقال
لا تطلقوا النساء الا من ربيته فان الله لا يحب الذواقين ولا يحب الذواقات
وقال صلى الله عليه وسلم ما حلف بالطلاق ولا استخلف به الا منافق ولا يمكن
سد باب اعتياد الناس على الحلف بالطلاق أو التضيق فيه مادامت
التعازير الشرعية لا تقام على الرعية ومادامت إقامة الحدود وغير
مرعية وغير مقامة بيد من أهم أقاتها ومادام الضرب على ايدي
القضاء ان لا يقيموا شيأ من ذلك فاننا نرى كثيرا ما يكون النشوز بين
الزوجين اما لسوء خلقهما أو خلق احدهما أو اعتيادهما أو واحدتهما
على فعل ما لا يحمد ولا زاجر ولا رادع أو لظموح عين احدهما الى حسن
انسان آخر أو لضيق معيشتهم لعدم احسان السعي منهما وغير ذلك من
الاسباب التي لا تخصي ولكن لا تخرج عن كونها نتيجة الاخلاق السافهة
والاعمال القبيحة ومتى تمكن النشوز بين الزوجين كان بقاء نظم النكاح
بينهما على هذا الحال بلاء عظيم وعذابا أليما فالواجب حينئذ على من

بيدهم الحل والعقد ان يستعملوا الدواء الذي وضعه علام الغيوب
للدواؤه خلقه في ازالة هذا الداء واستئصاله من هؤلاء الناس الذين جعل
الله فواصهم بأيدي هؤلاء الولاة فيجب ان يقيموا حدود الله وان يعزروا
من تكب كل معصية لم يرد فيها حد من قبل الشارع وان يردعوا المكثرين
من الطلاق وان يسدوا باب فساد الاخلاق فكل راع مسؤول عن رعيته
وأولياء الامر وجاعه المسلمين مطالبون باقامة الحدود والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر والله أعلم

ولتشرع فيما وعدنا به من تفصيل المذاهب وبيان الادلة لكل مذهب
و بيان الحق منها والباطل وحديث ان صاحب رسالة الطلاق في الاسلام
اعتمد فيما قال على ما ذكره الشوكاني في نيل الاوطار فنذكر ما قاله
الشوكاني ونذكر ما قاله غيره أيضا فنقول والله التوفيق

قال الشوكاني في شرحه نيل الاوطار على متن المنتقى من الاخبار لمصنفه
محمد الدين عبد السلام المعروف بابن نجيبة اعلم انه وقع الخلاف في الطلاق
الثلاث اذا وقع في وقت واحد هل يقع جميعه ويتبع الطلاق الطلاق أم لا
فذهب الى الوقوع جمهور التابعين وكثير من الصحابة وأئمة المذاهب
الاربعة وطائفة من أهل البيت منهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه
والناصر والامام يحيى حكى عنهم ذلك في البحر وحكاه أيضا عن بعض
الامامية وذهبت طائفة من أهل العلم الى ان الطلاق لا يتبع الطلاق
بل يقع واحدا فقط وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أبي موسى ورواية
عن علي عليه السلام وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد والهادي
والقاسم والباقر والناصر وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى بن عبد الله

وروايه عن زيد بن علي واليه ذهب جماعة من المتأخرين منهم ابن تيمية
وابن القيم وجماعة من المحققين وقد نقله ابن مغيث في كتابه الوثائق عن
محمد بن وضاح ونقل الفتوى بذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كـ محمد
ابن تقي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن
عباس كـ طاء وطاوس وعمر بن دينار وحكاه ابن مغيث أيضا في ذلك
المكتاب عن علي رضي الله عنه وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير
وذهب بعض الإمامية إلى أنه لا يقع بالطلاق المتتابع شيء لا واحدة ولا
أكثر منها وقد حكى ذلك عن بعض التابعين وقد روى ذلك عن ابن عباس
وهشام بن الحكم وبه قال أبو عبيدة وبعض أهل الظاهر وسائر من يقول
أن الطلاق البديعي لا يقع لأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو ألفاظ
متتابعة منه وعدم وقوع البديعي هو أيضا مذهب الباقر والصادق
والناصر وذهب جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهويه أن
المطابقة إذا كانت مدخولة وقع الثلاث وإن لم تكن مدخولة فواحدة اهـ
وقد نقل الخلاف في ذلك في كثير من كتب الفقه والتفسير

وأقول لا ينكر أحد كتابة الخلاف في ذلك وأنه قد حكى ذلك عن
ذكرهم الشوكاني وغيره لكن من صح عنه النقل من الصحابة والتابعين
كـ أصحاب ابن عباس فإنما كان ذلك منهم قبل علمهم بالنامع وإنه قد
الاجماع على الوقوع وبعد ذلك لم يصح النقل عن أحد أنه خالف في ذلك قال
في شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي المتوفى سنة إحدى وعشرين
وثلثمائة هجرية وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه ما رواه كـ في كتابه
كانت حجة قاطعة وذلك أنه قال فلما كان زمان عمر رضي الله عنه قال أيها

الناس قد كانت لكم في الطلاق أنأة وأنه من تجمل أنأة الله في الطلاق
 الزمناه إياه حدثنا بذلك ابن أبي عمران إلى أن قال غطاب عمر رضى
 الله عنه بذلك الناس جميعا وفيهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والذين قد علموا ما تقدم من ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
 ينكروه عليه منهم منكر ولم يدفعه دافع فكان ذلك أكبر حجة في نسخ
 ما تقدم من ذلك لأنه لما كان فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم جميعا فعلا يجب به الحجة كان كذلك أيضا اجماعهم على القول اجما
 يجب به الحجة وكما كان اجماعهم على النقل برئنا من الوهم والزال كان
 كذلك اجماعهم على الرأي برئنا من الوهم والزلل إلى أن قال رضى الله
 عنه فلما كان ما عملوا به من ذلك ووقفنا عليه لا يجوز لنا خلافة إلى ما قد
 رأينا مما تقدم فعلهم له كان كذلك ما وقفنا عليه من الطلاق الثلاث
 الموقع معانته يلزم لا يجوز لنا خلافة إلى غيره مما قد روى أنه كان قبله على
 خلاف ذلك ثم هذا ابن عباس رضى الله عنهما قد كان من بعد ذلك يفتى
 من طلق امرأته ثلاثا معا ان طلاقه قد لزمه وحرمها عليه اه وقال في
 عمدة القارى للبدر العيني على البخارى بعد أن حكى عن طاوس ومحمد بن
 اسحاق والجراح بن ارطاة والخنعي وابن مقاتل والظاهرية أن الرجل إذا
 طلق امرأته ثلاثا معا قد وقعت عليها واحدة واحتجاجهم بالحديث
 المعروف في ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما مانصه ومذهب جماهير
 العلماء والتابعين ومن بعدهم منهم الاوزاعي والخنعي والثوري وأبو حنيفة
 وأصحابه ومالك وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وإسحاق وأبو
 ثور وأبو عبيد وأخرون كثيرون على أن من طلق امرأته ثلاثا وقعن

ولكنه يأثم وقالوا من خالف فيه فهو شاذ ومخالف لأهل السنة وإنما يتعلق به أهل البدع ومن لا يلتفت إليه لشذوذه عند الجماعة التي لا يجوز عليهم التواطؤ على تحريف الكتاب والسنة اه
وقال ابن حجر في الفتح قوله باب من جوز اطلاق الثلاث كذا لا يبي ذر وللاكثر من أجاز وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من لم يجوز وقوع اطلاق الثلاث فيحتمل أن يكون مراده بالمنع من كره البيهقي الكبير وهي بايقاع الثلاث أعم من أن تكون مجموعة أو مفرقة ويمكن أن يتمسك به بحديث ابغض الحلال إلى الله الطلاق وقد تقدم في أوائل اطلاق وأخرج سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أو جمع ظهره وسنده صحيح ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع اطلاق الثلاث إذا أوقعها مجموعة للنهي عنه وهو قول الشيعة وبعض أهل الظاهر وطرده بعضهم ذلك في كل طلاق منهى كطلاق الخائض وهو شذوذ اه

وقال اللؤس في نفسه بغيره بعد حكاية الخلاف وذكرة حجة المخالف والذي عليه أهل الحق اليوم خلاف ذلك كله يعني على القول بوقوع الثلاث ووقوع الطلاق في الحيض إلى أن قال ورد عن أهل البيت ما يؤيد أهل السنة فقد أخرج البيهقي عن بسام الصيرفي قال سمعت جعفر بن محمد يقول من طلق امرأته ثلاثاً بجهالة أو علم فقد برئت وعن مسلمة بن جعفر الاجنس قال قلت لجعفر بن محمد رضي الله تعالى عنه ما يزعمون أن من طلق امرأته ثلاثاً بجهالة القرد إلى السنة يجعلونها واحداً ويروونها عنكم قال معاذ الله ما هذا من قوا من طلق ثلاثاً فهو كما قال وما أخذ به الإمامية

برورنه عن علي كرم الله وجهه مما لا ثبت له والامر على خلافه وقد
افتراه على علي كرم الله وجهه شيخ بالكوفة وقد أقر بالافتراء لدى
الاعمش رحمه الله تعالى ٥١

وقال المكالم بن الهمام في فتح القدير بعد ان حكى ما حكاه الشوكاني من
الخلاف وذهب جمهور المحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين
الى انه يقع ثلاثا ومن الادلة في ذلك ما في مصنف ابن أبي شيبة والدارقطني
في حديث ابن صهر المتقدم يعني في كلامه وسيأتي في كلام مناقلة يارسول
الله ارايت لو طلقته ثلاثا قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك وفي
سنن أبي داود قال كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال انه طلق امرأته
ثلاثا قال فسكت حتى ظننت انه رادها اليه ثم قال ينطلق احدكم فيركب
الحوكة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس فان الله عز وجل يقول ومن يتق
الله يجعل له مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك وفي موطأ مالك أيضا
بلغه ان رجلا قال لعبد الله بن عباس اني طلقته امرأتى مائة تطليقة فقال
فماذا ترى علي فقال ابن عباس طلقته ثلاثا وسبع وتسعون اتخذت
بها آيات الله هزا وفي الموطأ أيضا بلغه ان رجلا جاء الى ابن مسعود فقال
اني طلقته امرأتى ثمانى تطليقات فقال ما قيل لك قال قيل لي بانته منك
امرأتك قال صدقوا هو مثل ما يقولون وظاهره الاجماع على هذا
الجواب وفي سنن أبي داود وموطأ مالك عن محمد بن اياس بن البكير قال
طلق رجل امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها ثم بدأ الله ان يشكها فجاء
يستفتي فذهبت معه فسأل عبد الله بن عباس وأباه مرة عن ذلك فقال لا
لأنرى ان تشكها حتى تشك زوجا غيرك قال فانما كان طلاقا ياها

واحدة فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل وهذا يعارض ما تقدم يعني في كلامه من ان غير المدخول بها انما تطلق بالثلاث واحدة وجميعها يعارض ما عن ابن عباس وفي موطأ مالك مثله عن ابن عمر واما امضاء عمر الثلاث عليهم فلا يمكن مع عدم مخالفة الصحابة له مع علمهم بانها كانت واحدة الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ هذا ان كان على ظاهره اولعلمهم بانتهاء الحكم لعلمهم باناطسه بممان علموا انتفاءه في الزمان المتأخر فاننا نرى الصحابة تناهوا على هذا الامر ولا يمكن وجود ذلك منهم مع اشتراك كون حكم الشارع المتقرر كذلك ابدا فمن ذلك ما وجدناك عن عمر وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وروى أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص واسند عبد الرزاق عن علقمة قال جاء رجل الى ابن مسعود قال اني طلقت امرأتى تسعاً وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تبينها وسائرهن عدوان وروى وكيع عن الاعمش عن حبيب بن ثابت قال جاء رجل الى علي بن أبي طالب فقال اني طلقت امرأتى ألفاً فقال له بانث منك بثلاث واقسم سائرهن على نسائك وروى وكيع أيضا عن معاوية ابن أبي يحيى قال جاء رجل الى عثمان بن عفان فقال اني طلقت امرأتى ألفاً فقال بانث منك بثلاث اه

وفي منتهى الاخبار لمجد الدين بن تيمية قال وعن حماد بن زيد قال قلت لايوب هل علمت احدا قال في أمر لا يبدل انما ثلاث الا الحسن قال لا ثم قال اللهم غفرا الا ما حدثني قتادة عن كثير مولى ابن مسعود عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث قال ايوب فلقيت

كثير امولى ابن سمرة فساأته فلم يعرفه فوجهت الى قتادة فأخبرته فقال
 نسي رواه ابو داود و الترمذى وقال هذا حديث لا يعرفه الامن حديث
 سليمان بن حرب عن حماد بن زيد وعن زرارة بن ربيعة عن ابيه عن
 عثمان في امره بيسدك القضاء ما قضيت رواه البخارى في تاريخه وعن
 علي قال الخليفة والبرية والبنة والبائن والحرام ثلاثا لا تحل له حتى تنكح
 زوجا غيره رواه الدارقطنى وعن ابن عمر انه قال فى الخليفة والبرية ثلاثا
 رواه الشافعى وعن يونس بن زيد قال سألت ابن شهاب عن رجل جعل
 امرأته بيسد ابيه قبل ان يدخل بها فقال ابوه هي طالق ثلاثا كيف
 السنة فى ذلك فقال أخبرنى محمد بن عبيد الرحمن بن ثوبان مولى بنى عامر
 ابن لؤى ان محمد بن اياس بن البكير الليثى وكان ابوه شهيدا أخبره ان
 ابا هريرة قال بانث منه فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وانه سأل ابن
 عباس عن ذلك فقال مثل قول ابى هريرة وسأل عبيد الله بن عمرو بن
 العاص فقال مثل قوله وارواه ابو بكر البرقانى فى المخرج على الصحيحين
 وعن مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال انه طلق امرأته
 ثلاثا فسكت حتى ظننت انه رادها اليه ثم قال ينطلق أحدكم فيركب
 الخوفة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس وان الله يقول ومن يتق الله
 يجعل له مخرجا وان لم يتق الله فلم اجد لك مخرجا عصيت ربك فبانت منك
 امرأتك وان الله قال يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لهن ما فى
 قبل عدتهن رواه ابو داود وعن مجاهد عن ابن عباس انه سئل عن رجل
 طلق امرأته مائة تطلقته قال عصيت ربك وفارقت امرأتك ثم تقى الله
 فيجعل لك مخرجا وعن سعد بن جبيرة عن ابن عباس ان رجلا طلق امرأته

ألفا فقال يكفينا من ذلك ثلاث وتدع تسعمائة وسبعا وتسعين وعن
سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه سئل عن رجل أنه طلق امرأته عدد التجوم
فقال أنه أخطأ السنة وسحرت عليه امرأته رواه النوارق طي وهذا
كله يدل على إجماعهم على صحة وقوع الثلاث بالكلمة الواحدة اه
وقال في شرح معاني الآثار للطحاوي رضي الله عنه حدثنا إبراهيم
ابن مرزوق قال حدثنا أبو حذيفة قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن
مالك بن الحارث قال جاء رجل إلى ابن عباس فقال إن عني طلاق امرأته
ثلاثا فقال إن حملت عصى الله فأنقه الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا
فقلت كيف ترى في رجل يحلها له فقال من يخادع الله يخادعه حدثنا
يونس قال أخبرنا ابن وهب أن مالكا أخبره عن ابن شهاب عن محمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس بن البكير قال طلق رجل امرأته
ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاء يستفتي فذهبت معه
أسأل له أبا هريرة وعبد الله بن عباس عن ذلك فقالا لا نرى أن تنكحها
حتى تنزوج زوجا غيرك فقال إنما كان طلاقا باهاوا واحدة فقال ابن
عباس أنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل حدثنا يونس قال أخبرنا
ابن وهب أن مالكا أخبره عن يحيى بن سعيد بن بكير بن الأشج أخبره عن
معاوية بن أبي عياش الأنصاري أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير
وعاصم بن عمر فجاءهما محمد بن إياس بن البكير فقال إن رجلا من أهل
البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فماذا ترى فقال ابن الزبير
إن هذا الأمر مالنا فيه من قول فاذهب إلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة
رضي الله عنهم فاسألهما ثم اتنا فآخبرنا فاذهب فاسألهما فقال ابن عباس

لابي هريرة فافته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة فقال أبو هريرة الواحدة
 بينهم والثلاث تحرمها حتى تنسكح زوجها غيره حدثنا ربيع المؤذن قال
 حدثنا خالد بن عبد الرحمن قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن
 محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس بن البكير أن رجلا سأل
 ابن عباس وأبا هريرة وابن عمرو عن طلاق البكر ثلاثا وهو معه فكلهم
 قال حرمت عليك حدثنا يونس قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي
 سلمة عن أبي هريرة وابن عباس أنهما قال في الرجل يطلق البكر ثلاثا
 لا تحل له حتى تنسكح زوجها غيره حدثنا أبو بكرة قال حدثنا مؤمل قال
 حدثنا سفيان عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير أن رجلا سأل ابن
 عباس أن رجلا طلق امرأته مائة فقال ثلاث تحرمها عليه وسبع
 وتسعون في رقبته أنه اتخذ آيات الله هزوا حدثنا علي بن شيبه قال
 حدثنا أبو نعيم قال حدثنا إسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس مثله حدثنا ابن مزيق قال حدثنا وهب قال حدثنا
 شعبة عن ابن أبي نجيح وحماد الأعرج عن مجاهد أن رجلا قال لابن
 عباس رجل طلق امرأته مائة فقال عصيت ربك وبانت منك امرأتك
 لم تنف الله فيجعل لك مخرجا من يتق الله يجعل له مخرجا قال الله تعالى
 يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطاهوهن لعدتهن أي في قبل عدتهن ثم قد
 روى عن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهم
 ما يوافق ذلك أيضا حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال حدثنا سعيد بن
 منصور قال حدثنا سفيان وأبو عوانة عن منصور عن أبي وائل عن
 عبد الله أنه قال فممن طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها قال لا تحل له

حتى تنكح زوجا غيره حدثنا ابن مرزوق قال حدثنا بشر بن عمر قال
حدثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله انه سئل
عن رجل طلق امرأته مائة قال ثلاث تبينها منك وسائرهما عدوان
حدثنا يونس قال حدثنا ابن وهب ان مالاكا أخبره عن يحيى بن سعيد عن
بكير بن الاشج عن النعمان بن أبي عيماش الانصاري عن عطاء بن يسار
انه قال جاء رجل الى عبد الله بن عمرو فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثا
قبل ان يمسها قال عطاء فقلت له طلاق البكر واحدة فقال عبد الله انما
أنت قاص فالواحدة تبينها والثلاث تحررها حتى تنكح زوجا غيره حدثنا
فهذ قال حدثنا ابن أبي مريم قال أخبرنا ابن لهيعة ويحيى بن أيوب قالا
حدثنا ابن الهادي عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن عطاء بن يسار عن
عبد الله بن عمرو قال الواحدة تبينها والثلاث تحررها حدثنا صالح
قال حدثنا سعيد بن وهب عن منصور قال حدثنا أبو عوانة عن شقيق عن
أنس قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وكان عمر بن الخطاب اذا أتى
برجل طلق امرأته ثلاثا أو جمع ظهره حدثنا يونس قال أخبرنا سفيان
عن حاصم بن بهدلة عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال في الرجل يطلق
البكر ثلاثا انها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره حدثنا يونس قال أخبرنا
سفيان قال حدثني شقيق عن أنس بن مالك عن عمر مشهله فان قال قائل
قد رأينا العباد أمروا ان لا ينكحوا النساء الاعلى شرائط منها انهم
منعوا من نكاحهن في عدتهن فكان من نكح امرأة في عدته لم يثبت
نكاحه عليها وهو في حكم من لم ينفذ عليها نكاحا فانظر على ذلك ان يكون
كذلك هو اذا عقد عليها طلاقا في وقت قد نفى عن ايقاع الطلاق فيه ان

لا يقع طلاقه ذلك وان يكون في حكم من لم يقع طلاقاً فالجواب في ذلك ان
ما ذكر من عقد النكاح كذلك هو وكذلك العقود كلها التي يدخل العباد
فيها في أشياء ولا يدخلون فيها الا من حيث أمر وبال دخول فيها وأما الخروج
منها فقد يجوز بغير ما أمر وبال الخروج به من ذلك اننا قد رأينا الصلوات قد
أمر العباد ان لا يدخلوها الا بالتكبير والاسباب التي يدخلون فيها وأمرها
أن لا يخرجوا منها الا بالتسليم فكان من دخل في الصلاة بغير طهارة وبغير
تكبير لم يكن داخل فيها وكل من تكلم فيها بكلام مكروه أو فعل فيها شيئاً
مما لا يفعل فيها من الاكل والشرب والمشى وما أشبهه خرج به من الصلاة
وكان مسيئاً فيما فعل من ذلك في صلاته فكذلك الدخول في النكاح
لا يكون الا من حيث أمر العباد بالدخول فيه والخروج منه قد يكون بما
أمر وبال الخروج به منه وبغير ذلك انتهى

ومن ذلك كله تعلم انه وقوع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة أو في مجلس
واحد كان معروفاً متواتراً بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
والتابعين ولم ينقل عن أحد منهم انه خالف في ذلك بعد انعقاد الاجماع
وانه لا يستطيع ان يخالف في ذلك الا من يجازف في دينه لانه خلاف
ما تواتر نقله عن أصحاب رسول الله والتابعين وان ما نقل عن بعضهم
فإنما كان ذلك قبل انعقاد الاجماع وان ما ذكر في بعض المکتب
من نقل الخلاف فهو محمول على ما كان قبل انعقاد الاجماع فبطل
قول المخالف بعد ذلك وان وافقه عليه غيره ممن هو على شاكلته
قال الشوكاني في شرحه المذکور استدلل القائلون بان الطلاق يتبع
الطلاق بادلة منها قوله تعالى الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح

باحسان وظاهرها ارساله الثلاث أو الثنتين دفعة أو متفرقة ووقوعها
قال المكرمانى ان قوله الطلاق مرتان يدل على جواز جمع الثنتين واذ اجاز
جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث وتعقبه الحافظ بأنه قياس مع الفارق
لان جمع الثنتين لا يستلزم البينونة الكبرى بخلاف الثلاث وقال
المكرمانى ان التسريح باحسان تام يتناول ايقاع الثلاث دفعة وتعقب
بأن التسريح فى الآية انما هو بعد ايقاع الثنتين فلا يتناول ايقاع
الثلاث دفعة وقد قيل ان هذه الآية من أدلة عدم التسابع لان
ظاهرها ان الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب
المذكور وهذا أظهر انتهى

وأقول كتب ابن حجر فى الفتح عند قول البخارى باب من جوز الطلاق
الثلاث لقوله تعالى الطلاق مرتان فامسالك معروف أو تسريح باحسان
ما نصه قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية على ما ترجم به
من تجويز الطلاق الثلاث والذي يظهر لى انه ان كان أراد بالترجمة
مطلق وجود الثلاث مفرقة كانت أو مجموعة فالآية واردة على المانع
لانهادلت على مشروعية ذلك من غير تكبر وان كان أراد تجويز الثلاث
مجموعة وهو الاظهر فأشار بالآية الى انها مما احتج به المخالف للمنع من
الوقوع لان ظاهرها ان الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على
الترتيب المذكور فأشار الى ان الاستدلال بذلك على منع جمع الثلاث غير
متجه اذ ليس فى السياق المنع من غير الكيفية المذكورة بل انعقد
الاجماع على ان ايقاع المرتين ليس شرطا ولا راجحا بل اتفقوا على ان
ايقاع الواحدة أرجح من ايقاع الثنتين كما تقدم نفي ربه فى الكلام على

حديث ابن عمر فالخامس ان مراده دفع دلائل المخالف بالآية لا الاحتجاج
بها التجوز الثلاث هذا الذي ترجح عندي وقال الكرماني وجه استدلاله
بالآية انه تعالى قال الطلاق مرتان فدل على جواز جمع الثنتين واذا
جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا قال وهو قياس مع
وضوح الفارق لان جمع الثنتين لا يستلزم البيئونة الكبرى بل بقي له
الرجعة ان كانت رجعية وتجدد العقد بغير انتظار عدة ان كانت بآئنة
بخلاف جمع الثلاث ثم قال الكرماني أو التسريح باحسان عام يتناول
ايقاع الثلاث دفعة قلت وهذا لا باس به لمكن التسريح في سياق الآية
انما هو بعد ايقاع الثنتين فلا يتناول ايقاع الطلاق الثلاث فان معنى قوله
الطلاق مرتان فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أي أكثر الطلاق الذي يكون
بعده الامساك أو التسريح مرتان ثم حينئذ اما أن يختار استمرار العصمة
فيمسك الزوجة أو المفارقة فيسرحها بالطلق الثالثة وهذا التأويل نقله
الطبري وغيره عن الجمهور ونقلوا عن السدي والخمالي ان المراد بالتسريح
في الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتحصل البيئونة ويرجح الاول
ما أخرجه الطبري من طريق اسماعيل بن سميع عن ابي رزين قال قال رجل
يا رسول الله الطلاق مرتان فأين الثالثة قال امساك بعروفي أو تسريح
باحسان وسنده حسن لكنه مرسل لان ابا رزين لا يجهل له وقد وصله
الدارقطني من وجه آخر عن اسماعيل فقال عن أنس لكنه شاذ والاول
هو المحفوظ وقد رجح الشيخ الهراشي من الشافعية في كتاب أحكام القرآن
له قول السدي ودفع الخبر لكونه مرسلًا وأطال في تقرير ذلك بما حاصله ان
فيه زيادة فائدة وهي بيان حال المطلقة وانها تبين اذا انقضت عدتها

قال وأؤخذ الطائفة الثالثة من قوله تعالى فان طلقها انتهى والاخت
بالحديث أولى فانه مرسل حسن يعتضد بما أخرجه الطبري من حديث
ابن عباس قال اذا طلق الرجل امرأته تطلقتين فليتيق الله في الثالثة
فاما ان يسكها فيحسن صحبتها أو يسرحها فلا يطلها من حقها شيئا اه
كلام ابن حجر ومن قول ابن حجر انه ان أراد بالترجعة مطلق وجود الثلاث
الى آخره تعلم ان الآية دلت على مشروعية الوقوع من غير تكبير ومن
قوله وان كان أراد تجوز الثلاث مجموعا الى ان قال وقال الكرماني وجه
استدلاله الى آخره تعلم ان كلام الكرماني في بيان الاستدلال بهذه
الآية على حل ايقاع الثلاث مجموعا وانه ليس بدعي وحينئذ ينتج
عليه الاعتراض بالفرق بين جمع الثنتين دفعة وبين جمع الثلاث على
الوجه الذي بينه ابن حجر وينتج عليه الاعتراض بان التسريح باحسان
اغما هو بعد ايقاع الثنتين لانه في مقام الاستدلال لمن قال ان جمع الثلاث
ليس بدعي وهو قائل بان التسريح باحسان بعد ايقاع الثنتين فلا ينتج
الاستدلال له بما قاله الكرماني من أن التسريح باحسان عام يتناول ايقاع
الثلاث دفعة لان هذا انما يكون على قول من جعل ال في قوله الطلاق
مرتان للجنس وانه كلام مبتدأ لبيان الطلاق المشروع اللهم الا ان
يكون مراد الكرماني الزام من جعل جمع الطلاق الثلاث بدعيا لان
من لم يجوز جمع الثلاث لم يجوز جمع الثنتين أيضا فاذا دلت الآية
على جواز جمع الثنتين دلت على جواز جمع الثلاث اذ لا فائول بالفرق
فهو قياس الزام وان من جعل جمع الثلاث بدعيا استدلال بهذه
الآية بناء على انه كلام مبتدأ أو عليه يكون التسريح باحسان عاما فهو

الزام أيضا وعلى كل حال فليس كلام الكرماني في الموضوع الذي ساقه
 له الشوكاني وأما من استدل على وقوع الثلاث دفعة بقياسه على وقوع
 الثنتين دفعة الذي دلت عليه الآية فلا ينتج عليه الفرق الذي أبداه
 الحافظ لانه لا يرجع الى العلة ولا الى حكم الاصل أو الفسر وانما يرجع
 الى أمر آخر ثبت بدليل آخر وحاصله انه اذا دلت الآية على وقوع
 الثنتين دفعة دلت على وقوع الثلاث دفعة بجماع ان كلا طلاق فوق
 الواحد وقع دفعة واما انه اذا وقع الثلاث بانتهى بينونة كبرى فلا
 يقدح في صحة هذا القياس لانه حكم آخر أخذ من دليل آخر وهو قوله
 تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره كما ان عدم
 البينونة الكبرى عند وقوع الثنتين في المرأة الحرة التي تحت حولا لا يقدح
 في صحته أيضا لانه مأخوذ من دليل آخر وهو قوله الطلاق مرتان على
 معنى ان أكثره مرتان الا ترى انه اذا كانت الزوجة أمة تحت عبد
 وطلقها اثنتين لبانت منه بينونة كبرى اتفاقا وكذا لو كانت أمة تحت
 حر عند الحنفية أو حرة تحت عبد عند الشافعية وكذا من استدل على
 وقوع الطلاق الثلاث دفعة لان التسريح باحسان عام يتناول ايقاع
 الثلاث دفعة فلا ينتج عليه ان التسريح في الآية انما هو بعد ايقاع
 الثنتين وذلك لان هذا المستدل بنى استدلاله على ان قوله تعالى الطلاق
 مرتان فامسأله معروف أو تسريح باحسان كلام مبتدأ وليس مرتان على
 ما قبله وان ال في الطلاق للجنس ويكون المراد من الآية بيان الطلاق
 المشروع وتعلجه كيفيته اذا أرادوا ان يوقعوه متعددا وانه يكون
 تطليقة بعد تطليقة على التفريق ويكون معنى قوله مرتان مرة بعد

مرة على حد فارجع البصر كرتين أى كوة بعد كوة لان وظيفة الشارع
 بيان الامور المشروعة وليس اللام للعهد وهذا وجهه فى الآية وقد
 تمسك به الحنفية ومن وافقهم فى ان جمع الثلاث فى كلمة واحدة أوفى طهر
 واحد بدعى لانه خلاف المشروع وان كان لو أوقعه بجمع ثلاثا وهذا
 الوجه هو الذى تمسك به أيضا من قال بوقوع الثلاث بلفظ واحد واحدة
 بناء على ان المطلق قد خالف المشروع وأوقع الثلاث جملة فبرد الى المشروع
 ويجعل واحد فقل من استدلل بالقياس المذكور وبأن التسريح فى
 الآية عام على طريق الازام لهذا القائل حيث اتفقت على ان الآية
 هى كاذ كركان القياس لازماله ويكون قوله تعالى أو تسريح باحسان
 عاما وان الله سبحانه وتعالى بعد ان بين ان الطلاق مرتان بين ان الانسان
 بعد ذلك مخير فاما ان يمسك ولا يطلق أصلا واما ان يطلق فيكون التسريح
 عاما على هذا الوجه واما ان التسريح فى الآية انما هو بعد ايقاع الثنتين
 فهو مبنى على وجه آخر فى الآية وهو ان قوله تعالى الطلاق مرتان فامسك
 معروف أو تسريح باحسان أى الطلاق ثنتان أى ان الطلاق المعهود
 الذى يعقبه الرجعة أو تجديد العقد على الوجه الذى بينه ابن حجر فاما
 مرهون ثنتان فامسك بمعروف أى رجعة أو تجديد عقد مع حسن معاشرة
 أو تسريح باحسان أى طلاق يصحبه جبر خاطر واداء حقوق على الوجه
 الذى اختاره الطبرى أو ترك لها بان لا يراجعه حتى تبين على الوجه الذى
 نقلوه عن السدى كما مر وعلى هذا الوجه لا تدل الآية على شئ من تفريق
 الطلاق بل تدل على ان الطلاق الذى يعقبه الرجعة أو تجديد العقد ثنتان
 مطلقا مفرقة كانت أو مجموعة وانه بعد ايقاعهما على أى وجه أوقعهما

فهو مخير اما امساك بالمعروف برجعة أو تجديد عقد واما اطلاق باحسان
بأن لا يرجع حتى تبين أو يطلق الثالثة ان كانت رجعية على الوجه
الذي ذكرناه وهذا الوجه هو الذي حل عليه الآية من قال ان جمع
الثلاث بلفظ واحد واقع وليس بدعي وان السنة في نفريق الطلاق كما هو
مذهب الشافعية ولا يخفى ان هذا الوجه لا يناسب المحجب حتى يتمسك به
ويتعقب به من استدل بالقياس المذكور وبان التسريح عام ومع ذلك
لا وجه للاعتراض بوجه محتمل في الآية على وجه آخر محتمل فيها أيضا
الابطريق معارضة كل منهما للآخر وأما قول الشوكاني وقد قيل ان
هذه الآية من ادلة عدم التتابع الى آخره فنقول ان الآية دالة على
خلافه على كل حال وذلك اننا اذا حققنا النظر نجد ان الآية اما ان تدل
على ان الطلاق المشرع اذا وقع متعدد لا يكون الا مفردا وهو وجه فيها
كما سبق واما ان لا تدل على ذلك وهو الوجه الآخر فعلى فرض انها تدل
على الاول فهي تدل مع ذلك على وقوع الثلاث معاً كونه منهياعنه
وذلك لان قوله تعالى الطلاق مرتان قد دل على انه اذا وقع الثنتين
بإيقاعين حتى يكونا مرتين بان يقول انت طالق انت طالق في طهر واحد
مفردا فيه الإيقاع أو في مجلس واحد مفردا فيه الإيقاع وقهنا لان قوله
الطلاق مرتان لم ينص فيه عن ميقات التفريق فالمدار على كونه مرتين
وذلك يحصل بتعدد الإيقاع وجذبين الإيقاعين فاصل أولي يوجد طال
الفصل بينهما عند وجوده أم لا فإذا دلت الآية على وقوع الثنتين على
هذا الوجه وهو خلاف السنة ومنهى عنه فان السنة التفريق على
الاطهار دلت كذلك على وقوع الطلقتين لو أوقعهما بلفظ واحد ولم يمنع

من ذلك كونه خلاف السنة كالمجتمع ذلك من إبقاعهما على الوجه
المذكور لأن احدا لم يفرق بينهما وإذا جاز جمع الثنتين جاز جمع الثلاث
إذا قائل بالفرق في الآية أيضا دلالة على وقوع الثلاث بلفظ واحد من
وجه آخر وهو أن قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زواجا غيره قد دل على تحريمها على المطلق بالطلق الثالثة بعد الثنتين ولم
يفرق في ذلك بين إبقاعهما في طهر واحد وفي اطهار فوجب الحكم بإبقاع
الجميع على أي وجه أوقع من مسنون أو غير مسنون ومباح ومحظور
فإن قلت إن الآية على ما ذكرنا قد أريد منها بيان المأمور به من
الطلاق وإبقاع الطلاق الثلاث مع خلاف المأمور به على رأي من قال إنه
بدعي من أهل السنة كالحنفية فكيف ساغ له الاحتجاج بها على إبقاع
الثلاث معا وهو غير مأمور به قلت إن الآية قد دلت على هذه المعاني
كلها من إبقاع الثنتين والثلاث غير السنة وإن المأمور به والمسنون
تفريق الطلاق على الاطهار إذا أريد إبقاعه متعديا ولا يمنع أن يكون
المسراد من الآية جميع ذلك لا ترى أنه لو قال طلقوا ثلاثا مفسرًا على
الاطهار وإن طلقتم ثلاثا معا وقعن كأننا وإذا لم يتبين المعنيان
واحتملتهما الآية وجب حملها عليهما (فان قبل) معنى هذه الآية
محمول على ما بينه تعالى بقوله فطلقوهن لعدتهن وقد بين النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الطلاق للعدة وهو أن يطلقها في ثلاثة اطهار إن أراد إبقاع
الثلاث وهذا يقتضي أنه متى خالف ذلك لا يقع طلاق (قلنا) نعمل بالآيتين
على ما تقتضيان من أحكامهما فنقول إن المأمور به إذا أراد أن يوقع
الطلاق متعديا أن يطلق للعدة على ما بينه في آية فطلقوهن لعدتهن عملا

بها وان طلق لغير العدة وجع الثلاث أو الشنتين وقع كما قال عملها ما اقتضته
 آية الطلاق مرتين وآية فإن طلقها فلا تحل له الآية على ما وصفنا لك
 اذ ليس في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن ما ينفي ما اقتضته الآية بان
 المذكور ثان على ان في آية فطلقوهن الخ دلالة على وقوع الثلاث لغير
 العدة حيث قال في نسق الخطاب ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه فلو لا
 انه اذا طلق لغير العدة وقع ما كان ظالمًا لنفسه بايقاعه وانما يكون ظالمًا
 لنفسه بطلاقه اذا وقع وبدل الهدا قوله تعالى أيضا في نسق الخطاب ومن
 يتق الله يجعل له مخرجا يعني والله أعلم اذا وقع على الوجه الذي أمر الله به
 كان له مخرج فيما وقع اذا حققه الندم وهو الرجعة أو تجديد العقد وعلى
 هذا المعنى تأوله ابن عباس رضى الله عنهما حين قال للسائل الذي سأله وقد
 طلق ثلاثا ان الله يقول ومن يتق الله يجعل له مخرجا وانك لم تتق الله فلا جد
 لك مخرج عصى ربك وبات منك امرأتك ولذا قال علي بن أبي طالب
 كرم الله وجهه لو أن الناس أصابوا جد الطلاق ما ندم رجل طلق امرأته
 فان قيل اذا كان حاصبا في ايقاع الطلاق الثلاث معا على ما ذكرت كان
 منهيًا عنه والنهي يدل على اشتغال النهي عنه على مفسدة راجحة والقول
 بوقوع الثلاث ادخال تلك المفسدة في الوجود وذلك غير جائز فلا يقع
 قلنا ان كونه حاصبا في ايقاع الطلاق غير مانع من وقوعه وترتب حكمه
 عليه فان الله جل شأنه جعل الظاهر منكرا من القول وزورا ومع ذلك لم
 يمنع لزوم حكمه على من ظاهر والانسان يكون حاصبا برده والعياذ بالله
 تعالى ولم يمنع عصيانه بذلك من لزوم حكم الردة اذا ارتد والعياذ بالله تعالى
 من فراق امرأته وغير ذلك من أحكامها وقد نهى الله المطلق عن مراجعة

المطلقة ضرارا بقوله ولا تمسكوهن ضرارا لاعتسادهن ومع ذلك لوراجهما
وهو يريد ضرارا بصحت الرجعة وثبت حكمها وكذلك لو وطئ الرجل أم
امرأته بشبهة كان عاصيا ومع ذلك يترتب عليه حكمه وتحرم عليه
امرأته وبالجملة فكون الفعل منهيا عنه لا يمنع من ترتب حكمه عليه اذا
حصل (فان قلت) اذا كان المقصود من الآية على ما ذكرنا تفريق
الطلاق اذا اراد ايقاعه متعسدا او جبان لا يقع بالاثنتين بلفظ واحد
وبالثلاث كذلك الا واحدة لانه لو طلق طلقتهن بلفظ واحد لا يجوز ان يقال
انه طلق مرتين كما لو دفع الى رجل درهمين دفعا واحدا لا يقال انه أعطاه
مرتين حتى يفرق الدفع فحينئذ يصدق عليه ذلك وهذا يقتضى انه لو قال
لزوجه انت طالق ثنتين أو ثلاثا بلفظ واحد لا يقع الا واحدة وبيان ذلك
ان قوله ثنتين أو ثلاثا وقع وصفا للمصدر معمول لقوله طالق ولا يمكن ان
يتصف المصدر بذلك العدد الا ان يتكرر الفعل الذى هو عامل فيه
وجود ذلك بتكرار التطبيق كما تقول ضربت ضربتين أو ثلاث
ضربات لا يصح ذلك الا اذا تكرر وجود الضرب مرتين أو ثلاثا لان
المصدر الموصوف بالعدد مبين لعدد الفعل ففى لم يتكرر وجود الفعل
استحال ان يتكرر مصدره ويوصف بالعدد فى الواقع ونفس الامر وان
وصفته بالعدد لفظا فاذا قال انت طالق ثلاثا فهذا اللفظ واحد ومدلوله واحد
والواحد يستحيل ان يكون ثلاثا أو ثنتين الا ترى انه لو انشأ انسان بيعة
بينه وبين رجل فى شئ ثم قال له عند الخاطب بعثنا هذا ثلاثا كان قوله ثلاثا
لغو غير مطابق لما قبله (قلت) ان قوله مرتان تنبيه مرة قال أبو بكر بن
العربي فى كتابه أحكام القرآن هى عبارة فى اللغة عن الفعلة الواحدة

في الاصل لكن غلب عليها الاستعمال قصارت نظرها ٥١
 وعلى كل من المعنيين فالآية بناء على ان المقصود منها تفريق الطلاق
 كما ذكرتم لم تعرض كما قلنا سابقا البيان بمقتات تفريق المرات فهي
 تصدق بشكرار الابقاع في مجلس واحد بلا فصل ومع وجود الفاصل
 القليل والكثير كما هو ظاهر فهي تدل على وقوع الطلاق المتتابع في هذه
 الوجوه كلها فتسدل كذلك على وقوعه بلفظ واحد لانه لا قائل بالفرق
 على ما أوضحناه لك وصيغة الطلاق خبر بحسب الاصل ولكن نقلت شرحا
 الى معنى انشائي يوجد شرعا ويتحقق بمجرد التلفظ بها وحينئذ لا فرق بين
 قولك انت طالق الذي هو بمعنى أوقعت طلاقا ثم بعد زمن تقول انت طالق
 الذي هو أيضا بمعنى أوقعت طلاقا آخر وبين ان تقول بلفظ واحد انت
 طالق ثنتين أو طالقين لان معناه أوقعت ذلك العدد ومثل ذلك الثلاث
 بلا خفاء فلا فرق في هذا المعنى بين جمع المتعدد وتفريقه حيث كان المعنى
 انشاء كما قلنا فنقول المعارض لو طلق ثنتين بلفظ واحد لا يجوز ان يقال
 انه طلقهما مرتين ان أراد انه لا يقال انه تلفظ بالطلاق مرتين ولا أوقع
 ابقاعين فسلم ولكنه لا يفسده في مراده لانه وان لم يتلفظ مرتين بالطلاق
 ولم يوقع ابقاعين لكنه أوقع طلقين فاذا لم يقل انه تلفظ بالطلاق مرتين
 ولا أوقع ابقاعين ولكن يقال انه أوقع طلاقين كما يقال ذلك لو فرق
 التطبيقات وتلفظ به مرتين سواء فالجتماع والمفروق مستويان في المعنى
 المقصود الذي هو انشاء الابقاع اعد من الطلاق وأما قول المعارض كما لو
 دفع الرجل درهمين الخ فنقول له ليس الامر كما ذكرتم وقياسك
 ذلك على هذا غير صحيح فان الدرهم الثاني لا يتعلق بالدرهم الاول في

رجوعهما الى فائدة واحدة ومعنى واحد حتى يقال ذلك المعنى لا يثبت بجمرة
 واحدة بل يثبت بمرتين أما الإطلاق فقد وضع شرعا لاسقاط ملك النكاح
 ورفع الحل وكان يكفي في ذلك طلاق واحد ولكن الشارع قد بين ان ملك
 النكاح لا يزول ويسقط الحل الا بثلاث تطبيقات وان الطلقة الواحدة
 تنقص ذلك الملك ولا تسقط والطلقة الثانية كذلك فكانت الطلقة
 الثانية متعلقة بالاولى في رجوعهما الى فائدة واحدة ومعنى واحد وهو
 نقصان الملك بهما فظهر ان المدار في نقصان الملك أو زواله بالكلية على
 العدد من الطلقات الذي انط به الشارع نقصانه أو زواله لا على العدد من
 المرات فثبت فيه بمرتين يثبت جمرة فالطلقتان منسه والثلاث في حالة
 واحدة بألفاظ وايقاع متكرر في مجلس واحد أو بلفظ واحد وايقاع
 واحد كالطلقتين أو الثلاث في ساعتين أو ساعات وأما قول المعترض ولا
 يمكن ان يتصف المصدر الى قوله كما تقول ضربت مرتين الخ فنقول له ان
 ما ذكرته هو في الاخبار عن فعل يوجد بلا لفظ ويكون اللفظ بعد ذلك
 خبرا وحكاية عنه ولا يكون ذلك الخبر صدقا ومصدره موصوفا بالمدد في
 الواقع الا اذا تكرر الفعل في الواقع كما ذكرنا وليس الإطلاق كذلك لما
 قلنا انه دال على معنى انشائي يوجد بمجرد التلفظ به فنقول المعترض فاذا
 قال انت طالق ثلاثا فهذا اللفظ واحد ومدلوله واحد الخ لا يفيد لاننا نسلم
 انه لفظ واحد ومدلوله واحد ولا نسلم انه لا يقع الثلاث به لان هذا اللفظ
 الواحد مع كون مدلوله واحدا مساو في المعنى للمعتمد منه لان معناه شرعا
 أو وقعت طلقات ثلاثا وهذا المعنى أفيد تارة بلفظ واحد وتارة بألفاظ
 وليس معنى كون مدلوله واحدا ان الواقع به طلاق واحد وتظهر ذلك في

الخبر مالو ضربت ثلاث ضربات ثم اردت ان تخبر عن ذلك وتحكيه
 استوى في ذلك ان تقول ضربت ضربة ثم تقول ضربت ضربة ثانية
 ثم تقول ضربت ضربة ثالثة وان تقول بلفظ واحد ضربت ثلاث
 ضربات وكما لو جاءك ثلاثة رجال و اردت ان تخبر عن ذلك استوى في ذلك
 ان تقول جاءني رجل ثم جاءني رجل ثان ثم جاءني رجل ثالث وان تقول
 جاءني ثلاثة رجال ونظير ذلك في الانشاء مالو اردت ان تأمر باعطاء ثلاثة
 دراهم استوى في ذلك ان تقول اعط ثلاثة دراهم بلفظ واحد وان تكرر
 صيغة الامر بالاعطاء فليس في ايقاع الثنتين أو الثلاث بلفظ واحد ان
 يصير الواحد اثنين أو ثلاثة بل هو انشاء للثنتين أو الثلاث بلفظ واحد وهو
 كالانشاء بالفاظ متعددة وأما قول المعترض ألا ترى انه لو أنشأ انسان يباع
 الخ فنقول له ان اردت بقولك ثم قال له عند الخاطب بعثك هذا ثلاثا الخ
 انه قال ذلك اخبارا وحكاية عن بيع واحد وقع في الحراج فنقول لك انما
 كان قوله ثلاثا لغوا والكونه خلاف الواقع وليس الطلاق من هذا القليل
 لما اسلفنا وان اردت انه قال ذلك منشأ للبيع كان قال في صيغة الايجاب
 بعثك ثلاثا وقال المشتري قبلت قال ثلاثا كالبائع أو لم يقل فنقول لك انما
 كان قوله ثلاثا لغوا وان كان اللفظ انشاء كالطلاق لان المحلل في البيع
 يخرج شرعا من ملك البائع ويدخل في ملك المشتري ببيع واحد فلا يقبل
 المحلل له مد منه والطلاق ليس كذلك بل زوال الحل والملك يتوقف على
 عدد معلوم منه شرعا وهو الثلاث فان ازر جل اذا تزوج امرأة ملك عليها
 شرعا بهذا النكاح ثلاث طلاقات فاذا طلقها واحدة نقص ذلك الملك ولم ينزل
 ولم يسقط الحل بالسكينة بل جازله ان يراجعها ان كان الطلاق رجعيا أو يحدد

العقد عليها ان كان بائنا فاذا طلقها الثانية بعد الرجعة أو تجديد العقد
وكان حرا وهي حرة كان الحكم كذلك فاذا طلقها الثالثة زال ذلك الملك
رأسا وسقط الحل فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فاذا نكحت غيره
وطلقها الغير وعادت الى الاول بالتمكاح الصحيح عادت له بملك جديد كامل الملك
الاول وليس ملك البائع للمبيع كذلك ومثل البيع سائر العقود الا ترى انه
لو كرر الايجاب والقبول ولو في مجالس متعددة في عقد من العقود لفى كل
ذلك ماعد الاول منها ولو طال الفصل بين كل مرة وما بعدها ولذلك قال
الفقهاء.

وكل عقد بعد عقد جردا * فباطل الثاني لانه سدى

فبطان المتعدد من العقود اعدم قبول المحل ماعد الاول منها ويستوى في
ذلك ان يكون التعدد بالفظ واحد أو بألفاظ متعددة في مجالس متفرقة
وعدم بطلان المتعدد من الطلاق لقبول المحل ذلك فيستوى في ذلك ان
يوقع المتعدد منه بلفظ واحد كان يقول انت طالق ثلاثا أو بألفاظ
متعددة كان يكرر قوله انت طالق مرتين أو ثلاثا في مجلس واحد أو في
مجالس متعددة وعلى ذلك انعقد الاجماع في زمن الصحابة ومن بعدهم من
الائمة قبل ظهور المخالفين وتظاهرت عليه الاخبار والآثار كما تقدم
ونص عليه أبو بكر بن العربي في كتابه المذکور حيث قال ان هذه الآية
عرف فيها الطلاق بالالف واللام واختلاف الناس في تأويل التعريف
على أربعة أقوال الاول معناه الطلاق المشروع فاجاء على غير هذا
فليس مشروع يروى عن الجاحظ بن اوطاة والرافضة قالوا بان النبي صلى
الله عليه وسلم انما بعث ليبيان الشرع فاجاء على غيره فليس مشروع

الثاني ان معناه ان الطلاق الذي فيه الرجعة من تان وذلك لان الجاهلية كانت تطلق وترد ابدا فبين الله سبحانه ان الرد انما يكون في طلقين بدليل قوله تعالى فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان والثالث ان معناه الطلاق المسنون من تان قال مالك الرابع الطلاق الجائز من تان قاله أبو حنيفة فأما من قال ان معناه الطلاق المشروع فصحح ~~بكن~~ المشرع يتضمن الفرض والسنة والجائز والحرام فيكون المعنى بكونه مشروعا احدا أقسام المشروع المتقدم وهو المسنون فقد كنا نقول ان غيره ليس بمشروع لولا تظاهر الاخبار والآثار وان عقاد الاجماع من الامة بان من طلق من تين أو ثلاثا ان ذلك لازم له ولا احتقال بالجماع واخوانه من الرافضة فالحق كائن قبلهم اه

هذا كله اذا جرينا على الوجه الاول وهو ان الآية تدل على ان الطلاق المشروع اذا وقع متعدد الا يكون الامفرقا كما ذكرنا.

وأما اذا جرينا على الوجه الثاني الذي غلبت به الشافعية في كون جمع الثلاث ليس بدعيا وهو ان المراد الطلاق الذي يعقبه الرجعة أو تجديد العقد من تان فالآية لا تدل على ان الطلاق المشروع اذا أراد أن يوقعه متعدد يلزم ان يكون مفرقا وحينئذ فالآية تدل على وقوع الثلاث بلفظ واحد بالطريق الاولى ويبانه كما قال النكيا الهراسي في كتابه احكام القرآن ان قوله تعالى الطلاق من تان رأى الشافعي انه بيان لما سبق معه الرجعة من الطلاق ويدل عليه ما ذكره عقبيه من قوله فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان وظن قوم ممن يرى جمع الطلقات في قرء واحد بدعة ان قوله تعالى الطلاق من تان يقتضي التقريبي لانه لو طلق ثنتين معا لم يجز

ان يقال طلقها مرتين وان من دفع الى رجل درهمين فلا يقال انه اعطاه
مرتين حتى يفرق الدفع ويقال له - لذا القائل لو كان المراد به ماذ كره لم
يكن هذا النظم المذکور بالا عليه لانه ليس التبديع عنده من جهة
جمع فعل الطلاق فانه وان طلقها مرتين في قرء واحد فهو حرام عنده وان
كان قد طلق مرتين حقيقة فيحرم عنده أعداد الطلاقات في قرء واحد
تعدد الايقاع أو اتحد وليس في قوله الطلاق مرتان ما ينبي عن ميقات
تحريم المرات وحلها فليس في اللفظ بيان ماذ كره نعم اذا كان الطلاق
الواحد يدل على اسقاط الملك ولا يسقط به فيحسن ان يقال انها يسقط
بمرتين كما اذا كان يسقط بعدد منه وليس كأعطاء الدرهمين معافان الدرهم
الثاني لا يتعلق بالاول في رجوعهما الى فائدة واحدة ومعنى واحد حتى
يقال ذلك المعنى لا يثبت مرة واحدة بل يثبت بمرتين اما الطلاق فاسقاط
ملك النكاح فاذا لم يسقط ملك النكاح بطلقة واحدة فالطلاقان منه في
حالة واحدة كالطقتين في ساعة ومثله قوله تعالى يؤتها أجرهما مرتين
لان ذلك في حالتين منفصلتين بعد تخلل فاصل بين الامر الاول والثاني
فان نعم الاخرة متصل لانقطاع له ولا انفصال فيه ويحتمل ان الله
تعالى ذكر بيان الرخصة على خلاف القياس فقال الطلاق مرتان أي
لكم ان تطلقوا مرتين وتراجعا بعدهما فان طلقتم الثالثة فلا رجعة الا أن
تسكن زوجا غيره وهذا لا يقتضي كون مخالفة الرخصة بدعة وكما كانت
هذه الرخصة في اثبات الرجعة مع صريح اسقاط الملك فاغلب فيه التحريم
وجعل مبعوضه كاملا فاسده صحيحا وصريحه في اسقاط الرجعة كيف
لا يكون باتا للملك وكيف يكون بدعة في قياس الطلاق نعم كرر الله

الرجعة في مواضع فطلقوهن لعذتهن وأحصوا العدة الى قوله لا تدرى
لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وليس في هذا دليل على انه اذا أخذ بنما هو
الاصل في اسقاط ملكه هوله انه لا يجوز كيف لا والاصل ان يزول الملك
بدفعة ولكن حكم بالعدد منه نظر للمالك ورخصة فاذا جع عاد الى الاصل
فوقع

وصح ان ركاة طلق امرأته البتة فأثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
ما أردت الا واحدة وقال والله ما أردت الا واحدة ولو كان لا يقع الثلاث
لم يكن لهذا معنى اه مع حذف ما لا حاجة لنا منه ومن ذلك كله يتضح
لك بطلان قول الشوكاني وقد قيل ان هذه الآية من أدلة عدم التسابع
الح لما قد علمت انه على فرض ان ظاهرها الدلالة على ان الطلاق المشروع
لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور فهي دالة أيضا على
وقوعه دفعة على ان الظاهر المتبادر من الآية هو ما قاله الكيا الهراسي
وهو الذي دل عليه الحديث المار في كلام الحافظ ابن حجر ولذلك
تمسك المحققون من الحنفية ومن وافقهم بالاثار المتواترة عن أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم والاحاديث التي تظاهر كلها على عصبان
من طلق ثلاثا تفسير العدة خصوصا ما جاء في حديث ابن عمر حين طلق
امرأته عائضا

قال الشوكاني واستدلوا بحديث سهل بن سعد المتقدم في قضية عويمر
المجلاني وقد قدمنا الجواب عن ذلك اه
وأقول حديث سهل هو ما ذكره في المنتقى عن سهل بن سعد قال لما لعن
أخو بني عجلان قال يا رسول الله ظلمتها ان أمسكتها هي الطلاق وهي

الطلاق وهي الطلاق رواه أحمد وذكره البخاري في سورة النور وأخرجه
 أيضا في الطلاق عن اسماعيل بن عيسى عن عبد الله وفي التفسير أيضا عن أبي
 الربيع الزهراني وفي الطلاق أيضا عن يحيى وأخرجه مسلم في اللعان
 عن يحيى وغيره وأخرجه أبو داود في الطلاق عن القعقبي وغيره
 وأخرجه النسائي فيه عن محمد بن مسلمة وأخرجه ابن ماجه فيه عن أبي
 حنبل ومحمد بن عثمان

والجواب الذي قدمه الشوكاني هو قوله حديث سهل بن سعد عن الجماعة
 الا الترمذي فلما فرغ قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها
 فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
 وسلم فكانت سنة المتلاعنين وسيأتي في كتاب اللعان والغرض من إيراد
 ههنا الثلاث اذا وقعت في موقف واحد وقعت كلها وبانت الزوجة
 وأجاب القائلون بأنها لا تقع الا واحدة فقط عن ذلك بأن النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وأصحابه وسلم إنما سكت عن ذلك لان الملاعنة تبين بنفس
 اللعان فالطلاق الواقع من الزوج بعد ذلك لا محل له فكانه طلاق أجنبي لا
 يجب انكار مثل ذلك فلا يكون السكوت عنه تقويرا اه وهو مردود بما
 نقله الا لوسي في تفسيره ان عويمر الما لا عن امر أنه طلقها ثلاثا قبل ان
 يخبره صلى الله عليه وعلى آله وسلم بحرمتها عليه رواه الشيخان وعلى
 هذا فعويمر أوقع الطلاق الثلاث وهو يعتقد بقاء الزوجية ومع اعتقاده
 ذلك كيف يسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تعليم الجاهل الحكم
 الشرعي ويقره على اعتقاده ذلك ويتركه يطلق ما هي كالأجنبية فهل
 وظيفة الشارع الا بيان الاحكام وتعليمها ولذلك استدلل الشافعية بهذا

الحديث على جواز ايقاع الطلاق الثلاث معا وانها ليس بدعبا على ان كون
الملاعنة تبين بنفس اللعان ليس متفقاً عليه فذهب الحنفية انها لا تبين
بذلك بل اما ان يطلق الزوج الملعان فتبين بالطلاق أو يفسق الحاكم
فتبين بالتفريق لقوله صلى الله عليه وسلم فطلقها ولم يأت حديث ابن عمر
أخرجه مسلم ثم فرق بينهما وبه قال الثوري وأحمد وهو امام ابن تيمية وفي
مذهب مالك أربعة أقوال الاول لا تقع الا باللعان ما جئنا الثاني وهو
قول مالك في الموطأ انها تقع بلعان الزوج وهو رواية أصبغ الثالث قول
معنون تقع بلعان الزوج عند نكول المرأة الرابع قول ابن القاسم تقع
بلعان الزوج ان التعتت المرأة وحاصل الاقوال الاربعه انها تقع بغير
حكم حاكم ولا تطليق وبه قال الليث والاوزاعي وأبو عبيد وزفر بن هزبل
وعند الشافعي تقع باللعان الزوج كذا قاله البدر العيني في عمدة القارئ
ومن ذلك يتضح لك عدم صحة جواب الشوكاني المذكور وان منشأه عدم
سعة اطلاعه أو انه ترك ما قلنا نرويجه المذهب اليه مخالفاً للاجماع وان
وافق مثله من أهل البدع والشذوذ

قال الشوكاني واستدلوا أيضاً بالحديث المذكور بعده فيما تقدم من
رواية الحسن وقد تقدم أيضاً الجواب عنه اهـ

وأقول الحديث المذكور فيما تقدم من رواية الحسن هو ما ذكره في
المنتقى بقوله وعن الحسن قال حدثنا عبيد الله بن عمر انه طلق امرأته
تطليقة وهي حائض ثم أراد ان يتبعها بتطليقتين اخريين عند القرأين
فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا
أمر الله تعالى أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق بكل

قرأ وقال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فراجعتها ثم قال إذا
هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك فقلت يا رسول الله أرايت لو طلقها
ثلاثاً كان يحملني أن أراجعتها قال لا كانت تبين منك وتكون معصية
رواه الدارقطني والجواب الذي قدمه الشوكاني هو قوله حديث الحسن
في اسناده عطاء الخراساني وهو مختلف فيه وقد وثقه الترمذي وقال
النسائي وأبو حاتم لأبأس به وكذبه سعيد بن المسيب وضعفه غيره واحد
وقال البخاري ليس فيمن روى عنه مالك من يستحق التبرك غيره وقال شعبة
كان نسباً وقال ابن حبان من خيار عبد الله غيره أنه كان كثير الوهم سيئ
الحفظ بخطئ ولا يدري فلما كثرت ذلك في روايته بطل الاحتجاج به وأيضا
الزيادة التي هي محل الجحمة أعنى قوله أرايت لو طلقها الخ مما انفرد به عطاء
وخالف فيها الحفاظ فانهم شاركوه في أصل الحديث ولم يذكروا الزيادة
وأيضا في اسناده شعيب بن رزيق الشامي وهو ضعيف وقد استدل
القائلون بأن الثلاث تقع بأحاديث من جملتها هذا الحديث وأجاب عنه
القائلون بأنها تقع واحدة فقط بعدم صلاحيته للاحتجاج لما سلف على
أن لفظ الثلاث محتمل اهـ

وهو مردود بما قاله الكمال بن الهمام في فتح القدير في هذا الحديث أعله
البيهقي بالخراساني قال أتى بن ياداد لم يتابع عليها وهو ضعيف لا يقبل
ما انفرد به ورد به رواه الطبراني حدثنا علي بن سعيد الرازي حدثنا
يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي حدثنا أبي حدثنا شعيب
ابن رزيق شند او مننا وقد صرح الحسن بن علي بن عمر وكذلك قال
أبو حاتم وقيل لأبي زرعة الحسن بن علي بن عمر قال نعم وأما إعلال عبد

الحق اياه جعله بن منصور فليس بذلك ولم يعله البيهقي الا بالخراساني وقد
ظهرت متابعتها اه

فمن ذلك تعلم ان الحفاظ شاركوا الخراساني في أصل الحديث وانه لم يتفرد
بالزيادة التي هي محل الاحتجاج بل تابعه غيره عليها وعلى فرض التفرّد
فهو مختلف فيه كما اعترف به المجيب وذلك لا يوجب سقوط الحديث عند
كثير من العلماء خصوصا اذا كان له شواهد كافي هذا الحديث ومن ذلك
أيضا تعلم ان البيهقي لم يعله الا بالخراساني فاعلال الشوكاني اياه
بشعيب بن رزيق غير صحيح خصوصا وانه لم ينقله عن أحد يوثق به وهو
ليس بثقة

قال الشوكاني واسندوا أيضا بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن يحيى
ابن العلاء عن عبد الله بن الوليد الوصال عن ابراهيم بن عبد الله بن عبادة
ابن الصامت عن داود عن عبادة بن الصامت قال طلق جدى امرأته الف
تظلمة فانطلق الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له ذلك فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما اتى الله جلدك امثال ذلك فله واما تسعمائة
وسبع وتسعون فعند وان وظلم ان شاء عذبه وان شاء غفر له وفي رواية ان
أباك لم يتق الله فيجعل له خمر جابات منه ثلاث على غير السنة وتسعمائة
وسبع وتسعون اثم في عنقه

واجيب بأن يحيى بن العلاء ضعيف وعبد الله بن الوليد هالك وابراهيم بن
عبيد الله مجهول فأى حجة في رواية ضعيف عن هالك عن مجهول ثم والد
عبادة بن الصامت لم يدرك الاسلام فكيف يجده اه
وهو مردود بأن هذا الحديث قد ذكره الكمال بن الهمام في فتح القدير

محتجابه ولم يذكر طعن في أحد من رواه ولو كان في واحد منهم طعن
 لذكره كما هي عادته في الأحاديث التي يذكرها قال رحمه الله تعالى أسند
 عبد الرزاق عن عباد بن الصامت أن أباه طلق امرأته أنف تطبيقه
 فأنطق عبادة فسأله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بانت بثلاث في معصية الله وبقي تسعمائة وتسعون وتسعون عدوانا وظلما
 إن شاء الله تعالى وإن شاء غفر له والشوكاني ليس ممن يقبل منه
 الطعن في رجال الحديث وما لم ينقل الطعن المذکور عن أحد ممن يقبل
 طعنه فلا يعول عليه على أنه طعن غير مفسر وهو غير مقبول عند أكثر
 العلماء ومع ذلك هذا الحديث معضد من جهة المعنى بالأخبار والآثار
 فلا يسقط الاحتجاج به بمثل هذا الطعن كما لا يخفى على من مارس فن
 الحديث وفن أصول الفقه وقوله ثم والدعبادة بن الصامت الخ غريب
 ومردود أيضا فإنه لا يلزم من كون والدعبادة لم يدرك الإسلام أن جده
 لم يدرك الإسلام أيضا ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والمثبت مقدم
 على النافي

قال الشوكاني وقد استدلوأ أيضا بما في حديث ركاته السابق أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم استخلفه أنه ما أراد الا واحدة وذلك يدل على أنه لو أراد
 الثلاث لوقعن ويحاج بان أثبت ما روى في قصة ركاته أنها طلقها البتة
 لا ثلاثا وأيضا قد تقدم في رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال له ارجعها بعد
 أن قال له أنه طلقها ثلاثا وأيضا قد تقدم فيه من المقال ما لا ينض معه
 الاستدلال اه وأقول حديث ركاته ذكره في المنتقى بقوله عن ركاته
 ابن عبدة الله أنه طلق امرأته ثميمة البتة فأخبر النبي صلى الله عليه

وسلم فقال والله ما أردت الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلقها الثانية في زمان عمر بن الخطاب والثالثة في زمان عثمان رواه الشافعي وأبو داود والدارقطني وقال أبو داود حديث حسن صحيح اهـ

قال الشوكاني الحديث أخرجه أيضا الترمذي وصححه أيضا ابن حبان والحاكم قال الترمذي لا يعرف الا من هذا الوجه وسألت محمدا يعني البخاري عنه فقال فيه اضطراب اهـ وفي اسناده الزبير بن سعيده الهاشمي وقد ضعفه غير واحد وقيل انه متروك وذكر الترمذي عن البخاري انه يضطرب فيه تارة يقال فيه ثلاثا وتارة قيل واحدة وأصحها انه طلقها البتة وان الثلاث ذكرت فيه على المعنى قال ابن كثير لكن قد رواه أبو داود من وجه آخر وله طرق آخر فهو حسن ان شاء الله وقال ابن عبد البر في التمهيد نكحها وافيها اهـ وهو مع ضعفه مضطرب ومعارض اما الاضطراب فيكما تقدم وقد أخرج أحمد انه طلق ركانة امرأته في مجلس واحدة ثلاثا فخرن عليها وروى ابن اسحق عن ركانة انه قال يا رسول الله اني طلقته ثلاثا قال قد علمت ارجعها ثم نلى اذا طلقتم النساء الآية أخرجه أبو داود وأما معارضة فماروى ابن عباس ان طلاق الثلاث كان واحدة وسيأتي وهو أصح اسنادا وأوضح متنا وروى النسائي عن محمود بن لبيد قال أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله وقال الحافظ في بلوغ المرام رواه مؤثفون وفي الباب عن ابن عباس قال طلق أبو ركانة أم ركانة فقال له

رسول الله صلى الله عليه وسلم راجع امر آتلف قال اني طلقها ثلاثا قال قد
علمت أخرجه أبو داود ورواه أحمد والحاكم وهو معلول بابن اسحق فانه في
سندوه والحديث يدل على ان من طلق بلفظ البتة وأراد واحدة فهي
واحدة وان أراد ثلاثا كانت ثلاثا فرواية ابن عباس التي ذكرناها انه
أعنى ركانة طلقها ثلاثا فأمره صلى الله عليه وسلم بمراجعتهما تدل على ان
من طلق ثلاثا دفعة كانت في حكم الواحدة اه كلام الشوكاني ومن ذلك تعلم
ان ما أجاب به الشوكاني غير صحيح فانه مع ارتكابه ما لا يليق حيث قال أولا
وقد أخرج أحمد انه طلق ركانة الخ ثم قال ثانيا وروى ابن اسحاق عن ركانة
الخ ثم قال ثالثا وفي الباب عن ابن عباس قال طلق أبو ركانة الخ وأوهم
الناظر ان هذه طرق ثلاث مع انها طريق واحدة ورواية واحدة معلولة
بابن اسحق وشيخه كما يأتي قد اعترف ان أثبت ما روى في قصة ركانة انه
طلقها البتة ثلاثا وقد اعترف فيما مضى ان الحديث بناء على هذا يدل
على ان من طلق بلفظ البتة وأراد واحدة فهي واحدة وان أراد ثلاثا
كانت ثلاثا وان أبادا ودق درواه من وجه آخر وقال ان له طرقا اخر فهو
حسن وانه صحيح الحاكم وابن حبان وأبو داود وجسنه وان الترمذي قال
انه لا يعرف الا من هذا الوجه وان البخاري بعد ان قال انه يضطرب
فيه قال وأصحها انه طلقها البتة وان الثلاث ذكرت فيه على المعنى وقد قال
ابن حجر في الفتح ان أبادا ودرجه أن ركانة انما طلق امراته البتة كما
أخرجه هو من طريق آل بيت ركانة وهو تعليل قوي لجواز أن يكون
بعض رواته حمل البتة على الثلاث فقال طلقها ثلاثا في هذه النسكة يقف
الاستدلال بحديث ابن عباس اه وأما حديث محمود بن لبيد المذكور

فقد احتج به من قال بوقوع الثلاث ومنع جوازها كالحنفية ومع ذلك فقد قال فيه ابن حجر في الفتح محمود بن لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه سماع وان ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرواية وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع وقد قال النسائي بعد تخريجه لا أعلم أحدا رواه غير مخرمه بن بكير يعني ابن الأئمة عن أبيه الخ ورواية مخرمه عن أبيه عند مسلم في عدة أحاديث وقد قيل انه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود فليس فيه انه أمضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايضا معجموعة أولا فأقول احواله انه يدل على تخريم ذلك وان لم يمتنع ذلك فالظاهر من انه صلى الله عليه وسلم قام غضبان وقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم انه أمضى عليه الثلاث اذ لو لا ذلك لم يوجد ما يدعو للغضب وتلك المقالة

وقال الكلب الهراسي في كتابه احكام القرآن واحتج من منع وقوع الثلاث بما رواه عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركانة بن عبد رب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليها حزنا شديدا فساله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتهما اطلقتهما ثلاثا في مجلس واحد قال نعم قال انما تلك واحدة فارتجعها قال فراجعها وروى ابن جريج عن طاوس عن أبيه ان ابا الصهباء قال لابن عباس الم تعلم ان الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وصدر من خلافة عمر نزل الى واحدة قال نعم وذكر علماء الحديث ان هذين الحديثين منكران اه وقال الجصاص في كتابه احكام القرآن وقال محمد بن اسماعيل الطلاق الثلاث لم يرد الا واحدة

واحتج بما رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس طلق
 ركانه بن عبد يزيد امر أنه ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليها خراشديد
 فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقها قال أطلقها ثلاثا في
 مجلس واحد قال نعم قال فانما تلك واحدة فأرجعها ان شئت قال فأرجعها
 وبعاروى أبو عاصم عن ابن جريج عن طاوس عن أبيه ان أبا الصهباء قال
 لابن عباس ان الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ترد الى واحدة قال نعم وقد قيل ان هذين
 الحديثين منكران اه فكييف مع هذا كله يليق بالشوكاني ان يقول
 فيما اعترف انه أثبت ما روى في هذا الحديث مع انه مع ضعفه مضطرب
 ومعارض وأنت ترى انه لم يبق بعد ما أوضحنا معنى للاضطراب والمعارض
 وهل يمكن ان تعارض الرواية التي هي أثبت الروايات ودواها الشافعي
 وأبو داود والدارقطني وصححها الحاكم وابن حبان وحسنها أبو داود ولم
 يعرف الترمذي سواها برواية معلولة بابن اسحاق أو برواية ابن عباس
 المنكرة أو برواية محمود بن أبي سعيد مع انها تدل على خلاف ما يقول وعلى
 وقوع الطلاق ثلاثا والعصيان على فرض صحتها اذ لو لم يقع الثلاث لم يكن
 هنالك داع لغضب النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك ساق الحنفية حديث
 محمود بن أبي سعيد لا على وقوع الثلاث جملة والعصيان لذلك ولكن
 الشوكاني جعله نعصبه للاقوال الشاذة ينسب ما قدمته يداه ونقله عن
 الحفاظ وذكره غير واحد منهم كيف وقد قال النكحل بن الهمام وأما
 حديث ركانه فمذكور والاصح ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ان
 ركانه طلق زوجته البتة خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ما أراد

الواحدة فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان اه وقال
 الالوسي في تفسيره وأما حديث ركانة فقد روى على النخاع والذي صح
 ما أخرجه الشافعي وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي ان
 ركانة طلق زوجته البتة الحديث فهذا يدل على ان الطلاق منه كان
 كناية ونية الاعدد فيها معتبرة وأنه لو أراد ما زاد على الواحدة لوقع والا
 لم يكن للاستحلاف فائدة اه فغير هذه الرواية لم يصح فلا معنى لقول
 الشوكاني بعد ما نقلناه عنه وعن غيره والرواية التي ذكرناها انه أي
 ركانة طلقها ثلاثا الخ

قال الشوكاني واستدل القائلون بأنه لا يقع من المتعدد الا واحدة بما وقع
 في حديث ابن عباس عن ركانة انه طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد
 فخرن عليها حتى نأشديدا فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقتهما
 فقال ثلاثا في مجلس واحد فقال له صلى الله عليه وسلم انما لك واحدة
 فارتجعهما أخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه وأجيب عن ذلك بأجوبة منها
 ان في اسناده محمد بن اسحاق ورد بأنهم قد احتجوا في غير واحد من الاحكام
 بمثل هذا الاسناد ومنها معارضته بفتوى ابن عباس المذكورة في الباب
 ورد بأن المعتبر روايته لا رأيه ومنها ان أبا داود رجح أن ركانة انما طلق
 امرأته البتة كما تقدم ويمكن ان يكون من روى ثلاثا حمل معنى البتة على
 معنى الثلاث وفيه مخالفة للظاهر والحديث نص في محل النزاع اه وقال
 ابن حجر في الفتح ومن القائلين بالتحريم وال لزوم من قال اذا طلق ثلاثا
 جموعة وقعت واحدة وهو قول محمد بن اسحاق صاحب المغازي واحتج بما
 رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركانة بن

عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليها خزانها شديد افسأله النبي
صلى الله عليه وسلم كيف طلقتهما قال ثلاثا في مجلس واحد فقال النبي صلى
الله عليه وسلم انما تلك واحدة فارتجعهما ان شئت فارتجعهما واخرجه أحد
وابو يعلى وصححه من طريق محمد بن اسحاق وهذا الحديث نص في
المسألة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات الا في ذكرها وقد
أجابوا عنه بأربعة أشياء أحدها ان محمد بن اسحاق وشيخه مختلف فيهما
وأجيب بأنهم احتجوا في عدة من الاحكام بمثل هذا الاسناد كحديث أن
النبي صلى الله عليه وسلم رد على أبي العاص بن الربيع زينب بنته بالنكاح
الاول وليس كل مختلف فيه مردودا والثاني معارضته بفتوى ابن
عباس بوقوع الثلاث كما تقدم عن روايه مجاهد وغيره فلا يظن بابن
عباس انه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم بقي
بخلافه الا بمرجح ظهوره وراوى الخبر أخبر من غيره بما روى وأجيب بأن
الاعتبار برواية الراوى لا برأيه لما يطررق رأيه من احتمال النسيان وغير
ذلك وأما كونه تمسك بمرجح فلم ينحصر في المرفوع لاحتمال التمسك
بتخصيص أو تقييد أو تأويل وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر
الثالث ان أبا داود رجح ان ركائة انما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو
من طريق آل بيت ركائة وهو تعليل قوى لجواز أن يكون بعض روايته
حل البتة على الثلاث وقال طلقها ثلاثا فهذه التمسكة يقف لاستدلال
بحديث ابن عباس الرابع انه مذهب شاذ فلا يعمل به وأجيب بأنه
نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر مثله نقل ذلك ابن
مغيث في كتاب الوثائق له وعزاه لمحمد بن وضاح ونقل الفتوى بذلك

عن جماعة من مشايخ قرطبة كـ محمد بن تقي بن محمد و محمد بن عبد
السلام الحشني وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء
وطاوس وعمر بن دينار ويتعجب من ابن السبكي حيث جزم بأن لزوم
الثلاث لا اختلاف فيه وإنما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف
كما ترى اهـ

وأقول قد علمت مما تقدم ان مارواه عكرمة عن ابن عباس في قصه زكاته
منسكروا ان البخاري قال ان أصح الروايات انها طلقها البتة وان الثلاث
ذكرت فيه على المعنى وان رواية عكرمة لم يصحها سوى أبي يعلى من
طريق محمد بن اسحاق وهي معلولة به وبشيخه وان روايته أنه طلقها البتة
أخرجها الترمذي وصحها الحاكم وابن حبان وقال أبو داود حديث
حسن صحيح وقال الترمذي لا يعرف الا من هذا الوجه ومن هذا يسقط
الاستدلال برواية عكرمة وأما الجواب عن إعلاله بـ محمد بن اسحاق
وشيخه بأنهم احتجوا في عدة من الأحكام الخ فهو مردود بأن محل ذلك اذا
لم يعارض المعلول ما هو أثبت منه وأصح كما هنا وأما الجواب عن معارضته
بفقوى ابن عباس بأن الاعتبار برواية الراوي لا برأيه الخ فردود أيضا
بأن النسيان مع اننا انسلم انه غير قادح في الرواية لما يأتي غير محتمل هنا
فان ظاهرا التعبد بـ كان الخ ان ذلك كان معروفا مشهورا فلم يبق الا
احتمال الغفلة أو العمد وكلاهما غير جائز على ابن عباس رضي الله عنه
لان كلا منهما يؤدي الى سقوط الاحتجاج ولم يقل بذلك أحد فتمعين أن
يكون مخالفة لروايته لم يرجح ولا جائز أن يكون المرجح مخصصا أو
مقيدا لانه يستلزم عاما أو مطلقا وكلاهما غير موجود هنا فان الموجود

هنا روايته وهي تقتضي أن يقع الثلاث واحدة ورأيه وهو يقتضي أن
يقع ثلاثا فهماعلى طرفي نقبض فلا تقييد ولا تخصيص فتعين أن يكون
المرجح ناسخاوعلى كل حال ففي مثل هذه المخالفة يسقط الاحتجاج
بالرواية لانه متى ثبت ان الراوى عمل بعذر الرواية بخلافها مما هو خلاف
بمقين كما هنا يسقط العمل بروايته لانه لا يخلو ما أن يكون عمله على
خلافها لانه عرف النسخ أو نسي ما روى أو غفل عنه أو ترك العمل به
عمدا فان كان لانه عرف نسخها فلا يعمل بها وان كان للنسيان أو الغفلة
فكذلك لان رواية الناسي والمغفل ساقطة وان كان عمدا كان فاسقا
والفاسق لا تقبل روايته كذا قرره الامام النسفي في كشف الاسرارعلى
أن عمل ابن عباس وقتواه على خلاف هذه الرواية قد ثبت ومجرد الاحتمال
لا يخرج به عن كونه طعنا الا اذا دل عليه دليل على ان هذا الحديث قد
أعرض عنه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل عن أحد منهم انه
احتج به على عمر رضي الله عنه حين نادى على الناس جميعا وأجاز الثلاث
عليهم وأما ضاه وظهور الفتوى على خلافه فكان اعراض الكل عن
الاحتجاج به في وقت الحاجة الى ذلك دليلا واضحا على انه غير ثابت فقد
صرح الامام النسفي في كشف الاسرار بأن عدم الاحتجاج بالحديث
عند حدوث الخلاف بين الاصحاب مسقط للعمل به لانه يدل على عدم
ثبوته لانه لو كان ثابتا لمتسلك به من يوافقه عند الخلاف على مخالفته فلما
لم يتسلك به أحد دل على انه غير ثابت فكيف بهذا الحديث الذي لم يحتج به
أحد عند الاتفاق على خلافه وأما الجواب عما قالوا من ان أبا داود
رجح الخبران فيسه مخالفة للظاهر الخ فهو مردود أيضا بأن قد علمت ان

البحارى جزم بأن أصح الروايات انهاطلقتها لبنة وان الثلاث ذكر فيه
على المعنى ولم يقل يمكن ان يكون الخ حتى يكون هذا مجرد احتمال غير
منقول وانه خلاف الظاهر وعلى فرض انه كذلك لا يضر لانما صرنا اليه
توفيقا بين الأدلة ولا يحصى عن ذلك لمن أراد التوفيق بين الروايات
المختلفة بظاهرها ورد بعضها الى بعض كما هنا والاخذ بما هو أثبت وأصح
ورد غيره اليه كما قلنا متعين في مقام استنباط الاحكام كما لا يخفى على من له
أدنى المسام بذلك وبالجملة تعلم مما أوضحنا لك سقوط الاستدلال وأما
الجواب عن قولهم انه مذهب شاذ ولا يعمل به بأنه نقل عن على الخ فهو
مردود أيضا بأن مذهب من ذكر من الصحابة والتابعين خلافه وعلى
فرض صحة ذلك النقل يحمل على انه كان قبل انعقاد الاجماع وسيأتى
زيادة ايضاح

قال الشوكاني واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس المذكور في الباب أن
لطلاق كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وقد أجيب
عنه بأجوبة منها ما نقله المصنف رحمه الله في هذا الكتاب بعد اخراجه
له ولفظه وقد اختلف الناس في تأويل هذا الحديث فذهب بعض
التابعين الى ظاهره في حق من لم يدخل بها كما دللت عليه رواية أبي داود
وتأوله بعضهم على صورة تكوير لفظ الطلاق بأن يقول أنت طالق أنت
طالق أنت طالق فانه يلزمه واحدة اذا قصد التوكيد وثلاث اذا قصد
تكوير الایقاع فكان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي
بكر على صدقهم وسلامتهم وقصد هم في ذلك الفضيلة والاختيار لم يظهر
فيهم خب ولا خداع وكانوا يصعدون في ارادة التوكيد فلما رأى عمر في

زمانه أمور اظهرت وأحوالات غيرت وفشا ايقاع الثلاث جملة بلفظ
لا يحتمل التأويل الزمهم الثلاث في صورة التكرير اذ صار الغالب
عليه قصدها وقد أشار إليه بقوله ان الناس قد استجلبوا في أمر كانت لهم
فيه اناة وقال أحمد بن حنبل كل أصحاب ابن عباس روائعه خلاف ما قال
طاوس سعيد بن جبيرة ومجاهد ونافع عن ابن عباس بخلافه قال أبو داود
في سننه صار قول ابن عباس فيما حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق
عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن
ثوبان عن محمد بن اياس ان ابن عباس وأباه برة وعبد الله بن عمرو بن
العاص سئلوا عن البكر يلقها زوجه ان لا فكلهم قالوا لا تحل له حتى
تسبح زوجها غيره اه كلام المصنف وقوله وتأوله بعضهم على صورة
تكرير لفظ الطلاق الخ هذا البعض الذي أشار إليه هو ان سريج وقد
ارتضى هذا الجواب القرطبي وقال النووي انه أصح الاجوبة ولا يخفى ان
من جاء بلفظ يحتمل التأويل كيدوا دعي انه نواه بصدق في دعواه ولو في آخر
الدهر فكيف بزمن خيرة القرون ومن يليه وان جاء بلفظ لا يحتمل
التأويل كيد لم يصدق اذا ادعى التأويل كيد من غير فرق بين عصر وعصر
ويجاب عن كلام أحمد المذکور بأن المخالفين لطاوس من أصحاب
ابن عباس انما نقولوا عن ابن عباس رأيه وطاوس نقل عنه روايته فلا
مخالفة وأما ما قاله ابن المنذر من انه لا يظن بابن عباس أن يحفظ عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويقتي بخلافه فيجاب عنه بأن الاحتمالات
المسوقة لتروك الرواية والعدول الى الرأي كثيرة منها النسيان ومنها قسام
دليل عند الراوي ونحن منعبدون بما بلغنا دون ما لم يبلغ وبمثل هذا يجاب

عن كلام أبي داود المذکور ومن الاجوبة عن حديث ابن عباس المذکور
ما نقله البيهقي عن الشافعي انه قال يشبه أن يكون ابن عباس رأى شبأ
نسخ ويحاج بأن النسخ ان كان بدليل من كتاب أو سنة فما هو وان كان
بالاجماع فاین هو علی انه یبعد ان یستمر الناس أيام أبي بكر وبعض أيام عمر
على أمر منسوخ وان كان الناسخ له قول عمر المذکور فما شاء ان ینسخ سنة
ثابتة بمحض رأيه وحاشا أصحاب رسول الله صلى الله علیه وسلم ان یجبوه
الى ذلك ومن الاجوبة دعوى الاضطراب كما زعمه القرطبي في المفهم وهو
زعم فاسد لا وجه له

ومنها ما قاله ابن العربي ان هذا حديث مختلف في صحته فكيف یقدم علی
الاجماع ویقال ان الاجماع الذي جعلته معارضا للسنة الصحيحة ومنها
انه لبس في سياق حديث ابن عباس ان ذلك كان یبلغ النبي صلى الله علیه
وسلم حتی یقرره والحجة انما هی في ذلك وتعقب لان قول الصحابة كننا نفع
كذا في عهد رسول الله صلى الله علیه وسلم في حکم المرفوع علی ما هو
الراجح وقد عملتم بئلهذا في كثير من المسائل الشرعية والحاصل ان
الفاصلين بالمتابع قد أكثروا من الاجوبة علی حديث ابن عباس وكلها
غير خارجة عن دائرة التعسف والحق أحق بالتباعد فان كانت تلك
المحاجة لاجل مذهب الاسلاف فهی أحق وأقل من ان تؤثر علی السنة
المطهرة وان كان لاجل عمر بن الخطاب فاین یقع المسكين من رسول الله
صلى الله علیه وسلم ثم أي مسلم من المسلمين یستحسن عقله وعلمه ترجیح
قول صحابی علی قول المصطفی اه كلامه وقال ابن حجر ویقوى حديث
ابن اسحق المذکور ما أخرجه مسلم من طریق عبد الرزاق عن معمر

عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق
الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب إن الناس قد استججوا في أمر كانت
لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم ومن طريق عبد الرزاق عن
ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس أنعم
لما كانت الثلاث تجهل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وثلاثا من أماره عمر قال ابن عباس نعم ومن طريق حماد بن زيد
عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس أن أبا الصهباء قال لابن عباس
ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة
قال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تنابح الناس في الطلاق فأجازوه
عليهم وهذه الطريق الأخيرة أخرجهما أبو داود لكن لم يسم إبراهيم
ابن ميسرة وقال بدله عن غير واحد ولفظ المتن اما علمت ان الرجل كان
إذا طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة الحديث فتمسك
بهذا الصنيع من أهل الحديث وقال إنما قال ابن عباس ذلك في غير
المدخول بها وهذا أحد الأجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة وهو
جواب الصحيح بن راهويه وجماعة وبه جزم كرى الساجي من الشافعية
ووجهوه بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها أنت طالق فإذا قال
بلاثا لحنى العدد لوقوعه بعد البينونة وتعقبه القرطبي بأن قوله أنت طالق
لاثا كلام متصل غير منفصل فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة
حكما وقال النووي أنت طالق معناه أنت ذات الطلاق وهذا اللفظ يصح
تفسيره بالواحدة وبالثلاث وغير ذلك الجواب الثاني دعوى شذوذه رواية

طاوس وهى طريقة البيهقي فانه ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم
الثلث ثم نقل عن ابن المنذر انه لا يظن بابن عباس أن يحفظ عن النبي
صلى الله عليه وسلم ويقتى بخلافه فتعين المصبر الى الترجيع والاخذ بقول
الاكثر اولى من الاخذ بقول الواحد اذا خالفه وقال ابن العربي هذا
حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على الاجماع قال وبعارضه حديث
محمود بن ابيد يعنى الذى تقدم ان النسائي أخرجه قال فيه التصريح بأن
الرجل طابق ثلاثا مجموعته ولم يردده النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه كذا
قال وليس في سببنا الخبر تعرض لامضاه ذلك ولا لردده كذا قال ابن حجر
وأقول معنى قول ابن العربي بل أمضاه انه صلى الله عليه وسلم لم يرد ذلك
الطلاق وقام غضبان وقال أيلعب بكتاب الله وأباين أظهر كم كما سبق
وهذه قرينة واضحة تدل على ان الطلاق الثلاث قد وقع ولكون ايقاعه
كذلك معصية قام النبي صلى الله عليه وسلم غضبان وقال ما قال والا فلا
داعى للغضب وذلك القول بمجرد التلفظ بالطلاق الثلاث بدون أن يقع به
شيء أو تقع به واحدة لان المعصية انما هى في ايقاع الثلاث جملة كما هو
مذهب ابن العربي المالكي وهو مذهب الحنفية أيضا قال ابن حجر
الجواب الثالث دعوى النسخ فقال البيهقي عن الشافعي انه قال يشبهه أن
يكون ابن عباس علم شيئا نسخ ذلك قال البيهقي ويقويه ما أخرجه أبو داود
من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان الرجل اذا طلق
امرأته فهو أحق برجعته وان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك وقد أنكر المأزري
ادعاء النسخ فقال زعم بعضهم ان هذا الحكم منسوخ وهو غلط فان عمر
لا ينسخ ولو نسخ وحاشا لبادر الحجابة الى انكاره وان أراد القائل انه نسخ

في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنع ولكنه يخرج عن ظاهر الحديث
 لانه لو كان كذلك لم يجوزوا روى ان يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر
 وبعض من خلافة عمر فان قيل فقد يجمع الصحابة ويقبل منهم ذلك قلنا انما
 يقبل منهم ذلك لانه يستدل باجماعهم على ناسخ واما انهم ينسخون من تلقاء
 أنفسهم فعاد الله لانه اجماع على الخطأ وهم معصومون عن ذلك فان قيل
 النسخ انما ظهر في زمن عمر قلنا هذا أيضا غلط لانه يكون قد حصل الاجماع
 على الخطأ في زمن أبي بكر وليس انقراض العصر شرطاً على الراجح قلت
 نقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره وهو متعقب في مواضع
 أحدها ان الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل ان عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه
 ما ذكرناه قال ما تقدم يشبه أن يكون قد علم شيئاً من ذلك نسخ أي اطلع
 على ناسخ للحكم الذي رواه مرفوعاً ولذلك أفتى بخلافه وقد سلم المأزري
 في أثناء كلامه ان اجماعهم يدل على ناسخ وهذا امر ادعى النسخ
 الثاني انكاره الخروج عن الظاهر عجيب فان الذي يحاول الجمع بالتأويل
 يرتكب خلاف الظاهر حتماً الثالث ان تعليطه من قال المراد ظهور
 النسخ عجيب أيضاً لان مراده بظهوره انتشاره وكلام ابن عباس انه كان
 يفعل في زمن أبي بكر محمول على ان الذي كان يفعله لم يبلغه النسخ فلا يلزم
 ما ذكر من اجماعهم على الخطأ وما أشار اليه من مسألة انقراض العصر
 لا يجي وهذا لان عصر الصحابة لم ينقض في زمن أبي بكر ولا عمر فان المراد
 بالعصر الطبقه من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما

طبقه واحدة اهـ

وأقول ما قاله الحافظ ابن حجر من ان كلام ابن عباس انه كان يفعله في

زمن أبي بكر محمول الخ هو الذي ظهر لي من سياق كلام ابن عباس رضي
 الله عنهم ما قبل الاطلاع على كلام ابن حجر وعلى هذا يكون المعنى حينئذ
 ان الطلاق الثلاث كان يقع واحدة بمعنى قبل نسخه وأن الدليل على انه كان
 كذلك مشروعا قبل النسخ انه استمر من لم يبلغه الناسخ على العمل بذلك
 والفتوى به الى ان تنابع الناس على الفتوى والعمل بذلك واشتهر حتى
 علم به عمر وغيره ممن يعلمون الناسخ فعند ذلك نادى عمر في الناس جميعا
 بامضاء الثلاث عليهم عملا في ذلك بالناسخ المعلوم له وغيره واجمع الكل
 على ذلك حينئذ ولم ينقل عن أحد منهم أو من التابعين انه خالف بعد ذلك في
 هذا الحكم ولم ينقل عن أحد من كان موجودا من الصحابة والتابعين وقت
 نداء عمر بامضاء الثلاث انه احتج بحديث ابن عباس في مقابلة امضاء عمر
 الثلاث بل من بعد ذلك قد ظهرت فتوى الصحابة والتابعين بوقوع الثلاث
 جلة بالانكسر وما ذاك الا لعلهم بالناسخ

ونظير قول ابن عباس المذكور فيما ذكرناه قول عائشة رضي الله عنها
 كان فيما أنزل من القرآن عشر رضاءات معلومات بحر من ثم نسخ بخمس
 رضاءات معلومات بحر من وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما
 يقرأ من القرآن رواء مسلم فان مر ادعائه رضي الله عنه ان ذلك كان
 قرآنا ثم نسخت تلاوته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وان الدليل على انه
 كان كذلك قرآنا ان من لم يبلغه نسخ التلاوة استمر على قراءته الى ان
 توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي تريد بمثل هذا السياق ان تخبر
 انه كان قرآنا وتقيم الدليل على ذلك باستمرار من لم يبلغه نسخ التلاوة على
 قراءته وليس مرادها ان تخبر انه بقي قرآنا لم ينسخ الى ان توفي صلى الله عليه

وسلم لانه بعد وفاته لا تنسخ التلاوة باجماع المسلمين وعلى هذا فنقول ابن
 عباس كان الطلاق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم الخ لا يدل على ان ذلك
 كان حكما مقررًا عند الكل لم ينسخ الى ان أمضى الثلاث عمر رضى الله عنه
 على خلاف ذلك الحكم حتى يقال ان عمر هو الذي نسخ ذلك بمحض رأيه
 وحاشاه وليس مراد ابن عباس الاخبار بما ذكر بل مراده رضى الله عنه
 بمثل هذا السياق الاخبار بان ذلك الحكم كان مشروعا والاستدلال على
 ذلك باستمرار من لم يبلغه الناسخ على فعله والفتوى به في زمن النبي عليه
 الصلاة والسلام وأبي بكر وصدر من خلافة عمر الى ان اشتهر وتتابع
 الناس عليه وبلغ ذلك عمر فأمر مضي الثلاث عملا بالناسخ وأجمع الكل
 على ما صنع عمر كمرعاية الامر انه لم يشتهر نقل الناسخ اكتفاء بالاجماع
 الذي هو أقوى منه ودليل على وجوده فان الاجماع على النسخ اجماع على
 وجود الناسخ ومع ذلك فقد نقلنا لك الناسخ فيما سبق
 ويكون قول ابن عباس كان الطلاق الخ أيضا فيما ذكرناه من ان الذي
 كان يفعله من لم يبلغه الناسخ كالحديث الذي أخرجه مسلم وغيره عن جابر
 قال كنا نستمع بالقبضة من الدقيق والتمر الايام على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى نها عمر فانتبهنا فانهم
 قالوا فيماروى عن جابر لما كانت رواية من روى تحريم المتعة الى يوم
 القيامة هي الخ في نسخ حلها وقد كانت هذه الرواية على النهى المؤبد وقد
 وقع ذلك النهى في آخر موطن من المواطن الذي سافر فيه النبي صلى الله
 عليه وسلم وتعقب ذلك موته بأربعة أشهر وجب المصير الى ما اقتضته تلك
 الرواية من تحريمها والنهى المؤبد ولم يعارضها ما أفادته رواية جابر من ان

جمعاً من الصحابة ثبتوا على حل المتعة وفعل الاستمتاع في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد موته إلى أيام عمر لعدم العلم بالناسخ فإن من علم النسخ المؤبد حجة على من لم يعلم واستمراؤه من استمر على فعل المتعة والقول بجلها إنما كان ذلك منه لعدم علمه بالناسخ فلما علم عمر بأن جمعاً من الأصحاب يفعل المتعة ويقول بجلها وكان هو رضى الله عنه كغيره من المقرين برسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الناسخ نهى من كان يفعل المتعة ويقول بجلها عن فعلها والقول بجلها فانهى وامتشل وقد ارتضى هذا الكلام في حديث جابر الشوكاني في نيل الأوطار حيث قال في باب ما جاء في نكاح المتعة وأجيب عن حديث جابر بأنه فعل ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر لأنه لم يبلغه الناسخ حتى نهى عنهم وعندهم أن الناس ياقون على ذلك لعدم الناقل وكذا يحمل فعل غيره من الصحابة ولذا سأخ لعمر أن نهى وسأخ لهم الموافقة وهذا الجواب وإن كان لا يخلو عن تعسف ولكن أوجب المصير إليه حديث سيرة الصحيح المصرح بالتحريم المؤبد وعلى كل حال فحين متعبدون بما بلغنا وقد صرح لنا عنه التحريم المؤبد ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قادح في صحته ولا فائنة لنا بالمعذرة عن العمل به كيف والجهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعمه إوابه ورووه لنا حتى قال عمر فيما أخرجه عنه ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن الأربعة بالجماعة إلى آخر ما ذكره الشوكاني في هذا الباب مما هو صريح في عدم العمل بحديث جابر المذكور لوجود الناسخ وإن كان لم يعلم به من فعل المتعة وقال بجلها من الصحابة وفي أن فعل الصحابة هذا لم يبلغ النبي

صلى الله عليه وسلم ولا أبابكر ولا عمر في صدر من خلافته حتى بلغه
 بعد ذلك ونهى الناس عن فعل المتعة والقول بحلها عمر لما في ذلك بالناسخ
 المعلوم له ولا شئ ان حديث ابن عباس المذکور أولى بان يقال فيه ذلك
 نظر الوجود بالناسخ أيضا وان عمر الذي نهى الناس عن حل المتعة هو عمر
 الذي نادى في الناس بامضاء الثلاث كما علمت واجهه ور من الصحابة هنا
 أيضا قد حفظوا وقوع الثلاث وعملوا به ورووه لنا أيضا حتى كان عمر اذا
 جاءه من طلق امر أنه ثلاثا أوجع ظهره وسيداق حديث ابن عباس أولى
 ان لا يدل على ان فعل من كان يفعله من الاصحاب كان يبلغ النبي صلى الله
 عليه وسلم وأبابكر وعمر في بدء خلافته فهو أولى بالحل على ان من فعله انما
 كان لعدم علمه بالناسخ حتى تسابع الناس في ذلك واشتهروا بلغ ذلك عمر
 فنهى عنه فانهوا **ك**ما نهى عن المتعة فانهوا ولولا وجود الناسخ
 ما ساع لعمر ان يمضى الثلاث على الناس ولا ساع للاصحاب أن يوافقوه
 والتعسف الذي لا يخلو عنه الجواب عن حديث جابر عما ذكره غير موجود
 في الجواب بذلك عن حديث ابن عباس المذکور للفرق بين السباقين لان
 حديث جابر جاء بلفظ كننا نستمتع وهذا هو السباق الذي قالوا فيه انه في
 حكم المرفوع على الزاج وحديث ابن عباس جاء بلفظ كان الاطلاق الخ فلم
 يسند فعل ذلك له مع غيره ولم يقولوا فيه انه في حكم المرفوع لانهم انما قالوا
 ذلك في قول الصحابي كننا نفعل

ونظير حديث جابر فيما ذكره ما قال ابن عمر كننا نخبار ولا نرى بذلك بأسا
 حتى زعم رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك فتركناه من
 أجل ذلك ونظائر ذلك كثيرة لمن تتبع ومن ذلك تعلم ان سباق قول ابن

عباس المذکور هو كسياق قول عائشة المذکور لا يقتضى واحد منهما
ان ذلك فى حكم المرفوع ولا يدل على ان ذلك الفعل كان يبلغ النبى صلى الله
عليه وسلم لانه لو بلغه ما اقره بل كان يمضى وقوع الثلاث كما فعل عمر
حين بلغه ذلك فلا يصح قياس قول ابن عباس هذا على قول الصحابي كذا
نفعل كذا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يدل ظاهرا على ان ذلك
كان يبلغه عليه الصلاة والسلام فيكون فى حكم المرفوع على الراجح
للفرق بين سياقي القولين والا لكان قول عائشة المأزور كره كذلك وهو
غير صحيح بالاجماع على انك تعلم مما قالوه فى حديث جابر كذا استمع الخ
وحديث ابن عمر كذا اغتابر الخ ان قول من قال ان قول الصحابي كذا نفعل
الخ فى حكم المرفوع ليس على اطلاقه بل ذلك فيما ذالم يدل دليل على ان
ظاهره غير مراد كما فى حديث جابر وابن عمر ومثلهما حديث ابن عباس
المذکور على فرض تسليم المساواة فى السياقين وان كان بينهما فرق كما
ذكر فبطل ما سياتى لابن حجر ومثله ما مر للشوكاني من تعقب الجواب
بما ذكره بأن قول الصحابي كذا نفعل الخ فى حكم الرفع على الراجع الخ ما قال
قال ابن حجر الجواب الرابع دعوى الاضطراب قال القرطبي فى المفهم
وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب فى لفظه وظاهر سياقه
يقتضى النقل عن جميعهم ان معظمهم كانوا يرون ذلك والعادة فى مثل
هذا ان يفشوا الحكم وينتشر فكيف يتفرده واحد عن واحد قال فهذا
الوجه يقتضى التوقف عن العمل بظاهره ان لم يقتض القطع بطلانه
الجواب الخامس دعوى انه ورد فى صورة خاصة فقال ابن سريج وغيره
يشبه ان يكون ورد فى تكرير اللفظ كان يقول أنت طالق أنت طالق أنت

طالق وكافوا أو لا على سلامة صدورهم يقبل منهم انهم أرادوا التأكيد
فلما كثرت الناس في زمن عمر وكثرت فيهم الخداع وغيره مما يمنع قبول من
ادعى التأكيدهم على عمر اللفظ على ظاهر التكرار فأضاه عليهم وهذا
الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمران الناس استنجلوا في أمر
كانت لهم فيه أناة وكذا قال النووي أن هذا أصح الاجوبة كما قال
ابن حجر في الفتح وقال اللوسى في تفسيره واعترضه العلامة ابن حجر قائلا
انه عجيب فان صريح مذهبنا تصديق مريد التأكيدهم بشرطه وان بلغ في
الفسق ما بلغ اه

قال ابن حجر الجواب السادس تأويل قوله واحدة وهو أن معنى قوله كان
الثلاث واحدة أن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يطلقون
واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومحصلة ان الطلاق الموقع
في زمن عمر ثلاثا كان يوقع قبل ذلك واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثلاث
او كانوا يستعملونها نادرا وأما في عصر عمر فكثرت استعمالها ومعنى
قوله فأضاه عليهم واجازه وغير ذلك انه صنع فيه من الحكم بابقاع الثلاث
ما كان يصنع قبله ورجع هذا التأويل ابن العربي ونسبه الى أبي زرعة
وكذا أورده البيهقي باسناده الصحيح الى أبي زرعة أنه قال معنى هذا الحديث
ان ما تطلقونه أنتم ثلاثا كانوا يطلقونه واحدة قال النووي وعلى هذا
فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغيير الحكم في
الواحدة والله أعلم وأقول من أول بهذا التأويل أيضا النكاح الهراسي
في كتابه أحكام القرآن وكذا الجصاص في كتابه أحكام القرآن أيضا
وقال اللوسى واعترض عليه بعدم مطابقته للظاهر المتبادر من كلام عمر

لا سيما مع قول ابن عباس رضي الله عنهما الثلاث الخ فهو تأويل بعبد
 اه وقال المكمل في فتح القدير وما قيل في تأويله ان الثلاث التي
 يوقعونها الآن انما كانت في الزمان الاول واحدة تنبيه على تغير الزمان
 ومخالفة السنة فشكل اذ لا يتجه حينئذ قوله فأضاء عمر رضي الله عنه
 اه وأقول الاعتراض بعدم مطابقة هذا التأويل للظاهر المتبادر من
 كلام عمر مدفوع لانه المتبادر من قوله كان الطلاق الخ ومن قوله
 فلما رأى الناس قد تتابعوا وقوله فلما كان في عهد عمر تتابع الناس
 فان هذا السياق يدل على ان الناس ما كانوا ينفقه بلون ذلك ولا يعرفون
 المتتابع في الطلاق وابقاعه متتابعاً وانما تتابعوا فيه وأوقعوه كذلك في
 زمن عمر فأضاء عليهم وصنع فيه بايقاع الثلاث ما كان يصنع قبله وهو
 ظاهر لمن تأمل

قال ابن حجر الجواب السابع دعوى وقفه فقال بعضهم ليس في هذا
 السياق ان ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم في فقره والجهة انما هي
 في فقر يره وتعقب بأن قول الصحابي كنا نفضل كذا في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حكم الرفع على الراجع جلا على أنه اطلع على ذلك
 فأقره لتوفر دواعيه على السؤال عن جليل الاحكام وحقيقتها اه
 وأقول قد تقدم لك قريباً ما يدفع هذا التعقب فتذكره ولذلك قال
 اللوسى في تفسيره وأنا أقول الطلاق الثلاث في كلام ابن عباس رضي
 الله تعالى عنهما يحتمل أن يكون بلفظ واحد وحينئذ يكون الاستدلال
 به على المدعى ظاهراً وبؤيد هذا الاحتمال ظاهر ما أخرجه أبو داود وعنه
 اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً بضم واحد فهي واحدة وحينئذ

يجاب بالنسخ ويحتمل أن يكون بالفاظ ثلاثة في مجلس واحد مثل أنت
طالق أنت طالق أنت طالق ويحمل ما أخرجه أبو داود على هذا بأن
يكون ثلاثاً متعلقة يقال لاصفة لمصدر محذوف أي طلاقاً ثلاثاً ولا تمييزاً
للابهام الذي في الجملة قبله وبضم واحد معني متتابعة وحينئذ يوافق الخبر
بظاهره أهل القول الأخير ويجاب عنه بأن هذا في الطلاق قبل الدخول
فانه كذلك لا يقع الا واحدة كما ذهب اليه الامام أبو حنيفة رضي الله
تعالى عنه لان البيئونة وقعت بالتطبيق الاولى فصا دقتها الثانية وهي
مباعدة ويدل على ذلك ما أخرجه أبو داود والبيهقي عن طاوس ان رجلاً
يقال له أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال اما علمت ان
الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من اماره عمر قال ابن
عباس بلى كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها
واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من
امارة عمر فلما رأى الناس قد تنازعوا فيها قال أبو بكر ومن علمهم وهم هذه
مسئلة اجتهدية كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد في
الصحيح انها رفعت اليه فقال فيها شيئاً واعلمها كانت تقع في المواضع النائية
في آخر أمره صلى الله عليه وسلم فيجتمعون فيها من أوقى علماً فيجعلونها واحدة
وليس في كلام ابن عباس رضي الله عنهما ما نصرح بأن الجاعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بل في قوله جعلوها واحدة إشارة الى ما قلنا
وعمر رضي الله عنه بعد مضي أيام من خلافته ظهر له بالاجتهاد أن
الاولى القول بوقوع الثلاث لكنه خلاف مذهبه وهو ذهب كثير من

الحكاية حتى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ٥١
وحاصله ان الرجل اذا طلق امرأته في مجلس واحد بألفاظ ثلاثة ولم يدخل
بها فقد وقع فيه الاختلاف ففهم من قال تبين بواحدة وهى الاولى ويلغو
ما بعدها وهو مذهب أبى حنيفة والائمة الثلاثة ومنهم من قال يقع الثلاث
وهو مذهب عمر وكثير من الحكاية حتى ابن عباس وعلى ذلك يكون رأى
ابن عباس موافقا لروايته ويكون هذا الفرق لم يفرق بين ما اذا وقع
الثلاث بلفظ واحد أو بألفاظ ثلاثة في مجلس واحد وبين ما اذا كانت
الزوجة مدخولا أو غير مدخول بها والفرق الاخر فرق بين المدخول
بها فيقع الثلاث بلفظ أو بألفاظ وغير المدخول بها فيقع الثلاث اذا كان
بلفظ واحد وتقع الاولى فقط اذا كان بألفاظ متعددة

قال ابن حجر الجواب الثامن حل قوله ثلاثا على ان المراد بها لفظ البتة
كما تقدم في حديث ركانة سواء وهو من رواية ابن عباس أيضا وهو قوى
ويؤيده ادخال البخارى في هذا الباب الاثر الذى فيها البتة والاحاديث
التي فيها التصريح بالثلاث كانه يشير الى عدم الفرق بينهما وان البتة اذا
أطلقت حملت على الثلاث الا أنه ان أراد المطلق واحدة فيقبل فيكون
بعض روايته حمل لفظ البتة على الثلاث لاشتهار التسوية بينهما فرواها
بلفظ الثلاث وانما المراد بلفظ البتة وكافوا في العصر الاول يقبلون ممن قال
أردت بالبتة واحدة فلما كان عهد عمر مضى الثلاث في ظاهرها الحكم قال
القرطبي وجهه الجمهور في لزوم من حيث النظر ظاهرة جدا وهو ان
المطلقة ثلاثا لا تفصل للمطلق حتى تنكح زوجا غيره ولا فرق بين مجموعها
ومفرقها لنفسه وشرا وما يتقبل من الفرق صوري الغاء الشرع اتفاقا في

النكاح والعق والافار يوفى لوقال الولي انكحتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كما لو قال انكحتك هذه وهذه وهذه وكذا في العتق والاقرار وغير ذلك من الاحكام واحتج من قال ان الثلاث اذا وقعت بمجموعة جملت على الواحدة بأن من قال أحلف بالله ثلاثا لا يهدد حلفه الا بيمين واحد فليكن المطلق مثله وتعقب باختلاف الصيغتين فان المطلق ينشئ طلاق امر أنه وقد جعل امد طلاقها ثلاثا فاذا قال انت طالق ثلاثا فكأنه قال انت طالق جميع الطلاق واما الخالف فلا امد في عدد ايمانه فافترقا وفي الجملة الذي وقع في هذه المسئلة نظير ما وقع في مسئلة المتعة سواء أعني قول جابر انها كانت تفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر قال ثم نأمر عمر عنها فانتهى ما قال راجع في الموضوعين تحريم المتعة وابقاع الثلاث بالاجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك ولا يحفظ ان احدا في عهد عمر خالفه في واحدة منها وما قد دل اجماعهم على وجود ناسخ وان كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر فالحال ان بعد هذا الاجماع منابذه والجهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم اهـ

وأقول فما قال الشوكان رد على قول المصنف ونأوله بعضهم على صورة تكرير اللفظ الخ من قوله ان من جاء بلفظ الخ فهو مسبوق به كما علمت ذلك مما نقلنا عن الالوسي من قوله واعترضه العلامة ابن حجر قائلا انه عجيب فانه صرح مذهبه بالخ ما سبق واما ما أجاب به عن قول أجدري رضي الله عنه من ان المخالفين اطوا من أصحاب ابن عباس انما اتفقوا عنه رأيه الخ فهو مردود لما علمته من أن عمل الراوى على خلاف روايته مما هو خلاف

بيقين مسقط روايته ومع ذلك فمضى قول الامام أحمد رضي الله عنه كل
أصحاب ابن عباس الخان مارواه طاوس عن ابن عباس قد تغرد به دون
سائر أصحاب ابن عباس فهو بمنى الجواب الثاني الذي نقلناه لك عن ابن
حجر على انه قد بينا لك انه ليس في سياق رواية طاوس عن ابن عباس
ما يظهر منه ان ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون له حكم
الرفع بل ان الذي كان يفعله هو من لم يبلغه النافع وضع غيره ويكون مارواه
طاوس موقوفاً على ابن عباس ومارواه سائر أصحاب ابن عباس موقوف
عليه أيضاً فلم يكن احدهما رأياً بالآخر ورواية حتى يقال ان طاوساً نقل
روايته وغيره نقل رأيه بل كل من طاوس وغيره نقل رأى ابن عباس وقد
اختلف النقل فلا يقبل منه ما تغرد به واحد عن واحد لشذوذه وقد بينا لك
أيضاً ان ماروى عن ابن عباس يحتمل ان يكون في غير المدخول بها وان
هذا الاحتمال هو الظاهر لان الروايات كلها قد رويت عن طاوس وقد قيد
في احدها بغير المدخول بها واطلق في الباقي فيجعل المطلق منها على المقيد
ومتى حمل الثلاث حينئذ على المكرراً أيضاً ثلاث كان رأيه حينئذ موافقاً
لروايته كما سبق وخرجنا من مسألة الطلاق الثلاث مطلقاً في المدخول بها
وبلفظ واحد في غيرها الى مسألة ايقاع الثلاث مفروقاً في مجلس واحد في
غير المدخول بها وهي مسألة اجتهادية لم ينقل فيها شيء صحيح عن النبي صلى
الله عليه وسلم كما سبق نقله لك

وأما قول الشوكاني وأما ما قاله ابن المنذر الى ان قال ان الاحتمالات
المسوقة لترك الرواية الخ فقد علمت ما فيه من ان احتمال النسيان وغيره
من سائر الاحتمالات مما يوجب سقوط الرواية وأن معنى كلام ابن المنذر

ان مارواه طاوس شاذ وان الاولى الاخذ بقول الاكثر واما قوله لم يبلغنا
 ونحن متعبدون بما بلغنا دون ما لم يبلغ فنقول له قد بلغنا عمل الراوى على
 خلاف روايته واعراض جميع الصحابة والتابعين ممن كان في زمن عمرو عن
 الاحتجاج بتلك الرواية حينما نادى عمر في الناس جميعا بايقاع الثلاث
 وامضاء عليهم بالانكير وهذا من أقوى الحجج على سقوط تلك الرواية
 وعدم جواز العمل بها وجوب العمل بما وقع عليه اتفاقهم وانما متعبدون
 بكل ما يبلغنا سواء صح التمسك به أم لا وانما نتعبد به اذا صلح للاستدلال
 به واما ما قاله جوابا عما نقله البيهقي عن الشافعي رضى الله تعالى عنه من
 ان النسخ ان كان بدليل الخ فنقول هذا الجواب قد رده ابن حجر في الفتح
 وقد نقلناه لك فيما سبق ومن نقل الاجماع البدر العيني في عمدة القارى
 عن الامام الطحاوى وبين انه اجماع على النسخ وان ذلك ليس نسخا من
 تلقاه انفسهم بل نص أو جوب النسخ لم نقل اليشا ولا يلزمنا البحث عن ذلك
 النص بعد انعماد الاجماع الذي هو أقوى كما سبق ايضا حده ومع ذلك فقد
 نقل البدر العيني في الكتاب المذكور ان الطحاوى روى عدة احاديث
 عن ابن عباس تشهد بان شاذ ما قاله من ذلك منها مارواه من حديث
 الاعمش عن مالك بن الحارث قال جاء رجل الى ابن عباس فقال ان عمى طلق
 امرأته ثلاثا قال ان عمل عصى الله فأثمه واطاع الشيطان فلم يجعل له
 محرجا فقلت فكيف ترى في رجل يحلها له فقال من يخادع الله يخدعه اه
 وقد تقدم عن ابن حجر ما أخرجه أبو داود من طريق يزيد النخوى عن
 عكرمة عن ابن عباس قال كان الرجل اذا طلق امرأته فهو أحق برجوعها
 وان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك وقال اللوسى في تفسيره أخرجه الطبرانى

والبيهقي عن سويد بن غفلة قال كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي رضي الله عنهما فقال لها قنصل على كرم الله وجهه قالت انتهت الخلافة قال يقتل علي وتظهرين السمات اذهبي فأنت طالق ثلاثا فبلغت بشياها وقعدت حتى قضت عدتها فبعث اليها ببقية بقيت لها من صداقها وعشرة آلاف صدقة فلما جاءها الرسول قالت متاع قليل من حبيب مفارق فلما بلغه قولها بكى ثم قال لولا اني سمعت جسدی أو حدثني أبي انه سمع جسدی يقول إيمان رجل طلاق امرأته ثلاثا عند الاقراء أو ثلاثا منهم لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجمتها وأخرج ابن ماجه عن الشعبي قال قلت لفاطمة بنت قيس حدثيني عن طلاق قالت طلقني زوجي ثلاثا وهو خارج الى اليمن فأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اه

قال السكال ابن الهمام في فتح القدير وقول بعض الخنابلة القائلين بهذا المذهب يعني بوقوع الثلاث واحدة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح لكم عن هؤلاء أو عن عشر عشر عشرهم القول يلزم الثلاث بضم واحد بل لوجه قد تم لم تطبقوا نقله عن عشرين نفسا باطل أما أولا فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن أحد منهم انه خالف عمر رضي الله تعالى عنه حين أمضى الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف ان يسمى كل يلزم في مجلد كبير حكم واحد على انه اجماع سكوتي واما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كالحقلاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبي هريرة رضي الله عنهم وقليل والباقيون يرجعون

اليهم ويستفتون منهم وقد اثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث
 ولم يظهر لهم مخالف فإذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم
 ان الثلاث بهم واحداً واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو
 خلاف الاختلاف والرواية عن أنس بأنها ثلاث اسندھا الطحاوي وغيره
 وفاية الامران يصبر كبسيع امهات الاولاد أجمع على نفيه وكن في الزمن
 الاول يبعن وبعد ثبوت اجماع الصحابة رضي الله عنهم لا حاجة الى
 الاشتغال بالجواب الخ ما قاله ومما تقدم في بيان الا^٢ يان الله على الوقوع
 ومما ذكره علم الدليل من الكتاب والسنة والاجماع وأما قول الشوكاني
 على أنه يبعد أن يستمر الناس أيام أبي بكر الخ فهو مردود بأن الذي كان
 يفعل ذلك هو من لم يبلغه النسخ فقط كما سبق ولم يثبت ان ذلك كان معروفاً
 للكل مشهوراً بينهم مع مولا به لا بهم بل الذي ثبت مما اسلفناه هو ما ذكرنا
 وأما قوله وان كان النسخ قول عمر فاشاء الخ فيقال له فاشاء أيضاً ان
 يخالف بمحض رأيه سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبوافقه
 على ذلك كل من في عصره من الصحابة والتابعين حتى ابن عباس راوى تلك
 السنة خصوصاً مع الزعم ان الناس كانوا مستمرين عليه أيام أبي بكر وصدرا
 من اماره عمر مما يقتضي ان ذلك انصح كان معروفاً مشهوراً لا يخفى على
 أحد من الصحابة والتابعين الذين كانوا وقت ان نادى عمر بإيقاع الثلاث
 على خلاف ذلك وأما قوله ان ما زعمه القرطبي من اضطراب الحديث
 فاسد فنقول له عبارة القرطبي هي كما نقلها ابن حجر فيما نقلناه عنه سابقاً
 في الجواب الرابع ولا شك في صحة ما قاله القرطبي فانه روى بألفاظ مختلفة
 فتارة جاء في غير المدخول بها وتارة أطلق وتارة ذكر فيه وصدرا من اماره

عمرو تارة ذكر فيه ستين منها وتارة ذكر ثلاثا منها كما علم مما سبق ومع ذلك
 فقد سكت الشوكاني عما اقتضاه كلام القرطبي من ان سياق الحديث
 يقتضي ان ذلك الحديث كان معروفا وان معظمهم كانوا يرون ذلك وجبته
 يكون مما تنوف الدواعي على نقله فلا يقبل فيه ما يرويه واحد عن واحد
 ولو كان الرواة موثقين فضلا عن ان النقل نواتر عن معظمهم بخلافه كما
 أشار الى ذلك بقوله مع الاختلاف على ابن عباس وبهذا انه لم ان زعم
 الشوكاني هو الفاسد وأما قوله على قول ابن العربي ان هذا حديث
 مختلف في صحته فكيف يقدم على الاجماع من انه يقال أين الاجماع الخ
 فهو غير صحيح أيضا فقد علمت مما نقلناه سابقا ان النكبات الهراشي قال ان
 علماء الحديث قالوا انه حديث منكر ومثله الجصاص فهذا وجه الاختلاف
 في صحته وقد نقلنا لك الاجماع أيضا ومع ذلك فقد علمت مما نقلناه في
 أجوبة ابن حجر ان ابن العربي لم يقتصر على القول الذي اقتصر على نقله
 عنه الشوكاني بل زاد انه حديث معارض بحديث مجاهد بن لبيد وعلمت مما
 قدمنا ان روايته موثقة كما اعترف به الشوكاني ونقله عن الحافظ ابن
 تيمية وأما قوله ان قول الصحابي كذا نفع الخ ونقلناه أيضا عن ابن حجر
 فقد علمت ان بين قول الصحابي كذا نفع وبين سياق حديث ابن عباس
 فراق عظيم ولا يصح قياس هذا على ذلك فتذكره ومن ذلك علمت ان
 الاجوبة التي ذكرها القائلون بالتمابع عن حديث ابن عباس ليس في
 كثير منها شيء من التعسف وعلمت ان العمل به غير جائز لظن فيه
 ومخالفة للاجماع وان ما قيل في رد الاجوبة المذكورة غير خارج عن
 دائرة الخطأ وان المحاماة لاحقاق الحق لا لاجل مذاهب الاسلاف فلا حاجة

الى سوء الادب وذكري ما يشعربان مذاهمهم مخالفة للسنة وان عمر
 مخالف لها أيضا ولو صح ذلك لم تكن المخالفة قاصرة على عمر وأولئك
 الاسلاف بل يكون المخالف للسنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جميع أصحابه عليه السلام وجميع التابعين والعلماء من بعدهم سلفا
 وخلفا الا النزر اليسير الذي شذو وخرق الاجماع من الخلف كابن تيمية
 وتليذه ابن القيم وغيرهما من هذا حظوهم ما تمسكوا بالشاذ المتروك وبقي
 من أدلة القائلين بوقوع الطلاق الثلاث بفهم واحد واحد مما لم يذكره
 الشوكاني قياسهم له على شهادات اللعان ورمى الجورات فانه لو أتى بالاربع
 بلفظ واحد لا تعدله أربعا بالاجماع وكذا لو رمى بسبع حصيات دفعة
 واحدة لم يحجزه اجماعا ومثل ذلك ما لو حلف لبعدين على النبي صلى الله
 عليه وسلم ألف مرة فقال صلى الله عليه وسلم ألف مرة فانه لا يكون بارا ما لم يأت بأحد الا ألف وقياسهم له أيضا على الوكيل
 بالطلاق واحدة اذا طلق ثلاثا حيث قال بعض العلماء يقع واحدة لموافقة
 لموكله فيها بقوله أنت طالق ويلغو الزائد وهو قوله ثلاثا لمخالفته له فيه
 وقال البعض لا يقع شيء أصلا فكذلك هنا لم يأذن الشارع بإيقاع الثلاث
 بل في إيقاع الواحدة فيقع ما أذن فيه الشارع وهو واحدة بقوله أنت
 طالق ويلغو الزائد لعدم الاذن أو لا يقع شيء أصلا لعدم الاذن في إيقاع
 الثلاث متتابعة والجواب عن الاول بان القياس على شهادات اللعان
 ورمى الجورات قياس في غير محله ألا ترى انه لا يمكن الاكتفاء ببعض ذلك
 بوجه من الوجوه ويمكن الاكتفاء ببعض وحيدات الثلاث في الطلاق
 وتحصل به اليقينة ان كان بائنا وبانقضاء العدة ان كان رجعا ويتم

الغرض ولعظم أمر اللعان لم يكف فيه الا بالاثبات بالشهادات واحدة
 واحدة مؤكدة بالاعيان مقرونة خامسة باللعن في جانب الرجل لو كان
 كاذبا وفي جانبها بالغضب لو كان صادقا فاعمل الرجوع أو الاقرب ويقع في
 البين فيحصل السر أو يقام الحد ويكفر الذنب وأيضا الشهادات الاربع
 من الرجل نزلت منزلة الشهود الاربع المطبوعة في رمى الحصنات مع
 زيادة كما يشير اليه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
 شهداء فاجلدوهم مع قوله سبحانه بعده والذين يرمون أزواجهم ولم يكن
 لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات الخ فكأن
 شهادة الشهود مع دة لا يكفي فيها اللفظ الواحد كذلك المنزل منزلتها
 ورمي الجمرات وكونه اسبعة أمر تعبدي وسره مخفي فيحتاج له ويتبع
 المأثور فيه حد والفدية بالقذة وباب الطلاق ليس كهذين البابين على
 ان الاحتياط فيه ان توقعه ثلاثا بالفظ واحد ومجلس واحد ولا تلغى لفظ
 الثلاث التي لم يقصد بها الايقاعه على أتم وجهه وأكمله وما ذكر من
 مسئلة الحلف على أنه ليس صلين ألف مرة الخ فأمر اقتضاء القصد والعرف
 وذلك من وراء ما نحن فيه كما لا يخفى وعن الثاني بأن هناك فسرقا واخفا
 بينه وبين لو كبل فان الوكيل انما يطلق لغيره ويعبر عن غيره ولا يطلق
 لنفسه ولا يملك ما يوقعه الا ترى انه لا يتعلق به شيء من حقوق الشكاح
 وأحكامه فلما لم يكن مالكا ما يوقعه وانما يصح ايقاعه لغيره من جهة
 الأمر وكانت أحكامه تتعلق بالأمر دون الوكيل لم يقع ما أوقعه الوكيل
 متى خالف الأمر وأما الزوج وهو مالك للطلاق به يتعلق أحكامه وليس
 موقفا لغيره فوجب ان يقع ما أوقعه حيث كان مالكا للاثلاث فان أوقعه

مفروقاً على الاطهار التي لا جماع فيها وقع ولم يكن عاصياً بهذا الايقاع وان
أوقعها بلفظ واحد او مفروقاً في طهر واحد أو في اطهار جاع فيها أوز من
الحيض وقع وكان عاصياً وارْتِكَاب المعصية في طلاقه غير مانع من وقوعه
وترتب حكمه عليه كما سبق بيانه على اننا لانسلم ان المطلق غير مأذون من
قبل الشارع بايقاع الثلاث بل هو مأذون فيه كما دللت عليه الادلة
السابقة وان كان عاصياً في بعض الاحوال المأذون كرهها اذ ليس معنى
الاذن هنا الاباحه بل معناه اقتضاء الدليل وقوعه أعم من أن يكون
مباحاً أو لا كيف والاصل في الطلاق بجميع أحواله وأنواعه هو الخطر
والمنع لما فيه من قطع وصلة النكاح التي هي متعلق المصالح الدينية
والدنيوية فيكون اضراراً أو كُفراً انا نعمه النكاح ولقوله تعالى فان
أطعنكم فلاتبغوا عاين سبيلاً ولما رواه أبو داود وابن ماجه عنه صلى
الله عليه وسلم انه قال أبغض المباحات عند الله الطلاق فنص على اباحته
لان أفعّل التفضيل بعض ما يضاف اليه ومع ذلك فقد جعله مبعوضاً عند
الله فمتعين ان يكون المعنى أبغض ما يباح في بعض الاوقات أعني أوقات
تحقق الحاجة المبيحة لايقاعه وهذا المعنى ظاهر في رواية أبي داود ما أحل
الله شيئاً أبغض اليه من الطلاق ولقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله
كل ذواق مطلق وقوله عليه الصلاة والسلام أيها امرأه اختلعت من
زوجها بغير نشوز فعليها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ولما روى
الترمذي من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما
امرأة سألت زوجها الطلاق بغير ما بأس فخرام عليها راحة الجنة وقال
حديث حسن وروى أيضاً عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

المحتلعات من المناققات وقال صلى الله عليه وسلم تزوجوا ولا تطلقوا فان
 الطلاق يهتر منه العرش وقال لا تطلقوا النساء الا من ربه فان الله لا يحب
 الذواقين ولا يحب الذواقات وقال ما حلف بالطلاق ولا استخلف به الا
 منافق ولان سبب مشروعية الطلاق هو الحاجة الى الخلاص عند تبين
 الاخلاق وعروض البغضاء الموجبة عدم اقامة حدود الله تعالى وعدم
 قيام كل واحد من الزوجين بما يجب عليه للاثم فشرعه الله عند
 الحاجة اليه رجة منه تعالى بنا وفضلا منه علينا فلو اوقعه ولو واحدا
 لغير حاجة وقع ولكن كان محض كفران للنعمة وسوء أدب فيكره تحريما
 ولاجل كونه مشروعا عند الحاجة جعله الشارع بيده الرجال دون النساء
 لان شأن الرجال انهم اكمل عقلا واحزم واقدر على ضبط أخوالهم وأما
 النساء فالشأن فيهن نقصان العقل وغلبة الهوى والفسر في الأقوال
 والأفعال ولذلك يغلب عليهن سوء الاختيار وسرعة الغيترار ولما
 كانت النفس كثيرة الاماني الكاذبة وكثيرا ما يظهر لها عدم الحاجة الى
 شيء أو الحاجة الى تركه ويكون الواقع خلاف ذلك شرع الله الطلاق ثلاثا
 وأمرنا اذا أوقعناه ان وقوعه مفترقا على الاطهار التي لا جماع فيها ولا
 فوقه جملة أو مفترقا في طهر واحد أو في طهر جومعت فيه أو زمن الحيض
 بل فوقع واحدة في طهر لا جماع فيه لانه وقت الرغبة اليها والقدرة على
 جماعها شرفا فنظهر الحاجة الداعية الى الطلاق فيجرب نفسه
 فان كان الواقع صدقها فيما ظهر لها من الحاجة استمر على عدم الرجعة
 حتى تنقضي العدة وان حصل الندم وظهر كذب النفس في ظهور الحاجة
 أمكنه التدارك ثم اذا عادت النفس الى مثل الاول وغلبته عاد الى طلاقها

في وقت الرغبة اليها وحل جماعها كالأول وهكذا يفعل في الطلقة الثالثة
فلا تقع الثالثة الا ويكون قد جرب نفسه وبعدها الثلاث تبلى الاعذار وهذا
هو الطريق الذي لا اثم فيه في ايقاع الطلاق عند الحاجة اليه فان أوقعه
على خلاف ماذ كرر وقع وكان مسيئا ولو الحاجة فان الحاجة تندفع بالواحدة
اذ هي كافية في رفع النكاح مع امكان التدارك عند الندم فتبين ان كون
الطلاق معصية لا ينافي وقوعه لانه وضع باعتبار ذاته لرفع النكاح فكيف بما
وقع ترتب عليه حكمه فتبين ان الطلاق قد يقع حراما اذا أوقعه على غير
الوجه المشروع ولو مع الحاجة اليه بان كان بدعيًا على خلاف المذاهب
في البدعي وقد يقع مكروها وهو ما اذا أوقعه على الوجه المشروع بأن
كان طلاقا واحدا وفي طهر لم يجامع فيه ولكن لم يكن هناك حاجة داعية اليه
وقد يكون واجبا فيما اذا صدر بينهما الشقاق ولم يمكن الوفاق واقامة
حدود الله ورأى الحكمان الطلاق وقد يكون مندوبا اليه فيما اذا لم تكن
عقيفة وقد يكون مباحا وهو ما اذا أوقعه على الوجه المشروع وكان الحاجة
داعية اليه

قال الشوكاني واحتج القائلون بانه لا يقع شيء الا واحدة ولا أكثر منها بقوله
تعالى فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان فشرطي وقوع الثالثة ان
يكون في حال يصح من الزوج فيها الامساك اذ من حق كل مخير بينهما ان
يصح كل واحد منهما واذا لم يصح الامساك الا بعد المراجعة لم تصح الثالثة
الا بعد ذلك واذا لم يصح في الثالثة لم يصح في الثانية كذا قيل وأجيب بجمع
كون ذلك يدل على انه لا يقع الطلاق الا بعد الرجعة ومن الأدلة الدالة
على عدم وقوع شيء الا دلة المتقدمة في الطلاق البدعي واستدلوا أيضا

بحديث من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو ردوه هذا الطلاق ليس عليه امر النبي صلى الله عليه وسلم وأجيب بتخصيص هذا العموم بما سبق في أدلة القولين الأولين من الحكم بوقوع الطلاق المثلث لا وأن منعنا وقوع المجموع لم يمنع من وقوع المفرد والفاألون بالفرق بين المدخول بها وغيرها أعظم حجة لهم حديث ابن عباس فان لفظه عند أبي داود اما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها اجعلوها واحدة الحديث ووجهه اذ ذلك بان غير المدخول بها تبين اذا قال لها زوجها أنت طالق فاذا قال ثلاثا لعل العدة لو وقوعه بعد البينونة وأجيب بان التقييد بقبل الدخول لا ينافي صدق الرواية الاخرى الصحيحة على المطلقة بعد الدخول وغاية ما في هذه الرواية انه وقع فيها التنصيص على بعض افراد مدلول الرواية الصحيحة المذكورة في الباب وذلك لا يوجب الاختصاص بالبعض الذي وقع التنصيص عليه وأجاب القرطبي عن ذلك التوجيه بان قوله أنت طالق ثلاثا كلام متصل غير منفصل فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكما هذا حاصل ما في هذه المسئلة من الكلام وقد جعت في ذلك رسالة مختصرة اه

وأقول قال في منتقى الاخبار لمحمد الدين ابن تيمية في باب النهي عن الطلاق في الحيض الخ عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حاملا رواه الجماعة الا البخاري وفي رواية عنه انه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فتعبط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال ليراجعها ثم يسكها حتى تظهر ثم تحيض فتطهر فان بداله أن يطلقها

فليطلقها قبل أن يمسه فتلک العدة كما أمر الله تعالى وفي لفظ قتيلک العدة
التي أمر الله أن يطلق لها النساء رواه الجماعة إلا الترمذي فان له منه إلى
الامر بالرجعة وسلم لم والنسائي نحوه وفي آخره قال ابن عمر وقرأ النبي
صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن
وفي روايه متفق عليها وكان عبد الله طلق تطليقة فحسبت من طلاقها وفي
رواية وكان ابن عمر إذا سئل عن ذلك قال لا أحد هم إيمان طلق امرأتك
مرة أو مرتين فان رسول الله أمر في هذا وان كنت طلقك ثلاثا فقد
حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره وعصيت الله عز وجل فيما أمرت
به من طلاق امرأتك رواه احمد ومسلم والنسائي وفي روايه انه طلق امرأته
وهي حائض تطليقة فانطلق عمر فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم مر عبد الله فليراجعها فاذا اغتسلت فليترکها
حتى تحيض فاذا اغتسلت من حیضتها الاخرى فلا يمسه حتى يطلقها وان
شاء أن يمسه فليمسكها فانها العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء رواه
الدارقطني وفيه تنبيه على تحريم الوطء والطلاق قبل الغسل وعن عكرمة
قال قال ابن عباس الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلال ووجهان
حرام فاما اللذان هما حلال فان يطلق الزوج قبل أن يوطئها من غير
جماع أو يطلقها حاملا مستبينا حملها وأما اللذان هما حرام فان يطلقها
حائضا أو يطلقها عند الجماع لا يدرى اشتمل الرحم على ولد أم لا رواه
الدارقطني اهـ

قال الشوكاني بعد كلام خارج عن الاستدلال قوله فحسبت من طلاقها
بضم الحاء المهملة من الحسبان وفي لفظ للبخاري حسبت على بتطليقة

وأخرجه أبو نعيم كذلك وزاد يعني حين طلق امرأته فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم وقد تسكن بذلك من قال بأن الطلاق البدعي يقع وهم الجمهور وذهب الباقر والصادق وابن حزم وحكامه الخطابي عن الخوارج والرافض إلى أنه لا يقع وحكى ابن العربي وغيره عن ابن عليه يعني إبراهيم ابن اسماعيل بن عليه وهو من فقهاء المعتزلة قال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال قال وروى مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وقد أجاب ابن حزم عن قول ابن عمر المذكور بأنه لم يصرح بحسبها عليه ولا جهة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعقب بأنه مثل قول الصحابي أمر نافي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا فإنه في حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ وعندى أنه لا ينبغي أن يجهل فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمر ناكذا فإن ذلك محله حيث يكون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحاً وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو الآخر بالراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد إطلاقها بعد ذلك وإذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسب عليه بتطبيقه كان احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم بعيداً جداً مع احتفاف القرائن في هذه القصة بذلك وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئاً برأيه وهو ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تغيب من صنعه حيث لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة واستدل الجمهور أيضاً بما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة قال في الفتح وهذا نص في محمل النزاع يجب المصير إليه وقد أورده بعض

العلماء على ابن حزم فأجاب بأن قوله هي واحدة لعله ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فالزمه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال وقد أجاب ابن القيم عن هذا الحديث بأنه لا يدري أقاله يعني قوله هي واحدة ابن وهب من عنده أم ابن أبي ذئب أم نافع فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتيقن أنه من كلامه ولا يخفى أن هذا التجوز لا يدفع الظاهر المتبادر من الرفع ولو فخص باب دفع الأدلة بمثل هذا ما سلم لنا حديث فالأولى في الجواب المعارضة لذلك لما سيأتي اهـ

وأقول قد ذكر في عمدة القاري مثل ما قاله الحافظ ابن حجر ثم ذكر المناظرة التي وقعت بين بعض العلماء وبين ابن حزم ولا يمكن الشك في اختصارها ليمتسنى له ما قاله من الجواب بالمعارضة ونحن نقلها لك قال في عمدة القاري وقال عبد الحق روى ابن وهب عن ابن أبي ذئب أن نافع أخبره عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم يسكنها الحديث وفي آخره وهي واحدة وكذلك ذكره الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وبهذا رد عبد الحق على ابن حزم في قوله أنه لا يحتسب من الطلاق فقال فهذا نص في موضع الخلاف وليس فيما تقدم من الكلام شيء يصلح أن يعود عليه الضمير إلا الطلاق المتقدم وقال ابن حزم لعل قوله هي واحدة ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قال عبد الحق كيف هذا وفي الحديث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم وقال ابن حزم أو يكون معنى قوله هي واحدة أي واحدة أخطأ فيها ابن عمر وقضية واحدة لازمة لكل

مطلق قال عبد الحق ويكفي في هذا التأويل جماعه ولو فعل هذا غيره
لقام وقعد اهـ

كما ان الشوكاني حذف من كلام الحافظ بعد سوق المناظرة قوله وعند
الدارقطني في روايه شعبه عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال
عمر يا رسول الله أفقتسب بتلك التظليقه قال نعم ورجاله الى شعبه ثقات
وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر ان رجلا قال اني طلق امرأتى البتة وهى حائض فقال
عصيت ربك وفارقت امرأته قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر ابن عمر ان يراجع امرأته قال انه أمر ابن عمر ان يراجعها بطلاق بقى له
وانت لم تبق ما ترجع به امرأته وفي هذا السياق رد على من جعل الرجعة
في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي اهـ

فانظر الى هذا تعلم انه لا يحتمل بعد هذا التصريح بأن القائل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يكون القائل غيره ولذلك سلم ابن خزم اضافة القول
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدل الى التأويل المذكور الذي يكفى
في رده جماعه على أن هذا التأويل لا يمكن فيما عند الدارقطني في روايه
شعبه ومع ذلك على فرض قبول هذا التأويل فهو دليل عليه لانه لان ابن
عمر لا يكون مخطئا فيما فعله وفعله بعد عليه واحدة أخطأ فيها الا اذا وقع
طلاقه فان المعصية انما هى في وقوع الطلاق في الحبض بايقاعه فيه لاني
مجرد التلفظ بالطلاق وان لم يقع وبهذا سقط كلام ابن القيم وامكان
المعارضة بما سيأتى لان هذا نص في موضع الخلاف لا يحتمل وما سيأتى
على فرض تسليحه ظاهر محتمل والنص مقدم وراجع على الظاهر كما

لا يخفى

وقال الشوكاني ومن حجج الجمهور ما أخرجه الدارقطني أيضا أن عمر قال
يا رسول الله افتحسب بتلك التطليقة قال نعم ورجاله إلى شعبة ثقات قال
الحافظ وشعبة رواه عن أنس بن سليم عن ابن عمر وراحتج الجمهور أيضا
بقوله عليه الصلاة والسلام راجعها فإن الرجعة لا تكون إلا بعد طلاق
وأجاب ابن القيم عن ذلك بأن الرجعة قد وقعت في كلام رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ثلاثة معان أحدها بمعنى النكاح قال الله تعالى فإن
طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا ولا خلاف بين أحد من أهل العلم أن
المطلق ههنا هو الزوج الثاني وإن التراجع بينها وبين الزوج الأول وذلك
كابتداء النكاح وثانيها الرد الحسن إلى الحالة الأولى التي كانت عليها أولا
كقوله صلى الله عليه وسلم لابي النعمان بن بشير لما أنحل ابنه غلاما خصه
به دون ولده أرجعه أي رده فهذا رد ما لم تصح فيه الهبة الجائزة والثالث
الرجعة التي تكون بعد الطلاق ولا يخفى أن الاحتمال يوجب سقوط
الاستدلال ولا يمكن يؤيد حمل الرجعة هنا على الرجعة بعد الطلاق
ما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن رجلا قال طلقت امرأتي البتة وهي
حائض فقال عصيت ربك وفارقت امرأتك قال فإن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته قال انه أمر ابن عمر أن يراجعها
بطلاق بقي له وأنت لم تبقي ما ترجع به امرأتك قال الحافظ وفي هذا السياق
رد على من حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي ولكن لا يخفى
أن هذا على فرض دلالة لا يصلح للاحتجاج به لأن مجرد فهم ابن عمر
لا يكون حجة وقد تقرر أن معنى الرجعة لغة أعم من المعنى الاصطلاحي

ولم يثبت أنه ثبت فيها حقيقة شرعية يتعين المصير إليها اه
وأقول قد تزل الشوكاني ما قاله الحافظ ابن حجر في الفتح قبل هذا الذي نقله
عنه حيث قال قبله بقليل وكان النووي أراد ببعض الظاهرية ابن خزم
فانه ممن جرد القول بذلك فاتهصر له وبالغ وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة
بأن ابن عمر كان اجتمعها فأمره ان يعيدها اليه على ما كانت عليه من
المعاشرة فحمل الرجعة على معناها اللغوي وتعقب بأن الحمل على
الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقا فهذا نص من الحافظ على ان
في الرجعة حقيقة شرعية يتعين المصير إليها ومن حفظ حجة والحافظ
ثقة على ان الرجعة المضافة للمرأة لا تكون الا عن طلاق قال الجصاص
ومع ذلك فقد روى في سائر أخبار ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره
ان يراجعها ولو لم يكن الطلاق واقعا لما احتاج الى الرجعة وكانت لا تصح
رجعته لانه لا يجوز ان يقال راجع امرأتك ولم يطلقها اذ كانت الرجعة
لا تكون الا بعد الطلاق اه وهو صريح فيما ذكرنا على ان فيما
أخرج به الدارقطني عن ابن عمر لم يفهم من الرجعة ما ذكر ابن عمر فقط بل
قد فهم ذلك المسائل أيضا فدل ذلك على أنه معسرف في لسان الشرع
متبادر من لفظ الرجعة اذا اضيقفت الى المرأة في لسانه والتبادر علامة
الحقيقة وعلى تسليم ان المعنى اللغوي أعم فاضافتها الى المرأة قرينة
معينة لان المراد بها الرجعة بعد اطلاق كما لا يخفى ومع ذلك ففي رواية
وكان ابن عمر اذا سئل عن ذلك قال لاحد هم الخ تصريح بوقوع الطلاق
والا لما صح قوله في آخرهما وان كنت طلقته ثلاثا الخ وهذا يقتضي وقوع
الثلاث في الحيض ولا رجعة فيقتضي صدور الرواية وقوع ما هو أقل من

الثلاث مع الرجعة ولا يضرنا ان يكون المراد من الرجعة هنا النكاح لان ابن عمر لا يؤمر به الا اذا كان قد وقع الطلاق وهو يفيد المقصود ولا يستطيع ابن حزم وابن القيم ولا غيرهما ان ينقلوا لنا في كلام المصنف لفظ الرجعة مضافا الى المرأة غير مراد به الرجعة الاصطلاحية عن طلاق رجعي أو النكاح بمعنى العقد وكل من المعنيين في قصة ابن عمر لو أراد ان كافيا في الدلالة على وقوع الطلاق منه

وقال الشوكاني ومن حجج القائلين بعدم الوقوع اثر ابن عباس المذكور في هذا الباب ولا حجة لهم في ذلك لانه قول صحابي ليس برفع ومن حجة ما اخرج به القائلون بعدم وقوع الطلاق البدعي ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن ابن عمر بلفظ طلق عبد الله بن عمر امرأته وهى حائض قال عبد الله ردها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرها شيئا قال الحافظ اسناد هذه الزيادة على شرط الصحيح وقد صرح ابن القيم وغيره بأن هذا الحديث صحيح لانه رواه أبو داود عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر طلق ابن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله طلق امرأته وهى حائض قال عبد الله فردها على ولم يرها شيئا الحديث فهو لا رجال ثقات أئمة حفاظ وقد أخرجه أحمد عن روح بن عبادة عن ابن جريج فلم ينفرد به عبد الرزاق عن ابن جريج. ولكن قد أعل هذا الحديث بنحو ألفه أبي الزبير لسانه الحافظ قال أبو داود روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم

على خلاف ما قال أبو الزبير قال ابن عبيد البر قوله ولم يرها شيئاً منكراً لم
يقوله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف إذا خالفه من
هو أوثق منه ولو صح فعناءه عندي والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها
لم تكن على السنة قال الخطابي قال أهل الحديث لم ير أبو الزبير حديثاً
أنكر من هذا وقد يحتمل أن يكون معناه ولم يرها شيئاً تحرم معه
المراجعة أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار وقد حكى
البيهقي عن الشافعي نحوه ذلك ويحاج بأن أبا الزبير غير مدفوع في الحفظ
والعدالة وانما يخشى من تدليسه فإذا قال سمعت أوحداً في زال ذلك
وقد صرح هنا بالسمع وليس في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي
الزبير حتى يصار إلى الترجيح ويقال قد خالفه إلا كثيراً غاية ما هناك
الأمر بالمراجعة على فرض استلزامه لوقوع الطلاق وقد عرفت اندفاع
ذلك على أنه لو سلم ذلك الاستلزام لم يصلح لمعارضته النص الصريح أعني ولم
يرها شيئاً على أنه يؤيد رواية أبي الزبير ما أخرجه سعيد بن منصور من
طريق عبيد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ذلك بشئ وقد روى ابن حزم في المحلى
بسند متصل إلى ابن عمر من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله
ابن عمرو عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض
لا يعتد بذلك وهذا إسناد صحيح وروى ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال
إذا طلق امرأته وهي حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر وقد روى زيادة
أبي الزبير الحميدي في الجمع بين الصحيحين وقد التزم أن لا يذكروا فيه إلا
ما كان صحيحاً على شرطهما وقال ابن عبد البر في التمهيد أنه تابع أبا الزبير

أربعة عبد الله بن عمرو ومحمد بن عبد العزيز بن أبي داود ويحيى بن سليم
وابراهيم بن أبي حسنة ولاشك ان رواية عدم الاعتداد بتلك الطلقة
أرجح من رواية الاعتداد المتقدمة فاذا صرنا الى الترجيح بناء على تعذر
الجمع فرواية عدم الاعتداد أرجح لما سلف ويمكن أن يجمع بما ذكره
ابن عبد البر ومن معه قال في الفتح وهو متعين وهو أولى من تغليب بعض
الثقات وقد رجح ما ذهب اليه من قال بعدم الوقوع بمراجعات من أقوله
تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن والمطلق في حال
الحيض او الطهر الذي وطئ فيه لم يطلق لتلك العدة التي أمر الله بتطبيق
النساء لها كما صرح بذلك الحديث المنذكر في الباب وقد تقررت في
الاصول ان الامر بالشئ نهي عن ضده والمنهي عنه نهي بالذاته أو لجزئه
أو لوصفه اللازم يقتضي الفساد والفساد لا يثبت حكمه اه
وأقول اما حديث أبي الزبير فقد علمت مما نقله الشوكاني نفسه ونقل
مثله الحافظ ابن حجر ان أهل الحديث قالوا فيه انه منكر فهو مختلف فيه
ويكفي في أبي الزبير انه يخشى من تدليسه وزوال التسليم هنا بالسماع
لا يجعل الرجل في درجة من لا يخشى تدليسه ولهذا نقل البيهقي في
المعروف عن الشافعي انه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من أبي
الزبير ولا أثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به اذا تخالفا وقد وافق نافع
غيره من أهل الثبوت قال وبسط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله ولم
يرهاشياً على انه لم يعد شيئاً صواباً غير خطأ بل يؤمر صلاحه أن لا يقيم
عليه لانه أمره بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما
يقال للرجل اذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئاً صواباً قاله

الحافظ ابن حجر ولكن الشوكاني تركه نروى بقوله كما هي عادته واقتصر
 في النقل عن الشافعي على نحونا وبل الخطابي فقط على انك قد علمت
 ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله وهي واحدة كما مر في
 مناظرة عبيد الحق مع ابن خزم وما في رواية شعبة من قوله فقال عمر يا رسول
 الله افترضت بتلك التظليقة قال نعم وذكره الشوكاني في محجج الجمهور
 ولم يجب عنه بشئ كغيره كيف وقد قال الجصاص وزعم بعض الجهال
 ممن لا يعد خلافة انه لا يقع ان طلق في الحيض واحتج بما حدثنا محمد بن بكير
 قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال
 أخبرنا ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى
 عزة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته
 حائضاً قال طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد
 الله طلق امرأته وهي حائض قال فزدها على ولم يرها شيئاً وقال اذا طهرت
 فليطلق أو عسل قيل له هذا غلط فقد روى جماعة عن ابن عمر انه اعتد
 بتلك الطلقة من ذلك ما حدثنا محمد بن بكير قال حدثنا أبو داود قال حدثنا
 القعنبى قال حدثنا يزيد بن ابراهيم عن محمد بن سيرين قال حدثني
 يونس بن جبيرة قال سألت عبد الله بن عمر قلت رجل طلق امرأته وهي
 حائض فأنى عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال مره فليراجعها
 ثم ليطلقها في قبل عدتها قال قلت فتعتد بها قال نعم قال رأيت ان عجزاً و
 استحقق أخبر ابن عمر في هذا الحديث انه اعتد بتلك الطلقة اه
 وقال الحافظ ابن حجر وقد ساقه البخاري يعني الحديث المذكور من رواية

همام عن قتادة بطوله وفيه فهل عد ذلك طلاقاً قال رأيت ان عجز
واستحق وقال المهلب معنى قوله ان عجز واستحق يعني عجز في المراجعة
التي أمر بها عند ايقاع الطلاق أو فقد عهده فلم تمكن منه الرجعة أتبقى
المرأة معلقة لأذات بعل ولا مطلقة وقد نهى الله عن ذلك فلا بد ان
تحتسب تلك الطلقة التي أوقعها على غيره وجهها كما انه لو عجز عن
فرض آخر لله فلم يقمه واستحق فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط
عنه اه

وأما ما رواه ابن خزيمة في المحلى بسنده المتصل الى ابن عمر وما رواه ابن عبيد
البر عن الشعبي على الوجه الذي ذكره الشوكاني فيها ما وجعه مؤيداً
لرواية أبي الزبير وادعى ان رواية عدم الاعتداد بتلك الطلقة أرجح
فمنقول له ذلك مردود بما قاله ابن عبد البر المذكور في ذلك حيث قال وليس
معناه ما ذهبوا اليه وانما معناه لم تعد المرأة بتلك الحيضة في العدة كما روى
ذلك عنه منصوصاً انه قال يقع عليها الطلاق ولا تعد بتلك الحيضة كيف
وقد قال الخافض ابن حجر بعد نقله ما ذكر من الجمع عن ابن عبد البر وهذا
الجمع الذي ذكره ابن عبيد البر وغيره يتعين وهو أولى من تغليب بعض
الثقات وأما قول ابن عمر انها حسبت عليه بتطبيقه فانه وان لم يصرح برفع
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فان فيه تسليم ان ابن عمر قال انها حسبت
عليه فكيف يجتمع مع هذا قوله انه لم يعتد بها ولم يرها شيئاً على المعنى الذي
ذهب اليه المخالف لانه ان جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه ان
ابن عمر خالف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة بتخصيصها
لانه قال انها حسبت بتطبيقه فيكون من حسبها عليه خالف كونه لم يرها

شياً وكيف يظن ذلك مع اهتمامه واهتمام أبيه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليفعل ما يأمرون به وإن جعل الضمير في لم يستد بها ولم يرها شيئاً إلا بن عمر لزم منه التناقض في القصة الواحدة فيفتقر إلى الترجيح ولا شأن إلا أخذ بما رواه الأكثر والأحفظ أولى من مقابله عند تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم اهـ

وأما قول ابن القسيم لم يرد التصريح أن ابن عمر احتسب التطليقة إلا في رواية سعيد بن جبيرة عنه عند البخاري وليس فيها تصريح بالرفع قال فانفراد سعيد بن جبيرة بذلك كافراد أبي الزبير بقوله لم يرها شيئاً فاما أن يتساقطا واما أن ترجح رواية أبي الزبير لتصریحها بالرفع وتحمل رواية سعيد بن جبيرة على أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي ألزم الناس فيه الطلاق بالثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتسب به عليهم ثلاثة إذا كان بلفظ واحد فقد نقله الحافظ ابن حجر في الفتح ورده بقوله وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبيرة وفي سياقه ما يشعر بأنه أماراجعها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال امرء فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها ليطهرها ثم قال فراجعتها ثم طلقها ليطهرها قالت فاعتدت بتلك التطليقة وهي حائض فقال مالي لا اعتد بها وإن كنت عجزت واستحييت وعن مسلم أيضاً من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عمير عن سالم في حديث الباب وكان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة فسب من طلقها فراجعها

كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب قال ابن عمر فرأجعتها وحسبت لها التطليقة التي طلقتها وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم اه ودعوى الشوكاني أن قوله ولم يرها شيئاً نص صريح غير مسلم فقد قال ابن حجر بعد أن نقل رواية أبي الزبير وما تابعها من الروايات المذكورة إلا أنها كلها قابلة للتأويل وهو أولى من الغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطليقة اه

وأما قول الشوكاني وقد رجح ما ذهب إليه من قال بعدم الوقوع الخ فقد قال الحافظ ابن حجر واحتج ابن القيم لرجح ما ذهب إليه شيخه بأقيسة ترجع إلى مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود وأيضاً فكأن النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد وأيضاً فهو طلاق منع منه الشرع فأذا منعه عدم جواز إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوذه والالم يكن للمنع فائدة لأن الزوج لو وكل رجلاً أن يطلق امرأته على وجه فطلقها على غير الوجه المأذون فيه لم ينفذ فكذلك لم يأذن الشارع للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مباهاً فإذا طلق طلاقاً محرماً لم يصح وأيضاً فكما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام فالحكم بطلان ما حرمه أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تحيجه ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرام المنوع منه ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لأنهم من منع التخصيص على صريح الأمر بالرجعة فإنها سافرة وقوع الطلاق على

تصریح صاحب القصة بأنها حسبت عليه تطليقة والقياس في معاوضة
النص فاسدا لا اعتبار والله أعلم

وقد عورض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبدا البرليس الطلاق
من أعمال البر التي يتقرب بها وانما هو ازالة عصمة فيما حق آدمي فكيف
أوقعه وقع سواء أبحر في ذلك أو اثم والالزم المطبيع ولم يلزم العاصي فكان
العاصي أخف حالا من المطبيع اهـ

وأيضا قد منالك ان ارتكاب المعصية في الطلاق غير مانع لوقوعه
وترتب حكمه عليه فان الله جل شأنه جعل الظهار منكر من القول
وزورا ومع ذلك لم يمنع نزول حكمه اذا ظاهرا الخ ما قدمناه لك فتذكر
وقد منالك ان قوله تعالى الطلاق مرتان يقتضي وقوع الطلاق مفردا
في طهر واحد أو في حبس وان قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن ليس فيها ما
ينفي ما اقتضته تلك الآية على ان خوى آية فطلقوهن الخ يدل على وقوع
الطلاق لغير العدة حيث قال في نسق الخطاب ومن يتعد حدود الله فقد ظلم
نفسه ومن يتق الله يجعل له مخرجا على الوجه الذي بيناه سابقا فتذكر
وأما قول ابن القسيم لان الزوج لو وكل رجلا الخ فقد ذكره قبله الامام
الطحاوي في شرح معنی الآثار ورده قال وقالوا لما كان الله عز وجل انما
أمر عباده أن يطلقوا الوقت على صفة فطلقوا على غير ما أمرهم به لم يقع
طلاقهم وقالوا ألا تزون ان رجلا لو أمر رجلا أن يطلق امرأته في وقت
على صفة فطلقها في غيره أو أمره أن يطلقها على شرط فطلقها على غير
تلك الشرطه أن ذلك لا يقع اذ كان قد خالف ما أمر به قالوا فكذا ذلك
الطلاق الذي أمر به العباد فاذا أوقعوه كما أمروا به وقع واذا أوقعوه على

خلاف ذلك لم يقع وخالفهم في ذلك أكثر أهل العلم فقالوا الذي أمر به
العباد من إيقاع الطلاق فهو كاذب كرتما إذا كانت المرأة طاهرا من غير
جماع أو كانت حاملا أو أمر بالتفريق الثلاث إذا أرادوا إيقاعهن أو لا
يوقعهن معا فإذا خالفوا ذلك فطلقوا في الوقت الذي لا ينبغي لهم أن يطلقوا
فيه وأوقعوا من الطلاق أكثر مما أمر وأبایقاعه لزمتهم ما أوقعوا من
ذلك وهم آثمون في تعديهم ما أمرهم الله عز وجل به وليس ذلك كالوكالات
لأن الوكلاء إنما يفعلون ذلك للموكلين في أفعالهم تلك محلهم فان
فعلوا ذلك كما أمر والزيم وان فعلوا ذلك على غير ما أمر وأبایقاعه لم يلزم العباد
في طلاقهم إنما يفعلونه لأنفسهم لا لغيرهم عز وجل ولا يحلون في فعلهم ذلك
محل غيرهم فلما كان ذلك كذلك لم يمتنع ما فعلوا وان كان ذلك مما قد نهوا
عنه لا نقدر أن نأشبه بما قد نهى الله العباد عن فعلها وأوجب عليهم إذا
فعلوها أحكاما من ذلك أنه نهاهم عن الظهار ووصفه بأنه منكر من
القول وزور ولم يمنع ما كان كذلك أن تحرم به المرأة على زوجها حتى يفعل
ما أمره الله تعالى به من الكفارة فلما رأينا الظهار قولا منكرا وزورا وقد
لزمته بحرمته كان كذلك الطلاق المنهى عنه هو منكر من القول
وزور والحرمته به واجبة وقد رأينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم لمسأله عمر بن الخطاب عن طلاق عبد الله أمر أنه وهى حائض أمره
عراجعتها وتواترت عنه بذلك الآثار وقد ذكرناها في الباب الأول ولا
يجوز أن يؤمر بالمراجعة من لم يقع طلاقه فلما كان النبي صلى الله عليه
وسلم قد ألزمه الطلاق في الحيض وهو وقت لا يحل إيقاع الطلاق فيه كان
كذلك من طلق امرأته ثلاثا فأوقع كل في وقت الطلاق لزمه من ذلك ما ألزم

نفسه وان كان قد فعله على خلاف ما أمر به فهذا هو النظر في هذا الباب
 اه وقد قدمنا ذلك مفصلاً على ان ابن تيمية ومن تبعه لم يعملوا بآية يأبىها
 النبي اذا طلقتم النساء الآية على الوجه الذي فهموه منها وذكره
 الشوكاني ولا بالآية التي أطال بها ابن القيم ونقلها الحافظ ابن حجر فان
 الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو بألفاظ متتابعة من البدعي وهو معصية
 سواء أوقع في الحيض أو في وقت الطلاق كما اعترف بذلك الشوكاني في باب
 ما جاء في طلاق البتة وجميع الثلاث من شرحه نيل الاوطار ومع ذلك فقد
 قالوا بوقوعه واحدة اذا أوقعه في وقت الطلاق وكان مقتضى الآية على
 ما فهموه منها ومقتضى أقسبهم أن لا يقع بالطلاق الثلاث اذا كان بلفظ
 واحد أو بألفاظ متتابعة مطلقاً في زمن الحيض أو في غيره شيء أصلاً
 لا واحدة ولا أكثر منها كما قال بذلك من لم يوقع الطلاق البدعي بجميع
 أنواعه عملاً في ذلك بما ذكره وان كان ممنوعاً

وقال الشوكاني ومنها قوله تعالى فامسك بعروفي أو تسرع بحسان
 ولا أقبح من التسرع الذي حرمه الله تعالى ومنها قوله تعالى الطلاق
 مرتان ولم يرد الا المأذون فدل على ان ما عداه ليس بطلاق لما في هذا
 التركيب من الصيغة الصالحة للحصر أعني تعريف المسند اليه باللام
 الجنسية اه

وهو مردود بما قدمناه لك مفصلاً في معنى الآيةتين المذكورتين وانهما
 دالتان على وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو بألفاظ متتابعة
 والآيتين ليس فيهما ما يدل على تعيين وقت لا يقع الطلاق فيه وانما
 ذلك أخذ المجتهدين من آية فطلقوهن بعدتهن وحديث ابن عمر الذي

بين تلك الآية وأما كون التركيب صالحاً للعصر فليس على ظاهره بانفراق
 اذ لو كان كذلك لكان كل الطلاق مرتين لا ثلاثاً وليس كذلك بالاجماع
 فتعين أن يكون المعنى أكثر الطلاق مرتان على ما عليه أهل العلم من
 المفسرين وأما دعوى أن التقدير كل الطلاق مرتان ومرتة ثالثة فهو بعيد
 لادليل عليه على أنه تعلم أنه متى كان قوله الطلاق مرتان غير دال على
 مبيقات تحريم الطلاق وحله كانت الآية ظاهرة في الدلالة على حيل جمع
 الطلقات الثلاث بلفظ واحد أو بألفاظ متتابعة كما قال بذلك الشافعية
 ولذلك كان الصحيح عندهم من خالفهم وقال أن الطلاق الثلاث لغير العدة
 بدعي ومعصية التمسك لمذهبهم بالأحاديث والآثار المستفيضه الدالة
 على ذلك وكان تمسك الكل في حرمة الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي
 جومع فيه بآية فطلقوهن لعدتهن ومجديث ابن عمر كما بينا ذلك بالآية
 الطلاق مرتان الآية

قال الشوكاني ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا
 فهو رد وهو حديث صحيح شامل لكل مسألة لما عليه أمر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ومسئلة النزاع من هذا القبيل فإن الله لم يشرع هذا
 الطلاق ولا أذن فيه فليس من شرعه وأمره ومن ذهب الى هذا المذهب
 أعنى عدم وقوع البدعي شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وأطال
 الكلام عليهم في الهدى والحافظ محمد بن ابراهيم الوزير وألف فيها رسالة
 طويلة في مقدار كراستين في القطع الكامل وقد جعت فيها رسالة مختصرة
 مشتملة على الفوائد المذكورة في غيرها اهـ

وأقول قال السكال بن الهمام في فتح القدير بعد ذكر استدلال الامامية

القائلين بعدم وقوع الطلاق البدعي بهذا الحديث وفي أمره صلى الله عليه وسلم ابن عمران يراجعها حين طلقها وهي حائض دليل على بطلان قولهم اهـ

وأيضاً قدر روى الدارقطني من حديث معلى بن منصور حدثنا شعيب بن رزيق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر انه طلق امرأته وهي حائض ثم أراد أن يراجعها بطلقتين آخرين عند القرآن فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله أخطأت السنة السنة ان تستقبل الطهر فتطلق لكل قرة فأمرني فراجعتها فقال اذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك فقلت يا رسول الله أ رأيت لو طلقتم اثلاثاً كان يحل لي ان أراجعها فقال لا كانت تبين منك وتكون معصية وقد قدمناه لك وبيننا ان ما قبل فيه من الاعلال مردود كما قال ذلك النكاح بن الهمام على ان الشوكاني قد أجاب عن هذا الحديث في شرحه المذكور في غير هذا الموضع بقوله وأجيب بتخصيص هذا العموم بما سبق في أدلة القولين الاولين من الحكم بوقوع الطلاق المثلث لا نارا ان منعنا وقوع المجموع لم يمنع وقوع الفرد اهـ

ويقال له أيضاً على مقتضى استدلالك هنا بهذا الحديث وانه على عمومه ان تقول لا يقع شيء أصلاً وأعظم ما استندت عليه في دعواك وقوع الواحدة دون المجموع هي الروايات التي تبين نسخ بعضها وعدم صحة البعض الآخر كما مر مفصلاً فلماذا جوزت لنفسك التخصيص بمثل هذا ولم تجوز التخصيص لتسريك بالاحاديث المستفيضة الصريحة الصحيحة التي توارت على مقتضاها الا^٣ نازعنا عن استحباب رسول الله صلى الله عليه

وسلم وانعقد عليها اجماعهم وانظر الى ما ذكر فيमारواه الدارقطني من
حديث معلى بن منصور حيث قال ثم أراد ان يتبعها بطلقتين آخر بين فانه
صرح في ان الاولى اعتبرت الطلقة الاولى وكذا قوله أريت لو طلقها
ثلاثا أكان يحل لي ان أراجعها فقال لا كانت تبين منك وتكون معصية
فان هذا صريح في ان المراد بالرجعة الرجعة عن طلاق واقع وفي أنه لو كان
طلقها ثلاثا في وقت الحيض لبانت منه بدون أن يحل له رجعتها ولا ينكر
مثل هذا الامر الامكابر يخادع الله ورسوله والمؤمنين ولذلك قال الحافظ
ابن حجر في الفتح قال النووي وشذبه بعض أهل الظاهر فقال اذا طلق
الحائض لم يقع الطلاق لانه غير مأذون فيه فاشبهه بطلاق الاجنبية وحكام
الخطابي عن الخوارج والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك الا
أهل البدع والضلال يعني الا أن قال وروى مثله عن بعض التابعين وهو
شذوذ وحكام ابن العربي وغيره عن ابن علية يعني ابراهيم بن اسمعيل بن
عليه الذي قال الشافعي في حقه ابراهيم ضال جلس في باب الضلال يضلل
الناس وكان يصرو له مسائل يشقونها وكان من فقهاء المعتزلة وقد غلط
فيه من ظن ان المنقول عنه المسائل الشاذة أبوه وحاشاه فانه من كبار أهل
السنة اه وقد قدمنا لك ان ابن حجر قال وكان النووي أراد به بعض أهل
الظاهر ابن حزم

وقال البسند والعيني في عمدة القارى اذا طلقت المرأة وهى حائض يعتبر
ذلك الطلاق وعليه أجمع أئمة الفتوى من التابعين وغيرهم وقالت
الظاهرية والخوارج والروافض لا يقع وحكى عن ابن علية أيضا وقال
قبل ذلك ويستنبط من هذا الحديث أحكام الاول ان الطلاق في الحيض

محرم ولكنه واقع وذكر عياض عن البعض انه لا يقع قلت هو قول
الظاهرية وروى مثل ذلك عن بعض التابعين وهو شذوذ لم يرج عليه
أصلا اهـ

ومن جميع ما ذكرنا تعلم عدم صحة ما قاله صاحب رسالة الطلاق في الاسلام
المندرجة بجريدة المؤيد عدد ثلاثة آلاف وستمائة وأربعمائة وستين
بتاريخ يوم السبت ١٦ صفر سنة ١٣٣٠ هجرية من ان بعض المجتهدين
لم يمتد بالطلاق في غير الوقت الذي أمر الله أن يقع فيه لانه طلاق بدعي
وقد قال عليه الصلاة والسلام من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد طائفا
ان من نسب ذلك اليهم من أئمة الشيعة وابن حزم وابن عليه وابن نجيبة وابن
القيم ومن مائلهم يجوزوا اخذنا بقولهم والافتداهم في شيء من ذلك مع
ان الواقع خلاف ذلك لما علمت أن ذلك خرق للاجماع الذي انعم قد قبل
ذلك الخلاف وكذا بطل قوله وجهتهم فيه قوية وهي أن الامر بالشئ نهى
عن ضده والمنهى عنه نهى لذاته أو لجزئه أو لوصفه اللازم بقضى الفساد
والفساد لا يثبت حكمه اهـ وهي بعينها الحجة التي تسلك بها الشوكاني لهم
لاننا قد علمت انه على فرض تسليم ان النهى هنا راجع للذات أو لجزء أو
الوصف اللازم لا يلزم من النهى الفساد وانه لا يلزم من الفساد ان لا يثبت
الحكم على ان النهى عن الطلاق في غير الوقت المأمور بإيقاعه فيه ليس
نهى للذات الطلاق ولا لجزئه ولا لوصفه اللازم بل هو نهى لامر خارج وهو
كونه في ذلك الوقت الذي لا يلزم أن يكون فيه بل يجوز أن يكون فيه وأن
يكون في غيره فهو كالنهى عن الصلاة في الارض المغصوبة وكان هذا
المكاتب نسي قوله في رسالته فاجب ان تطلق المرأة في بدء عدتها حذرا

من التطويل عليها وأوجب أن تقضى عدتها في بيت زوجها لان ذلك قد ينزل ما يقرب أحدهما من الآخر الى الطلاق فاذا انتهت العدة وهما على الكراهة فارقها الرجل بعروف وإذا أحدث الله في القلوب انوطافاً أمسكها الرجل بعروف وراعى معها حد ود الله الخ ما ذكره فان ذلك يقتضى انه انما أمر العباد بالطلاق للعدة حذر من التطويل عليها ولا مكان التدارك عند الندم وزوال ما أوجب الطلاق وانه لو طلق في غير الوقت المخصوص طالعت عليها عدتها فيحصل لها الضرر وهو منهي عن اضرارها ولو طلق ثلاثاً لغير العدة فانت كائن التدارك عند الندم وفي ذلك اضرار لنفسه وأولها وأولها أو لهما ولا ولادهما فلهذا نهى عن الطلاق لغير العدة التي أمر الله أن يطلق النساء لها فهل يمكن لمن له أدنى المسام بعلم الفقه ان يقول ان مثل هذا النهى يرجع الى الذات أو الجزء أو الوصف اللازم كالأب هو نهى لا يخرج غير لازم كما ذكرنا ولكن لصاحب الرسالة العذر فانه تابع في ذلك الشوكافي وأمثاله

ومنه تعلم أيضاً عدم صحة قوله بجعل الناس أمراً كانت لهم فيه أناة فأوقعوا الطلاق بلفظ الثلاث وأمضاه عليهم أمير المؤمنين ع من الخطاب اجتهدا منه في تأديب هؤلاء الذين يخالفون كتاب الله تعالى وبلغون باحكامه ويتعدون حدوده وقد ظن رضى الله عنه ان ذلك مما يلزمهم الرجوع الى تلك الاحكام فيقفون عند حدوده ولو رأى بعد ان الامر جاء على العكس مما يريد الرجوع الى ما كانت عليه الحال في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من امارته من اعتبار لفظ الثلاث واحدة سيرا على ما يفهم من كتاب الله فانه لم يجعل للشخص ثلاث تطليقات

أو طلقين بوقعها أتى شاء بأي شكل أراد ولكنهسه قال وقوله الحق الطلاق
مرتان ولا أظن أن أحدا يفهم أن قول الرجل لزوجه أنت طالق طلقين
أو مرتين لم يتعد الحد الذي حده الله لانه مرة على أية حال وما عدا ذلك فهو
كذب ظاهري وقد رأى هذا الرأي بعض الصحابة والتابعين وكثير من
مجتهدى المتأخرين سمر ذأسماءهم الامام الشوكاني في كتابه نبيل الاوطار
انظره صفحة (١٥٥) من السفر السادس اهـ

أما قوله فامضاه عليهم عمر اجتهاد امنه فلما علمت ان عمر لم يرض عنهم
اجتهاد ابل ان من لم يبلغه الناسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يفعله في زمنه عليه السلام وفي زمن أبي بكر الى ان اشتهر ذلك بعد صدر من
امارة عمر وبلغ ذلك عمر فنادى في الناس بايقاع الثلاث بلفظ واحد أو
ألفاظ متتابعة عملا في ذلك بالناسخ المعلوم عنده وعند غيره من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه قد على ذلك اجماعهم بعد هذا ولم ينقل
ان أحدا من الصحابة والتابعين خالف بعد ذلك الى أن جاء من الخلف من
ابتدع تلك المقالة ممن لا يعتمد بقوله لمخالفته الاجماع واشذوذ وقد تقدم
مفصلا وأما ظنه ان عمر فعل ذلك تأديبا فهو غريب اذا التأكيد لا يكون
بمخالفة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداث حكم في الدين جاءت
السنة على خلافه وتحریم ما أحله الله فان ذلك جرم عظيم حاشا لعمر ان يفعله
وحاشا لأصحابه ان يوافقوه عليه ومنهم القائل لعمر لورا ينافيك اعوجاجا
لقومنا بسبوقنا وأي علاقة حفظك الله بين رأي عمر اجتهادا ان الثلاث
واقع وبين التأديب انهم الرجوع الى أحكام الله بذلك وأي علاقة بين
القول بالوقوع وبين كون الطلاق صادرا عينا يخاف به على السمع وهل لو

قلنا بعدم الوقوع لا يخلف به كذلك وهل يحظر على بال الخالفين بالطلاق
 شيء من تلك المذاهب وهل يعقل ان عمر يحمل الناس على رأيه اجتهادا
 ولما ذالم يحملهم على كل آرائه التي خالفه فيها غيره مع ان كثيرا من
 الاصحاب كانوا يخالفونه في المسائل الاجتهادية ولم ينقل انه حمل أحدا
 منهم على اجتهاده أما كان يكفي في التزامهم تعزيرهم كما كان يفعل بكل من
 أوقع طلاقا لا ثابلا بلفظ واحد أو في طهر واحد فانه كان يوجع ظهره ضربا
 ولكن مع ذلك يحكم عليه بالوقوع وأما قوله وطن رضى الله عنه ان ذلك
 مما يلزمهم الرجوع الى تلك الاحكام فهو أغرب لانه اذا صح ما قاله الكاتب
 عن عمر فعمير باقاعه الثلاث أول من خالف أحكام الله وتعدى حدوده
 بذلك فكيف يلزم الناس بالرجوع الى الاحكام وهو بفعله هذا يخالفها
 وكيف ساغ لعمر ان يحمل الناس على ذلك حاشا عمر أن يفعل شيئا مما
 ذكر نسال الله حسن الادب مع الله ورسوله وأصحاب رسوله وهل يليق بذلك
 أن يصدر منك مثل ذلك في مثل عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين
 وخليفة رسول رب العالمين ألا تنظر الى ان الفساد لم يقتصر على كثرة
 الخلف بالطلاق بل تجاوز الى فعل ما هوردة أو كبيرة باجماع المسلمين
 والتجاهر بذلك بدون تكبير الانتظار ان الله يأمر وينهى ولكن الناس
 لا تمتثل المأمور ولا تترك المنهى عنه فحينئذ لو قلنا بالوقوع لم يلزم منه كثرة
 الخلف به ولا عدمها وان قلنا بعدم الوقوع أصلا أو بالوقوع واحدة لم يلزم
 ذلك أيضا ولكن من ساءت عقيدته وأخفاها ظهرت على قلمات لسانه
 ومن أبغض الاسلام والمسلمين وأظهر الاسلام ظهر بغضه في طي كلامه
 وهب أن المسئلة اجتهادية فهل فيه داع الى التشبيع على بعض المجتهدين

والا تنصار للبعض الا^{خر} وهل الذي شنت عليه ان ملأ باتباع مذهبه
وهب^ا انك مجتهد فهل يسوغ لك حمل الناس على رأيك انما الواجب أن
ترشد الناس ونفسك الى مكارم الاخلاق اللهم ارزقنا الفهم والتدبر وأما
قوله ولو رأى بعد ان الامر جاء على العكس مما يريد لرجع الخ

فقد علمت ان عمر لم يصنع الا ما كان يصنع قبله في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وان ما وقع في حديث ابن عباس (كان الطلاق في
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث) فهو بيان لما كان يفعله
من لم يبلغه الناسخ ولذلك جاءت فتوى ابن عباس وغيره من الصحابة
والتابعين وان عقد الاجماع على وقوع الثلاث كما ذكرناه مفصلا

وأما قوله سير على ما يفهم من كتاب الله فانه لم يجعل للشخص الخ
فقد علمت ان هذه الآية وغيرها من آيات الطلاق التي ذكرناها دالة
دلالة لا شبهة فيها على وقوع الطلاق الثلاث وان الله جعل للشخص ملك
النكاح بالعقد وان ذلك الملك لا يزول ويسقط الحل الا بثلاث تطبيقات
رجعة منه وفضلا والافكانت الواحدة تكفي في زوال الملك وسقوط الحل
وانه يستوى في ايقاع الطلقات الثلاث ما كان بلفظ واحد أو ألفاظ
متتابعة في طهر واحد أو مفرقة على الاطهار على ما فصلناه سابقا فارجع
اليه

وأما قوله ولا أظن ان أحدا يفهم الخ فنقول ان كان مرادك انه لا يفهم انه
تلفظ بذلك مرتين فهو مسلم ولكن لا يلزم من انه لم يتلفظ مرتين ان لا
يكون أو وقع طلقتين وان كان مرادك انه لا يفهم انه أو وقع طلقتين فغير مسلم
بل لا يفهم من قول الرجل لزوجه انت طالق مرتين أو طلقتين أو ثلاثا الا

انه أوقع ذلك العدد واللفظ معناه انشائي بوجده ويتحقق بمجرد التلفظ به على ما فصلنا سابقا

وأما قوله وقد رأى هذا الرأي بعض الصحابة والتابعين فإن كان مراده ان ذلك قد حكى عنهم قبل انعقاد الاجماع لما ان نادى عمر في الناس فسلم ولكن لا يفيد لانه بعد انعقاد الاجماع ارتفع الخلاف ولا يجوز العمل بعد ذلك على خلاف الاجماع وان كان قد أراد أن ذلك رأى بعض الصحابة والتابعين بعد الاجماع فلم يأت لتساهاوا والشوكاني أو غيرهما بنقل صريح صحيح يدل على ذلك بل المنقول خلافه على ما لو ناه عليك مفصلا فهو وغير مسلم وأما قوله وكثير من مجتهدي المتأخرين فإن أراد من الكثير مجتهدي أهل السنة فهو وغير مسلم فإن جميع مجتهدي المتقدمين والمتأخرين منهم على وقوع الثلاث لم يخالف في ذلك منهم أحد عدا لاجماع الصحابة والتابعين وان أراد مجتهدي الروافض والخوارج ممن لا يعتد بقوله لمخالفته الاجماع فهو مسلم لكن هذا الرأي لا يجوز العمل ولا الفتوى به بحال لان الاجماع ثابت قبل ظهور خلافهم فان كان هذا القائل وأمثاله يريدون ان يكونوا على مذهب الروافض والخوارج ففهم وشأنهم وليكن ليس لأحد منهم أن يحمل الناس عليه ويدعوهم اليه لان ذلك أمر لم تفعله الروافض والخوارج أنفسهم كما انه لم يفعله المجتهدون من أهل الحق في الاحكام الاجتهادية بل كان كل مجتهد يرى رأيه ويعمل به ولا يحمل أحد على العمل به واغبيروهم من العوام أن يقلدوا من شاء منهم ألا ترى أن المنصور أراد أن يحمل الناس على العمل بمذهب مالك فقام مالك عن ذلك فقال هذا القائل يحمل الناس على العمل بقول شاذ ينسب للروافض والخوارج

ولكل مبتدع شاذ ويدعوهم اليه مع انه لولا اللبس بالحكام الله وتعدي
حدود الله للذين يشكرونها هذا القائل لاقم عليه حد من دعي الناس
الى بدعة فليشكر هو هذا الفساد العام والخروج عن حدود الشرع في
سائر الاحكام اذ لولا ذلك ما نطق مثله بمثل هذا الكلام معرضا فيه بمثل عمر
ابن الخطاب الذي أسس الدين وشيد مملكة الاسلام وشهد بعسده أعداء
الدين واصداؤه ولو كان مثل عمر رضى الله عنه في أئمة أخرى لقاموا له
بكل ما يروونه تعظيما في معتقدهم وقطعوا لسان هذا الكاتب. وأما قوله
في باقى رسالته وتلك الايمان معتقدها مع انه لم يعهد في الاسلام بمن يعتد به
الا بالله سبحانه وغير ذلك لا يعبأ الله به

فهو مغالطة لانه ان أراد لا يعبأ الله به لا يحكم بوقوع الطلاق والعقق مثلا
عند ما يقع أحدهما بسبب وبغير سبب فهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون
وصيرورة الطلاق يمينيا بخلاف به على السلم لا ينافى وقوعه وترتب حكمه
عليه وان كان الخلف عاصيا وكونه عاصيا لا ينافى ذلك كما سبق ايضا
وان أراد ان الله لا يعبأ به بمعنى انه يؤخذ الخلف به اذا حلف بالاحاجة
تدعوا اليه ولا يعتبر به يمينيا فيما يرجع الى الحقوق والمقاضاة ولا يجوز
الحلف والتخلف به فهو مسلم امكن كان الواجب على هذا الكاتب ان يبين
هذا المراد ولا يقع الناس في الابهام. وأما قوله طلاق الهازل والسكران
والمكره الى أن قال وانى هؤلاء عزم والله يقول وان عزموا الطلاق فان الله
سميع عليم فتقول له قوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم هو
عجز آية الايلاء وهى قوله تعالى والذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة
أشهر فان فاءا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم

ومعناها على ما قاله المفسرون والذين يحلفون من جماع نسائهم أى حلفا
 مانعاً منه وأقام العين مقام الفعل للمبالغة (نربص أربعة أشهر) أى
 انتظر فى تلك المدة (فان فاراً) أى رجعوا فيها (فان الله غفور رحيم) لما
 حدث منهم من اليمين على الظلم وعقد القلب على ذلك الحنث أو بسبب
 الفسقة والكفارة ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود فان فاراً فيهن (وان
 عزمو الاطلاق) أى صمموا قصده بان لم يفيثوا واستمروا على الايلاء (فان
 الله سميع) لا يلائهم الذى صار منهم طلاقاً بانماضى المدة وعدم النية
 (عليم) يفرضهم من هذا الايلاء فيجازيهم على وفق نياتهم وهذا ما حمل
 عليه الحنفية هذه الآية فانهم قالوا الايلاء من المرأة أن يقول والله
 لا أقرب بك أربعة أشهر فصاعداً على التقيد بالاشهر أو لا أقرب بك على
 الاطلاق ولا يكون فيما دون ذلك عند الاثمة الاربعة وأكثر العلماء خلافاً
 للظاهرية والخنفسية وقتادة وحامد وابن أبي حماد واسحاق حيث بصير
 عندهم مولى فى قليل المدة وكثيرها فحكمه عند الحنفية أنه ان فاء اليها فى
 المدة بالوطء ان أمكن أو بالقول ان عجز عنه صح النية وحنث القادر
 ولم يمته كفارة اليمين ولا كفارة على العاجز وان مضت الاربعة ولم
 يفتى بانبت بتطبيقه من غير مطالبة المرأة ايقاع الزوج أو الحكم وقالت
 الشافعية لا ايلاء الا فى أكثر من أربعة أشهر فان قال والله لا أقرب بك
 أربعة أشهر لا يكون ايلاء عندهم بل هو يمين كسائر الايمان ان حنث
 كفروا ان برغلا شئ عليه وللمولى التلبث فى مدة الايلاء فلا يطالب بنية
 ولا طلاق فان فاء فى اليمين بالحنث فان الله غفور رحيم للمولى انتم حنثه اذا
 كفر كما فى الجديد أو ما ترضى بالايلاء من ضرار المرأة ونحوه بالفسقة التى

هي كانتوبة وان عزم الطلاق فان الله سميع بطلاقه علم بنيته واذا مضت المدة ولم ينفى، ولم يطلق طولب بأحد الامرين فان أبي عنهم ما يطلق عنه الحاكم فالآية على كل حال مسوقة لإيمان حكم الایلاء فقط فهي بمنزلة الاستثناء من قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فان الایلاء ليكون أحد الامرين لازماله الكفارة على تقدير الحنث من غير اثم والطلاق على تقدير البرمخال لسائر الايمان المستتوبة حيث يتعين فيها المؤاخذه بهما أو بأحدهما عند الشافعي والمؤاخذه الاخرى عند أبي حنيفة على ما هو مفصل في محله في كتابنا فبقوله لا الایلاء فان حكمه غير ما ذكرنا ولذلك لم تعط هذه الجملة على ما قبلها وعلى هذا الوجه لاستدلال هذا الكاتب بهذه الآية على ما قال لانه خروج عن سياقها واستدلال بها على ما لا يدل عليه أصلاً وجه من وجوه الدلالات الشرعية وأما من أوقع طلاق الهازل والسكران والمكره فلقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد هن جد وهزل هن جد الطلاق والنكاح والعنق ورواه الطبراني من حديث فضالة بن عبيد بلفظ ثلاث لا يجوز اللعب فيهن الطلاق والنكاح والعنق ورواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن بشر بن عمر عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عباد بن الصامت رفعه لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق والنكاح والعنق فمن قالهن فقد وجبت وهذا منقطع وفي الباب عن أبي ذر من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ومن أعتق وهو لاعب فعناقه جائز ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز أخرجه عبيد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن صفوان بن سليم عنه وهو منقطع وأخرج عن علي وعمر بنحوه موقوف في هذا رد على ابن العربي وعلى النووي حيث

انكر اعلی الغزالی هذا اللفظ فقال النووی المعروف اللفظ الاول بالرجعة بدل الطلاق وقال أبو بكر بن العربي لا یصح اهـ ویروی بدل العتاق الرجعة وهذا هو المشهور فيه وكذا رواه أحمد وأبو داود والترمذی وابن ماجه والحاكم والدارقطنی من حديث عطاء عن یوسف بن مالك عن أبي هريرة باللفظ المذكور أو لا وفيه بدل العتاق الرجعة قال الترمذی حسن وقال الحاكم صحیح وأقره صاحب الامام وهو من رواية عبد الرحمن بن حبيب بن أردك وهو مختلف فيه قال النسائی منكر الحديث وثقه غيره فهو على هذا حسن وعطاء المذکور وفيه هو ابن أبي رباح صرح به فی رواية أبي داود والحاكم ورهه ابن الجوزی فقال هو عطاء بن عجلان وهو متروك كذا فی التلخیص الخیر فی تخریج أحادیث الرافعی الكبير للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى واستدل من قال بعدم وقوع طلاق المكره بقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتی الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه قال النووی فی الطلاق من الزوجة فی تعلیق الطلاق حديث حسن وكذا قال فی أوخر الاربعین له اهـ ورواه ابن ماجه وابن حبان والدارقطنی والطبرانی والبيهقی والحاكم فی المستدرک من حديث الاوزاعي واختلف عليه فقيل عنه عن عطاء وعن عبيد بن عمير عن ابن عباس بلفظ ان الله وضع فی الحاکم والدارقطنی والطبرانی تجاوز وهذه رواية بشر بن بكر ورواه أبو لیید بن مسلم عن الاوزاعي فلم یذكر عبيد بن عمير قال البيهقی جوده بشر بن بكر وقال الطبرانی فی الاوسط لم یروه عن الاوزاعي یعنی مجود الا بشرفته فرد به الربیع بن سلیمان ولوليد فيه اسنادان آخران روى عن محمد بن المصنف عنه عن مالك عن نافع عن ابن عمر وعن ابن لهيعة

عن موسى بن وردان عن عقبه بن عامر قال ابن أبي حاتم في العلل سألت
أبي عنها فقال هذه أحاديث منكورة كأنها موضوعة وقال في موضع آخر
منه لم يسمعه الاوزاعي من عطاء انما يسمعه من رجل لم يسمعه أتوهم انه عبد
الله بن عامر الاسلمي أو اسماعيل بن مسلم قال ولا يصح هذا الحديث ولا
يثبت اسناده وقال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فأنكره جدا
وقال ليس يروى هذا الا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ونقل
الجلال عن أحمد قال من زعم ان الخطأ أو النسيان مرفوع فقد خالف
كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله أو جب في قتل النفس
الخطأ الكفارة يعني من زعم ارتفاعها على العموم في خطاب الوضع
والتكليف قال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف في باب طلاق المكره
يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع الله عن هذه الأمة الخطأ
والنسيان وما أكرهوا عليه الا أنه ليس له اسناد يثبت به ورواه
العقيلي في تاريخه في حديث الوليد عن مالك به ورواه البيهقي وقال قال
الحاكم هو صحيح غريب تفرد به الوليد عن مالك وقال البيهقي في موضع
آخر ليس بمحفوظ عن مالك ورواه الخطيب في كتاب الرواة عن مالك في
ترجمة سواد بن ابراهيم عنه وقال سواد مجهول والخبر منكور عن مالك
ورواه ابن ماجه من حديث أبي ذر وفيه شهر بن حوشب وفي الاسناد
انقطاع أيضا ورواه الطبراني من حديث أبي الدرداء ومن حديث ثوبان
وفي اسنادهما ضعف وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح من طريق
زرارة بن أوفى عنه باللفظ ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل
به أو تنكلم به ورواه ابن ماجه ولفظه عما توسوسن به صدورها بدل

ما حدثت به انفسها وزاد في آخره وما استكرهوا عليه والزيادة هذه اظنها
 مدرجة كما نادخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث وقد تكرر
 هذا الحديث في كتب الفقهاء والاصوليين بلفظ رفع عن أمي ولم نره بها
 في الأحاديث المتقدمة عن جميع من أخرجه نعم رواه ابن علي في الكامل
 من طريق جعفر بن جسر بن فرقة عن أبيه عن الحسن عن أبي بكره رفعه
 رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا الخطأ والنسيان والامر بكرهون عليه
 وجعفر وابنه ضعيفان كذا قال المصنف وقد ذكرناه عن محمد بن نصر
 بلفظه ووجدته في فوائد أبي القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف
 بأخي عاصم حدثنا الحسين بن محمد حدثنا محمد بن مصفى حدثنا الوليد بن مسلم
 حدثنا الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بهذا ولكن رواه ابن ماجه عن
 محمد بن مصفى بلفظ ان الله وضع كذا قاله الحافظ ابن حجر في كتابه المذكور
 واستدلوا أيضا بحديث عائشة لا طلاق في اغلاق رواه أحمد وأبو داود وابن
 ماجه وأبو يعلى والحاكم والبيهقي من طريق صفية بنت شيبة عنها وصححه
 الحاكم وفي استناده محمد بن عبد بن أبي صالح وقد ضعفه أبو حاتم الرازي
 ورواه البيهقي من طريق ليس هو فيها لكن لم يذكر عائشة وزاد أبو داود
 وغيره ولا اعتناق وفسر علماء الغريب الاغلاق بالاكره قالت هو قول
 ابن قتيبة والخطابي وابن السكيت وغيرهما وقيل الجنون واستبعده
 المطرزي وقيل الغضب وقع في سنن أبي داود في رواية ابن الاعرابي
 وكذا فسر أحمد ورواه ابن السكيت قال لو كان كذلك لم يقع على أحد طلاق
 لأن أحد لا يطلق حتى يغضب وقال أبو عبيد الاغلاق الضيق كذا قاله
 الحافظ في كتابه المذكور لكن اذا حمل على غضب اسبب لا يتعلق

بالزوجه وصار بحال لا يعي ما يقول ولا يفهم ما يقال فتلفظ بالطلاق بلا شعور لم يرد ما قاله ابن السبكي على ان الامام الطحاوي في شرح معاني الآثار بعد أن أورد حديث تجاوز الله عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه بسنده قال رضي الله عنه فذهب قوم الى ان الرجل اذا أكره على طلاق أو نكاح أو عيّن أو اعتاق أو ما أشبه ذلك حتى فعله مكرهاً ان ذلك كله باطل لانه قد دخل فيما تجاوز الله فيه للنبي صلى الله عليه وسلم عن أمته واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا بل يلزمهم ما حلفوا به في حال الاكراه من عيّن وينفذ عليه طلاقه وعتاقه ونكاحه ومهر اجتهته لزوجته المطلقة ان كان راجعها ونأ ولو في هذا الحديث بمعنى غير المعنى الذي نأوله أهل المقالة الاولى فقالوا انما ذلك في الشرع خاصة لان القوم كانوا حديثي عهد بكفر في دار كانت دار كفر فكان المشركون اذا قدروا عليهم استكبر هوهم على الاقرار بالكفر فيقرون بذلك بألسنتهم قد فعلوا ذلك بهما بن يامر رضي الله عنه وبغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فنزلت فيهم (الامن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) وربما سهواً فتنكحوا بما جرت عليه عادتهم قبل الاسلام وربما أخطوا فتنكحوا بذلك أيضاً فتجاوز الله عز وجل لهم عن ذلك لانهم غير مختارين لذلك ولا قاصدين اليه وقد ذهب أبو يوسف الى هذا التفسير أيضاً حدثناه الكيساني عن أبيه عنه فالحديث يحتمل هذا المعنى ويحتمل ما قاله أهل المقالة الاولى فلما احتمل ذلك احتجنا الى كشف معانيه ليسد لنا على أحد التأييدين فنصرف معنى هذا الحديث اليه فنظرنافي ذلك فوجدنا

الخطأ هو ما أراد الرجل غيره ففعله لاعتقاده قصد منه اليه ولا ارادة منه اياه
وكان السهو ما قصد اليه ففعله على القصد منه اليه على انه ساء عن المعنى
الذي ينعنه عن ذلك الفعل وكان الرجل اذا نسي أن تكون هذه المرأة
له زوجة فقصد اليها فكل قد أجمع ان طلاقها كامل ولم يبطلوا ذلك لسهوه
ولم يدخل ذلك السهو في السهو المعفو عنه فاذا كان السهو المعفو عنه
ليس فيه ما ذكرنا من الطلاق والايمان والعناق كان كذلك الاستكراه
المعفو عنه ليس فيه أيضا من ذلك شيء فثبت بذلك فساد قول الذين أدخلوا
الطلاق والعناق والايمان في ذلك اهـ

واحتج أيضا أهل المقالة الاولى بما أخرجه الطحاوي في شرحه المذكور
بسنده عن علقمة بن وقاص الليثي انه سمع عمر بن الخطاب يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت
هجرته الى دنيا يصيبها أو الى امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه
قالوا فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات ثبت ان عملا
لا ينفذ من طلاق ولا عناق ولا غيره الا أن يكون معه نية فقامت الفرقة
الثانية في ذلك ان هذا الكلام لم يقصد به الى المعنى الذي ذكره هذا
المخالف وانما قصد به الى الاعمال التي يجب بها الثواب ألا تراهم يقولون
وانما لكل امرئ ما نوى يريد من الثواب ثم قال فمن كانت هجرته الى آخره
فذلك لا يكون الاجواب بالسؤال فيكأنه صلى الله عليه وسلم سئل عما
للمهاجر في هجرته وليس ذلك من أمر الاكراه على الطلاق والعناق
والرجعة والايمان في شيء فانتفى الاستدلال بهذا الحديث أيضا اهـ

واستدل أهل المقالة الثانية بما سبق وبما أخرجه الطحاوي في شرحه
 المذكور بسنده عن أبي الطفيل قال حدثنا حذيفة قال ما منعتني أن
 أشهد بذرا إلا في خرجت أنا وأبي فأخذتنا كفار فريش فقالوا انكم
 تريدون محمد افقلنا ما يزيد إلا المدينة فأخذوا منا عهد الله وميثاقه
 لننصرفن إلى المدينة ولا نقاتل معه فأينار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأخبرناه فقال انصرفاني لهم بهودهم ونستعين الله عليهم وكذا أخرج
 عن أحمد بن داود بسنده مثله قالوا فلما منعهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من حضور بدر لاستخلاف المشركين القاهرين لهم على
 ما استخلفوهما عليه ثبت بذلك أن الخلف على الطوعية والاكرام سواء
 وكذا الطلاق والعناق إذا قاتل بالفرق وهذا أولى ما فعل في الآثار إذا
 وقف على معاني بعضها ان يحمل ما بقى منها على ما لا يخالف ذلك المعنى متى
 أمكن ذلك حتى لا يتضاد ثبت ان حديث نجا وز الله الخ انما هو في الشرك
 وحديث حذيفة هذا في الطلاق والايان وما أشبه ذلك على أن فعل
 الرجل مكرها لا يخلو من أحد وجهين اما أن يكون المكروه فيه في حكم من لم
 يفعله فلا يجب عليه شيء أو يكون في حكم من فعله فيجب عليه ما يجب لو
 فعله غير مكروه فنظرنا في ذلك فرأيناهم لا يختلفون في المرأة التي
 أكرهها زوجها وهي صائمة أو حائض أو حائض أو حائض أو حائض أو حائض
 ولم يراعوا في ذلك انها مكروه فيه فيفرقوا بينه وبين الطوعية فأية الأمر
 انهم قالوا ارفع الائم عنها خاصة وكذا لو أكره رجل على جماع امرأة
 اضطرت إلى ذلك كان المهر في النظر على الجماع ولا يرجع به على المكروه
 لانهم يجامعون فوجب عليه المهر لانه جامع فلما ثبت في هذه الأشياء ان

المكره على فعلها في حكم المفاعيل لها فأوجبوا عليه فيها من الأموال
ما يجب على الفاعل لها حال الطواعية ثبت انه كذلك في المطلق والمعق
والمرجع ولهذا قال الطحاوي حدثنا ابن أبي داود قال حدثنا محمد بن عبد
الرحمن الفلان قال حدثنا ابن سراء قال حدثنا أبو سنان قال سمعت عمر بن
عبد العزيز يقول طلاق السكران والمكره حائز اهـ

ومن هذا تعلم ان كلامنا من القائلين بوقوع طلاق المكره ومن معه
والقائلين بعدم وقوعه أخذنا بحديث قامت عندهم وصحت وليس لنا
الاعتراض بمذهب على مذهب بل ان من بلغ مرتبة الاجتهاد بشروطه
المعلومة فله ان يعمل بما يؤدي اليه اجتهاده ومن لم يصل الى مرتبة
الاجتهاد فله ان يقلد من يشاء من المجتهدين وعلى كل حال لا يجوز لاي مجتهد
كان أو لاي مقلد كان ان يحمل الناس على مذهبه أو مذهب امامه
ولكن ذلك لا ينافي ان ولي الامر الذي يملك تولية القضاة أن يأمر قضاته
بالحكم على أي مذهب أراد فيما يرجع الى فصل الخصومات وقطع
المنازعات فقط وان كان ذلك لا يمنع أي شخص أن يعمل في خاصة نفسه بما
يؤدي اليه اجتهاده ان كان قد بلغ مرتبة الاجتهاد أو أن يعمل بقول أي
أمام من الائمة المجتهدين الذين دونت مذاهبتهم وعلمت بالطريق الصحيح
والله أعلم وكان الفراغ من تبييضها في أواخر ربيع الثاني سنة ١٣٢٠
عشرين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم

يقول المتوسل بصالح السلف ^{مصححه} الفقير عبد الجواد خلف

بسم الله الرحمن الرحيم

ان خير ما فاه به الانسان الشناء على مولى الاحسان فالحمد لله على ما أنعم
وعلمنا من البيان ما لم نكن نعلم والصلاة والسلام على أفصح من نطق
بالضاد وأخفم بياهر حجتة كل من عاند وضاد سيدنا محمد الذي جاء
بالحق المبين ومجا براهينه القاطعة شبه الضالين المضلين وعلى آله
وأصحابه المتمسكين بسنته المتأدبين بأدابه ((وبعد)) فقد تم بإعانة
القادر الجامع طبع الكتاب الموسوم بـ (القول الجامع) وتالله انه
لجدير بان يسمى بذلك اذ أنه جمع ما تفرق وسلك في تحقيقه أقوم المسالك
موافقا لما عليه أهل السنة والدين القيم مخالفا لما اعتقد الشوكاني وأضرابه
كأن نية وتليذه ابن القيم مؤيدا بالنصوص العقلية السنية والادلة
العقلية السنية

فاذا بدالاتستقلوا حجه * وحياتكم فيه الكثير الطيب
فهو روضة فضل نطق بيننا بالحق ونتيجة فكل لا يعرف قدره الا
القليل من الخلق

ولا عيب فيه سوى أنه * قليل المباني كثير المعان
فلا غرو ان يقال انه بلغ في دقة المعنى ورفعة المبني ذروة الكمال
واذا لم تراه لالهلال فسلم * لاناس رأوه بالابصار
وبالجولة فهو كتاب جليل عديم المثال لم ينسج له نظير على هذا المنوال
وكيف لا يكون كذلك وصانع مبانيه وصانع معانيه البليغ الارب

الاملى التحيب الامام الامثل والهمام الفيصل العلامة الفقيه المتقن
الفهامة الاصولي المتقن حضرة الاستاذ الشيخ محمد نجيب لازال محفوظا
بعناية الحفيظ المقيت وأكثر الله من أمثاله وأيده في أقواله وأفعاله
* وهذا دعاء للبرية شامل * فقد قام حفظه الله وانتصر للحق وأرشد
اليه وفند الباطل وسفه رأى من اعتكفوا عليه

لله در مؤلف * جمع الطرائف واللطائف

يسعى لكعبة فضله * ممن كل فيج كل طائف

وكان هذا الطبع الحسن الجميل والصنع الفائق الجميل بالمطبعة
الخيرية العامة التي بالظاهر بشارع الخربوطلى بمصر القاهرة
لما لكها ومديرها المتوكل على عالي الجنباب حضرة السيد (عمر حسين
الخشاب) على نفقة حضرة الاستاذ المؤلف المذكور ضاعف الله
لهما الاجور وذلك في نصف شهر شوال سنة ١٣٣٠ من

هجرة من خلقه الله على أكمل الخصال سيدنا

محمد عليه أفضل الصلاة وأتم السلام

وعلى آله وأصحابه بنجوم

الهدى وبدور

التمام

تم

| خطأ | صواب | حقيقه | سطر |
|-------------------|------------------|-------|-----|
| ويشبر | ويسبر | ١٨ | ١ |
| يشبر | يسبر | ١٨ | ٧ |
| واحد | واحد | ٤١ | ٤ |
| بالطلاق في الثلاث | بالطلاق الثلاث | ٤٢ | ١٧ |
| ذا | لذا | ٤٨ | ١٧ |
| جل | جل | ٥٤ | ٣ |
| لنقض | لنقض | ٥٤ | ٥ |
| فان قول | فان في قول | ٥٦ | ١٣ |
| ما ادعاه | ما ادعاه | ٦٠ | ٢٠ |
| بالمعرف | بالمعروف | ٧١ | ١٩ |
| عند | عن | ٨١ | ٢ |
| انه | ان | ٨٨ | ١٢ |
| التطبيقه | التطبيق | ٩٨ | ١٨ |
| قال | قوله | ١٠٢ | ٤ |
| وتسع | وسبع | ١٠٩ | ٥ |
| لنسيان | النسيان | ١١٩ | ٢٠ |
| الذي | التي | ١٢٥ | ١٩ |
| معنى | معناه | ١٣١ | ٤ |
| فانه | فان | ١٣٣ | ١٩ |
| من | من | ١٤٢ | ١ |
| مسئله لما | مسئله مخالفه لما | ١٦١ | ١٤ |
| وابنه | وأبوه | ١٧٥ | ٧ |



Bibliotheca Alexandrina



0409165